مجلة القُلزم

العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

ردمك ISSN: 1858 - 9839

علمية دولية محكمة ربع سنوية

في هذا العدد :

- دور مشروعات القرى النموذجية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات دراسة تطبيقية على قرية (تابت)
  د.عبدالله التجاني عبدالقادر
- الدور الوسيط للحضارة التنظيمية في العلاقة بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر (بالتطبيق على الشركة الوطنية)
  د. محمد حنفي محمد نور تبيدي
- المحاسبة الجنائية ودورها في جودة الأداء المالي بالقطاع الصناعي
  د. عيسى عمر الطاهر أحمد ـ د. مدثر الحاج جبر السيد
- استخدام نموذج الدالة التمييزية متعددة المجموعات لمعرفة مستوى جودة الخدمات لمواطني قرية قندتو بمدينة شندي ولاية نهر النيل
  د. رجاء مصطفى صالح الأمين ـ د.محمد أحمد محمد حسن ـ د.ابراهيم محمد ابراهيم سيد أحمد
- أساليب المراجعة القضائية ودورها فى تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة (دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين السودانية)..
  أ. مالك جابر إبراهيم محمد د. ياسر تاج السر محمد سند

العـدد العاشر (مزدوج)- رجب 1443هـ-مارس 2022م

مجلة القلزم العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية - العدد العاشر (مزدوج)- رجب 1443هـ مارس 2022م

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

ردمك ISSN: 1858 - 9839

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم:Alqulzum Journal for economic and social studies
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2021
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السوق العربي
الخرطوم - السودان.
ردمك: 1858-9839
الخرطوم- السودان

مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

هيئة التحرير

المشرف العام

د. علي قاسم إسماعيل عثمان

رئيس جامعة الحضارة-اليمن

رئيس هيئة التحرير

أ.د.حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د.عوض أحمد حسين شبا

التدقيق اللغوي

أ.الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر

الهيئة العلمية و الإستشارية

أ.د. حسن كمال الطاهر- جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. إيمان أحمد محمد علي - جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص- جامعة الجزيرة- السودان

د. الهام عبد الرحمن إسماعيل- جامعة الزعيم الأزهري- السودان

د. عباس مبارك محمد خلف الله الكنزي- جامعة الزعيم الأزهري-السودان

د. أميمة محمد السيد أبو الخير- جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد حسن فضل المولى - جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. عصام السيد بريمة - جامعة الزعيم الأزهري- السودان

د. التاج مختار التاج مختار - كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا-السودان

د. جلال الدين موسى محمد موره- جامعة الدلنج- السودان

د. عبد التواب عبد الله مهيوب علي- اليمن

د. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ الراية- جامعة عبد الطليف الحمد (مروي التكنولجية) - السودان

د. محمد الخير فايت فضل المولى- جامعة جدة- المملكة العربية السعودية

د. إبراهيم إسماعيل علي الناشري - اليمن

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: ٢٤٩٩١٠٧٨٥٨٥٥ - ٢٤٩١٢١٥٦٦٢٠٧١

بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات الاقتصادية والاجتماعية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع جامعة الحضارة - اليمن. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

الحياة الإجتماعية والثقافية في دمشق في العصر العباسي الأول(132 - 247هـ).....(7-24)

أ. رشا عوض محمد إبراهيم

الدور الوسيط للحضارة التنظيمية في العلاقة بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر (بالتطبيق على الشركة الوطنية).....(25-60)

د. محمد حنفي محمد نور تبيدي

المحاسبة الجنائية ودورها في جودة الأداء المالي بالقطاع الصناعي.....(61-78)

د. عيسى عمر الطاهر أحمد-د. مدثر الحاج جبر السيد

آليات الوعي التأميني وأثرها على زيادة الإكتتاب (دراسة حالة شركات التأمين السودانية للعام2021م).(79-102)

د. محمد يوسف علي يوسف- أ. مجاهد تيراب محمد عبد القادر

دور التقارير المالية القطاعية في ترشيد قرارات الاستثمار(دراسة حالة شركة سوداني) للاتصالات.(103-132)

د. عبد العظيم عثمان علي

أساليب المراجعة القضائية ودورها فى تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة (دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين السودانية).....(133-154)

أ. مالك جابر إبراهيم محمد - د. ياسر تاج السر محمد سند

نشأة وتطور قطاع الطاقة الكهربائية فى السودان (دراسة تحليلية).....(155-176)

أ. نهى حسن حاج عبد الله -أ.د صديق ناصر عثمان

استخدام نموذج الدالة التمييزية متعددة المجموعات لمعرفة مستوى جودة الخدمات لمواطني قرية قندتو بمدينة شندي ولاية نهر النيل.....(177-186)

د. رجاء مصطفى صالح الأمين -د.محمد أحمد محمد حسن- د.ابراهيم محمد إبراهيم سيد أحمد

دور مشروعات القرى النموذجية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات دراسة تطبيقية على قرية (تابت).....(187-204)

د.عبدالله التجاني عبدالقادر

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين.

القارئ الكريم:

بعد السلام وكامل التقدير والاحترام يسعدنا أن نضع بين يديك العدد العاشر من مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية الذي يأتي في إطار الشراكة العلمية مع جامعة الحضارة (اليمن).

القارئ الكريم:

يأتي العدد العاشر (مزدوج) من المجلة بعد أن نجحت المجلة بواسطة هيئتيها العلمية والاستشارية وهيئة تحريرها في إصدار تسع أعداد ، الأمر الذي يضع الجميع أمام تحدي كبير يقوم على التطوير والتحديث والمواظبة.

القارئ الكريم:

يأتي هذا العدد وهو أكثر شمولاً وتنوعاً من حيث المواضيع وطريقة طرحها وتحليلها ومعالجتها. ونسأل الله تعالى أن يجد المهتمين والمختصين والباحثين في هذا العدد ما يفيدهم ويكون إضافة حقيقية للمكتبة السودانية والعربية.

مع خالص الشكر للجميع؛؛؛؛

هيئة التحرير

الحياة الإجتماعية والثقافية في دمشق في العصر العباسي الأول (132 - 247هـ)

أ.رشـــا عــوض محمــد إبراهيــم محاضر – قسم التاريخ – جامعة بحري

مستخلص :

تكمن أهمية الدراسة من كونها تعمل على دراسة التطور التاريخي للنظام الإجتماعي لمدينة دمشق في العصر العباسي الأول (132-247هـ) والمراحل التاريخية التى سبقت هذا العصر ،والتعرف على مكونات المجتمع بشقيه العربي والموالي والتعرف على عاداتهم وتقاليدهم ودياناتهم ، تهدف الدراسة إلى جمع المعلومات المبعثرة في المصادر والمراجع المختلفة وتسليط الضوء على الجانب الإجتماعي حتى ينال حظه من البحث والتحليل ، إتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ، ومن خلاله وصلنا إلى أن المجتمع في دمشق يتكون من عناصر متعددة وكذلك يتكون من فئات متباينة من الناحية الإقتصادية، رغم التعدد الديني والعرقي لمكونات المجتمع فقد ساد بينها التعايش السلمي إذ سكن المسلمون والنصارى في أحياء مشتركة ودرس أبناء المسلمين مع أبناء النصارى .لقد لعبت سياسة تقريب القبائل دوراً كبيراً في خلق فئات متباينة اقتصادياً ،ويمكن تقسيم المجتمع إلى فئتين :الفئة الأولى هم الأمراء وكبار القادة والتجار ، والثانية تمثل العامة وهم غالبية السكان . لقد تفاعل المجتمع مع حياة الترف التى شملت العصر العباسي وإنعكس ذلك في جوانب الحياة الإجتماعية المختلفة من ملابس وطعام ...الخ ، لقد ميزت الملابس بين الفئات المختلفة فلقد كان للمسلمين زي خاص بهم وكذلك النصارى حتى اصحاب المهن كان لكل مهنة زي خاص، كما برع أهل دمشق في صنع الأطعمة كانت تتم الإحتفالات بأعياد المسلمين والنصارى بصورة تعكس روح التسامح الديني بين أفراد المجتمع ، تعرفنا من خلال الدراسة على على العادات والتقاليد المصاحبة للزواج عند المسلمين والنصارى وكيف يتم ذلك ، وعلى العادات في الأتراح .إهتم أهل دمشق بمظهرهم الخارجي وإهتموا بملابسهم وإختيارها إهتماما كبيرا يؤكد ذلك إزدحام الأسواق الخاصة بالأقمشة ودكاكين الخياطين بالزبائن في مختلف الفترات التاريخية.

الكلمات المفتاحية :السكان، بيوت ، الملابس ، المراة ،الاحتفال ، الافراح، الطعام.

Abstract:

The importance of the study lies in the fact that it studies the historical development of the social system of the city of Damascus in the first Abbasid era (132247- AH) and the historical stages that preceded this era, and to identify the components of society, both Arab and loyal, and to identify their customs, traditions and

religions. This study aims to collect scattered information. In the various sources and references and shedding light on the social aspect in order to obtain its share of research and analysis, the study followed the historical and descriptive analytical approach, and through it we came to the conclusion that the society in Damascus consists of multiple elements and also consists of different groups in economic terms, despite the religious and ethnic plurality of the components of society Peaceful coexistence prevailed among them, as Muslims and Christians lived in common neighborhoods, and the sons of Muslims studied with the sons of Christians.The policy of bringing the tribes together has played a major role in creating economically diverse groups, and society can be divided into two categories: the first category is the princes, senior leaders and merchants, and the second represents the common people and they are the majority of the population. The society interacted with the luxurious life that included the Abbasid era and this was reflected in the various aspects of social life such as clothes, food ... etc. The clothes distinguished between the different groups. The Muslims had their own uniforms as well as the Christians. Even the professions had a special dress for each profession, and he excelled The people of Damascus in making foods Celebrations of Muslim and Christian feasts were carried out in a way that reflected the spirit of religious tolerance among members of society. Through the study, we learned about the customs and traditions accompanying marriage among Muslims and Christians, and how this is done, and the customs of mourning. The people of Damascus paid great attention to their external appearance and took great care in choosing their clothes, which is confirmed by the crowding of markets for fabrics and tailors' shops with customers in different periods.

Keywords: population, houses, clothes, women, celebration, weddings, food.

مقدمة:

تكونت الدولة الإسلامية في هذا العصر من أمم مختلفة فقد اتسعت الدولة وضمت المغرب حينا،ومصر والشام ، وجزيرة العرب والعراق ،وفارس وماوراء النهر حينا آخر، وكان لكل أمة من هذه الأمم مزايا وصفات عرفت بها ، كما كانوا يختلفون في الأهواء والميول السياسية ، كما كان لكل أمة طوائف مختلفة وشعائر وعادات دينية خاصة فمنهم يهود حافظوا على تقاليدهم ، ونصارى تمسكوا بشعائرهم وعاداتهم ،ومجوس يقيمون هياكلهم ويوقدون نيرانهم .[1].

جغرافية دمشق:

تقع مدينة دمشق على بعد حوالي ثمانين كيلو متراً من البحر الأبيض المتوسط وارتفاع 691 متر عن سطح البحر وخط طول 36 درجة و18 دقيقة شرق خط غرينتش وخط عرض 33 درجة و30 دقيقة شمال خط الإستواء مقابل سلسلة جبال لبنان الشرقية [2]

تتمثل تضاريس دمشق في مجموعة من الجبال والسهول والتلال والأنهار. و تمتاز مدينة دمشق بغناها بمصادر المياه المتمثلة في نهر بردى وفروعه بالإضافة للينابيع المتفجرة منه والقنوات التى اوصلت به مما جعل هذا النهر بمثابة شريان الحياة للمدينة وماحولها [3]

يسود المدينة المناخ القاري الجاف إلى شبه الجاف حيث حالت سلسلة جبال لبنان من وصول تأثيرات مناخ البحر الأبيض المتوسط ليسود مناخ البادية الذي تصل درجة الحرارة فيه صيفا الى 40 درجة وشتاء تنخفض الى سبع درجات مئوية [4]

السكان :

يتكون سكان دمشق من مجموعة من القبائل العربية التى هاجرت الى المدينة واستقرت بها خاصة القبائل اليمانية التي قدمت الي دمشق قبل الإسلام ،وازداد عدد السكان العرب بصورة ملحوظة في القرن الثالث الميلادي ومن أشهر هذه القبائل غسان وبهراء وتنوخ وسليح وكلب ولخم وجذام وقضاعة بالإضافة الى جماعات القين وعذرة وجرم وغيرهم [5]، وتتابعت هجراتها الى بلاد الشام مع حركة الفتح الإسلامي، وفد إلى دمشق الكثير من القبائل العربية التى رافقت جيوش الفتح الإسلامي واستقرت هذه القبائل الى جانب القبائل التى سبقتها او اتخذت لها مواقع جديدة خارج دمشق لعدم إعتياد المسلمين على العيش في المدن بالإضافة لعدم استيعاب المدينة لكثرة الجماعات المهاجرة [6]،ومع تزايد هذه الهجرات واستقرارها بدمشق،بدأت دمشق تاخذ الطابع الإسلامي والذي بدأ واضحا بعد ان تحولت دمشق الى حاضرة الدولة الإسلامية (الأموية).

أما عدد السكان في هذه الفترة فلم تزكر المصادر إحصائية دقيقة ،ولكن علماء الآثار قدموا بعض التقديرات حيث ذكروا أن عدد السكان في القرن الثاني الهجري /الثامن الميلادي تراوح مابين 25/20 ألف نسمة ،ويوجد تحديد آخر غير محدد بفترة معينة تراوح بين 45/25 ألف نسمة [7]، ومن خلال الأعداد الكبيرة للمساجد والحمامات التى ذكرها ابن عساكر في دمشق والتي لابد من أنها وجدت في العصر العباسي فمن المرجح أن عدد السكان قد فاق هذا العدد.

كان عدد السكان يتاثر بالأحداث التى تمر بها المدينة خلال الفترات المتتالية مثل الثورات والكوارث الطبيعية كالزلازل والقحط والجفاف التى عصفت بالمدينة ومانتج عنها من أوبئة وأمراض مما أدى الى هجرة السكان [8].

في عهد الخلفاء الراشدين حرص الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) على عدم إختلاط العرب الفاتحين مع السكان الأصليين لكي يحافظوا على الطابع العسكري القوي ، وذلك عندما خاطبهم قائلا : يا أهل الشام لعلكم تجالسون أهل الشرك ،فقالوا لا يا أمير المؤمنين ،قال : إن جالستموهم وأكلتم وشربتم معهم والله لن تزالوا بخير... كان الحرص على القبائل الفاتحة حفاظا عليها من الذوبان في العناصر السكانية الآخرى [9] .

كانت دمشق أولا مركزا للولاية لما كان عليها معاوية بن أبي سفيان وعندما تسلم الخلافة بعد حادثة التحكيم جعل معاوية من دمشق حاضرة للدولة الإسلامية (الأموية) جميعها وبذلك زادت مكانة دمشق وكذلك زاد شأن بني أمية في إدارة شؤون الدولة كما إزدادوا غنا ،فملكوا الإقطاعات والأرزاق والحرس وازدادت ثروتهم وقصورهم ومنازلهم في دمشق وماحولها حتى أصبح لهم في كل قرية من قرى دمشق قصور ومنازل [10] واستمر إمتلاكهم لهذه القصور والمنازل حتى العصر العباسي وكذلك هناك من الأمويين من حافظوا على ثرواتهم أيام العباسيين حتى رفع الى الرشيد ان أحد أفراد البيت الأموي في دمشق يمتلك الكثير من المال والبيوت والأبناء، وأنه مهاب في منطقته ،فأدخل ذلك الريبة في نفس الرشيد وخشى أن يخرج على الدولة ، فأمر بإحضاره لكنه أطلق سراحه بعد ان تبين له صدق نواياه ، وكذلك استمر زعماء القبائل من أهل دمشق في غناءهم وهؤلاء الذين قربهم بني أمية واعتمدوا عليهم في كثير من المهام لمساعدتهم على إدارة الأمور في دمشق [11].

إلى جانب العرب فقد وجد في دمشق الموالي ،الذين لعبوا دور مهم في الحياة الإجتماعية والإقتصادية ،فهم الفئة التى عملت في مختلف الحرف والصنائع والمهن من أعمال التجارة والحياكة والنسيج والصباغة والحدادة [12]، كما عملوا في الجيش عندما استخدم المسلمون الأسرى ومن أسلموا أثناء حركة الفتح مما أدى الى ظهور أعداد كبيرة من الموالى في الجيش الأموي في أواخر الدولة الأموية [13]، وتزايد عدد الموالي بشكل كبير في العصر العباسي واستقروا في الشام وإشتروا المنازل والدور وكان لتكليف الموالي بإدارة الأمور في بلاد الشام عامة ودمشق خاصة أثر كبير في تزايد أعدادهم ، كما حوت رباط الجيوش العباسية في الثغور الشامية عناصر من الموالى استقدموا أسرهم للإقامة في بلاد الشام عامة ودمشق خاصة حتى يكونوا قريبين منهم خلال مرابطتتهم [14] . وإلى جانب العرب والموالي كان هناك أهل الذمة في دمشق وهؤلاء يشكلون نسبة لابأس بها من سكان دمشق ،حيث تعاون أهل المدينة النصارى مع الجيوش الإسلامية الفاتحة وساعدوهم على دخول المدينة ، وتقديرا لهذه المساعدة فرض الفاتحون شروط ميسرة لهم بل أن بعض مناطق دمشق قد تم إعفاءهم من الجزية ،وقد أبدى المسلمون سياسة التسامح والرعاية تجاه أهل الذمة ، استمر هذا التسامح خلال العهد الأموي في ممارستهم لعباداتهم وشعائرهم الدينية حتى أن المسلمين كانوا يشاركونهم في إحتفالاتهم .[15]

إنتشار مساكن النصارى وسط دمشق أتاح إقامة علاقات متبادلة بينهم وبين المسلمين ،حيث إختلط أبناء المسلمين بأبناء النصارى ،بل كان يحضرون معهم مجالس التعليم كما كان لبعض رؤوساء أهل الذمة علاقات وثيقة مع الخلفاء أنفسهم وبرز من هذه الفئة الأطباء والشعراء والبطارقة [16]

على الرغم من المراسيم التى صدرت في العصر العباسي بتقييد حرية النصارى وإلزامهم بلباس معين يميزهم عن المسلمين ،الا أن بعضهم حافظ على مكانته المقربة من الخلفاء والأمراء بل كان بعضهم يرتدي مايحلو له من الملابس والتى أحيانا تنافس ملابس الخلفاء والأمراء [17]

من الملاحظ أن المجتمع في دمشق إلى جانب تعدد عناصره فقد تكون من فئات متباينة من الناحية الإقتصادية ،والتى لعب تقريب القبائل وإقطاعهم الإقطاعات والدور والمنازل دور كبير فيها ،يمكن تقسيم المجتمع وفق ذلك إلى فئتين الفئة الأولى فئة الأمراء وكبار القادة والتجار، والثانية تمثل العامة وهم غالبية السكان [18]

بيوت أهل دمشق :

شهد العصر العباسي تزايدا في عدد السكان وبالتالي توسع العمران والبناء .

كانت دمشق تعتمد في بنائها على الخشب والطين ،فقد بنى معاوية بن ابي سفيان الخضراء بالقش والطين ، فلما زاره وفد الروم قالوا له: ما أحسن مابناها للعصافير وفي رواية آخرى اما أعلاها فللعصافير واما أسفلها فللفار ،فهدمها معاوية وبناها بالحجر وأنفق على بنائها ثمانية عشر حمل بغل ذهب [19]

وصف المقدسي (ت381) منازل أهل الشام بأنها ضيقة وأزقتها غامة ،كما أشار إلى وجود الفوارات والنوافير في البيوت (17)، اما ابن جبير (ت614) ذكر أن أغلب أبنيتها كانت بالقصب والطين [20] ولكن ابن فضل الله العمرى ذكر أن غالب بنائها بالحجر وأشار إلى أن دورها كانت أصغر مقدارا من دور مصر ولكنها أكثر زخرفة منها وتحيطها البساتين من مختلف الجهات [21] .

البيوت التى كانت تبنى بالخشب والطين كان يستعمل في بناءها خشب الحور بدلا من خشب النخيل وكان لايضاف له البياض [22]،إلى جانب هذه البيوت وجدت القصور الخاصة والفخمة في دمشق في العصر العباسي الأول فقد ذكر ابن عساكر أن محمد بن حوي كان له في بيت لاهيا (أحد أقاليم الغوطة) عدة قصور مبنية من الحجارة وخشب الصنوبر والعرعر وفي كل قصر بستان ونهر يسقيه ، وكان كل خليفة يأتي بغداد او مصر ينزل عنده وفي ضيافته [23] لم يتغير طراز البيوت وتزينها في دمشق أيام العصر العباسي عما كان عليه في عهد الأمويين فكان البواب يجلس على مقعد خشبي أمام الباب في منازل الأغنياء ، اما بيوت الفقراء كان عليها قطعة من المعدن او الحديد تستخدم كمطرقة للباب [24] تتكون دور الأغنياء من فناء مستطيل على جوانبه أروقة من الأعمدة ،وأرضه من الحجارة والرخام ،وبه ممشى مرصوف بالحجارة على أشكال منتظمة ، وتوجد في الفناء نافورة تحيط بها حديقة صغيرة بها الأزهار ، الزكية المختلفة وعلى جانب الفناء نجد الإيوان وهو صالة صفت بالرخام والبلاط الملون ويستعمل كقاعة للإستقبال وقت الحر ،وهناك كوة مقابلة الباب مزخرفة لوضع مستلزمات الوضوء ، وكانت أغلب الدور من طابقين او ثلاث [25] وفي فصل الشتاء كانوا يكسون أرضية الإيوان بالسجاد من أجل الدفء ، والحجرات تدفأ بالمواقد ، اما في الصيف فالنوافير كافية لتلطيف حرارة الجو، كما أنهم كانوا يراعون عند تشييد المنازل عدم إيقاع الضرر بالآخرين فكان لكل بيت ميازيب مطلية بالكلس تنحدر إليها مياه الأمطار المتجمعة فوق أسطح المنازل ، اما المياه الوسخة كان لها مجاري خاصة تنتهي إلى حفرة واسعة مغطاة داخل المنزل [26]

كان الأغنياء ينامون على الأسرة والتى غالبا تصنع من الخشب اما الفقراء ينامون على الأرض ، وفي الصيف غالبا ينامون على السطح بعد وضع ستار يمنع عيون جيرانهم الفضوليين [27]

كان عدد أفراد الأسرة كبيرا في دمشق قد يصل إلى عشرين شخص او يزيد وكانت هذه الأسر تعطي المسؤول عنها مكانة إجتماعية. ربما هذا العدد الكبير من الأبناء للقيام بأعمال الزراعة وتحمل الأعباء [28]

الملابس :

شملت حياة الترف في العصر العباسي جوانب الحياة المختلفة وتفاعل المجتمع مع حياة الرخاء وإنعكس ذلك على الملابس التى إختلفت في العصر العباسي في أشكالها وأنواعها وطرق صناعتها وذلك حسب طبقات المجتمع او إختلاف وظائفهم او دياناتهم فمثلا للقضاء زي خاص وكذلك للجند [29] والتجار والنساء الحرائر منهن والإماء زي، ويبدو أن هذه الأزياء متعارف عليها ،أكد ذلك الجيهشياري بقوله:أن الرجل كان إذا مثل بين يدي الملك عرف صنعته من لباسه، كان لإنتشار النفوذ الفارسي في الدولة العباسية أثر كبير في ظهور الأزياء الفارسية في البلاط العباسي وخاصة عندما بلغ هذا النفوذ زروته في عهد الهادي وهارون الرشيد والمامون فاصبح اللباس الفارسي لباس البلاط الرسمي ، إذ قرر أبو جعفر المنصور لبس القلانس (القبعات السود الطويلة مخروطة الشكل) بصفة رسمية ، وأيضا أدخل إستعمال الملابس المحلاة بالذهب يؤكد ذلك العملة التى صدرت في عهد المتوكل وعليها صورته مرتديا ملابس فارسية كان اللباس في العصر العباسي حسب الطبقات فمثلا لباس الطبقة الراقية كان يتكون من سروال فضفاض وقميص ودراعة وسترة وقفطان وقباء وقلنسوة ، اما لباس العامة فكان يتكون من إزار وقميص ودراعة وسترة طويلة وحزام وكانوا ينتعلون[30].أشار المقدسي ان الدمشقيين في الصيف لا يتخففون اي لا يلبسون في أرجلهم الخفوف وانما كانوا يلبسون نعال الطاق ،اما الجوارب فيلبسها الأغنياء [31]

كان لباس الخليفة القباء الأسود او البنفسجي الذي يصل الى الركبة مفتوح عند الرقبة ، ويتمنطق بمنطقة مرصعة بالجواهر ، ويلبس عباءة سوداء وقلنسوة طويلة مزينة بجوهرة غالية [32] ، كان الخلفاء والقضاء يلبسون العمامة والطيلسان مقتديين بالرسول صل الله عليه وسلم ، فقد ذكر أن عمر بن الخطاب قال : العمائم تيجان العرب ، وذكرها أبو الأسود الدولي فقال : جنة في الحرب ومكنة من الحر ، ومدفاة من القر ، ووقار وزيادة في القامة وهي عادة من عادات العرب [33]، ،وكان لبسها ضروري للعلماء، اما الدنية او الطويلة فكانت طول ذراع او أكثر كان يلبسها القضاء والولاة وغيرهم ، كما يلبسون قلنسوة طويلة حولها عمامة سوداء (شعار العباسيين)، لما قدم يحيى بن أكثم دمشق بصحبة المامون خلع على أحمد بن أبي الحواري طويلة وشيئا من ملابسه كان خلع القلنسوة بطريقة مريبة دلالة على الغضب والرفض لحادث معين عند أهل دمشق ، كما فعل إمام جامع دمشق عندما سرقت القلة ، خلع القلنسوة وضربها في الأرض تعبيرا عن غضبه [34] اما الأمراء والنبلاء فكانوا يقلدون الخلفاء في ملابسهم ، كان الأغنياء من الرجال والنساء يلبسون أيضا جوارب مصنوعة من الحرير او الصوف او الجلد ويسمونها موازج [35]، كما كانت هناك فروق واضحة تميز ملابس أصحاب المهن المختلفة .

لباس المراة :

كان يتكون من ملاءة فضفاضة وقميص مشقوق عند الرقبة عليه رداء قصير ضيق يلبس عادة في البرد،اما إذا خرجت المراة العربية من بيتها فإنها ترتدي ملاءة طويلة تغطي جسمها وتقي ملابسها من التراب وتلف الرأس بمنديل يربط فوق الرقبة .

تطورت ملابس النساء في العصر العباسي تطورا ملحوظا عما كانت عليه في العصر الأموي اذ إتخذت سيدات الطبقة الراقية غطاء الرأس (البرنس) مرصعا بالجواهر محلى بسلسلة ذهبية مطعمة بالأحجار

الكريمة ويرجع إبتكار ذلك إلى علية بنت المهدي وأخت الرشيد [36] ، اما نساء الطبقة الأسطى فكن يزين رؤسهن بحلية مسطحة من الذهب ويلففن حولها عصابة محلاة بالؤلؤ والزمرد ويلبسن الخلاخل والأساور وأيضا كان للسيدة زبيدة دور في تطور زي المرأة وإدخال تغيرات إليه.

تميزت الشام بصناعة بعض الملابس الخاصة بالنساء منها الرياط التى تظهر انها جميلة وفاتنة وخفيفة تظهر مفاتن المرأة ، كما كانت هناك ملابس معينة تلبس أيام الحزن فمثلا لما مات المهدي لبسن الجواري المسوح والقين وأنواع الديباج .

كان لأهل دمشق حظهم أيضا من تطور الملابس في الدولة إرتدى أهل دمشق القمصان، فخلال ولاية زامل بن عمرو على دمشق أتاه رجل من لخم يسكن قرية بيت لهيا ، وكان عليه قميص سنبلاني [37] وذكر الأصفهاني ان أحد الأشخاص كان يرتدي قميصا قوهيا أبيضا (منسوب الى قوهستان) [38] كما عرف أهل دمشق الملابس الشتوية المصنوعة من جلد السمور ، فخلال ولاية ابراهيم المهدي خرج للنزهة ذات يوم فشعر بالبرد فطلب دواج سمور جلب له ، ثم أكمل نزهته .[39]

كما لبس أهل دمشق الدراريع ، فلما شب القتال بين القيسية والزواقيل سنة 196هـ 753م أقبل نصر بن شبث بالزواقيل على فرس أغر وعليه درعة سوداء ربطها خلف ظهره[40]

أما أهل الذمة فقد كانت لهم ملابس خاصة على الرغم من التسامح الديني فقد نصح أبو يوسف الخليفة الرشيد في كتاب الخراج ، أن يميز لبس أهل الكتاب عن لبس المسلمين ،(ربما ذلك يساعده في جمع الأموال زكاة وجزية) وقد إتخذ الرشيد قرارا يدعم هذا الإقتراح ،إلا أنه ظل أقرب إلى النظرية من التطبيق العملي [41]، أيضا أصدر المتوكل سنة235هـ/849م أمر بأن يرتدي أهل الذمة الطيالس العسلية وأن يشدوا أوساطهم بالزنانير وأن تكون هناك رقعتان على لباس مماليكهم لونها مخالف للون الثوب ، وأن ترتدي نسائهم أزارا عسليا كما منعهم من لبس المناطق ،وإذا لبسوا القلنسوة لابد أن يكون هناك زراران عليها كما يشترط مخالفتها للون قلانس المسلمين [42] ،كما أصدر المتوكل مرسوما آخر سنة 239هـ بأن يلبس أهل الذمة دراعتين عسليتين على الأقبية والدراريع وأن يقتصروا في مراكبهم على البغال والحمير دون الخيل والبرذون [43]

وعلى مايبدو أن هذه المراسيم لم تطبق بشكل عام لأن بعض أهل الذمة خاصة الذين لهم علاقة مع الخلفاء كانوا يلبسون مايحلو لهم من الثياب .

إهتم أهل دمشق بمظهرهم الخارجي وإهتموا بملابسهم وإختيارها إهتماما كبيرا يؤكد ذلك إزدحام الأسواق الخاصة بالأقمشة ودكاكين الخياطين بالزباين في مختلف الفترات [44]

إعتاد أهل دمشق على الخضاب وهو صبغ لون شعرهم أو لحيتهم وهي عادة العلماء وكبار السن في الغالب ،إذ كانوا يخضبون بالحمرة ،وبعضهم يخضب باللون الأسود وأحيانا بالأصفر ويسمى التصفير ،كما أنهم عرفوا الشعر المستعار،فقد روى أن إبن سريج بلغ 85 سنة من العمر وصلع فكان يلبس جمة (هي مجتمع شعر الرأس والمراد به أنه كان يلبس شعرا مستعارا [45]

إهتم أهل دمشق بتزين شعورهم وقصها عند الحلاق أو المزين وكان يأتي إليه الناس على إختلاف مهنهم وثقافتهم ، ولم يقتصر عمل المزين على قص الشعر بل كان يقوم بأعمال آخرى مثل الفصد والحجامة وقلع الأضراس والختان أحيانا [46]

الإحتفال بالأعياد:

تعتبر الأعياد عند المسلمين مظهرا من مظاهر الإسلام يعكس روح التسامح بين أفراد المجتمع الإسلامي ، وبلاد الشام (دمشق) مثلها مثل غيرها من المدن الإسلامية تحتفل بالعيدين (عيد الفطر ، عيد الأضحى) وكان الإحتفال بهما في غاية الروعة والأبهة [47] كما كان لشهر رمضان الذي يسبق العيدين مكانة كبيرة حيث كان يتم الإحتفال به بختم القرآن [48] ،كما كان الأمراء يقيمون الموائد الجماعية من أول الشهر إلى آخره وتظل بيوتهم مفتوحه ليدخلها من يحتاج إلى الطعام والشراب ، ومن هؤلاء الولاء مالك بن طوق والي دمشق عن الخليفة الواثق والمتوكل [49]،كذلك كان يسبق عيد الأضحى الإحتفال بالإستعداد لأداء فريضة الحج التى كان الإحتفال والإستعداد لها يستمر شهرا أو أكثر [50]، كان الناس يجتمعون لإعداد الحجاج ووداعهم في مكان فسيح يطلق عليه (المناخ) ويستمر هذا التجمع عدة أيام وبعدها ينطلقون لأداء فريضة الحج [51] اما يوم الوقوف بعرفة وهو اليوم الذي يسبق صبيحة عيد الأضحى ، إعتاد أهل دمشق الخروج بعد صلاة العصر للوقوف بصحون المساجد ،خاضعين ملتمسين البركة حتى تغيب الشمس ،فينفرون كما ينفر الحجاج وهم يبكون [52] ،وفي اليوم التالي صبيحة العيد يخرج الناس لأداء صلاة العيد ، وبعد الصلاة يتبادلون التهاني و يتوجهون لزيارة قبور موتاهم ، ثم العودة الى منازلهم لتناول الطعام (الإفطار)، ثم الخروج بعد ذلك في جماعات لزيارة الأهل والجيران والأصدقاء للمعايدة والتهنيئة بالعيد [53] ومن مظاهر الإحتفال بالعيد أيضا كانوا يقيمون سباقات الفروسية والتى كان يحضرها العديد من الناس سواء كانوا مشاركين أو مشجعين يستمتعون بالسباق أو مراهنين على الجواد الفائز بالسباق [54] .

بجانب إحتفال أهل الشام بالعيدين ،كانوا يحتفلون أيضا بيوم عاشوراء والمولد النبوي الشريف ومنتصف شعبان ، وذكرى الإسراء والمعراج ، كانوا يوزعون الحلويات المختلفة في هذه المناسبات، وكان الناس يرتدون فيها الجديد من الثياب [55].

بجانب إحتفالات أهل دمشق المسلمين كانت هناك أيضا إحتفالات النصارى بأعيادهم وأبرزها عيد الميلاد (رأس السنة) وعيد الشعانين وعيد الفصح [56]،ففي عيد الشعانين كان النصارى يقصدون الكنائس حاملين في أيديهم أغصان الزيتون وسعف النخل ،كان النصارى يحتفلون بالأعياد في الأديرة ومن مظاهر الإحتفال خروج المواكب من الأديرة يتقدمها القساوسة وهم ينشدون ويرتدون الحلل الكنسية حاملين المجامر في أيديهم، وأتباعهم النصارى يلبسون فاخر الثياب [57]

كان أهل دمشق يعبرون عن فرحهم عموما في كل الإحتفالات بقرع الطبول والنفخ في الأبواق ولبس الفاخر من الثياب ، والخروج للنزهه والتسوق [58]

بجانب الإحتفال بهذه الأعياد ونتيجة لإختلاط المسلمين بالفرس وتأثرهم بهم كانوا يحتفلون بعيد المهرجان (روزمهر اي اليوم الجديد) وهو يعادل يوم ست وعشرين من شهر تشرين الأول (أكتوبر)وكان الإحتفال فيه يستمر ستة أيام ،واليوم السادس منه يسمى المهرجان الكبير وبمناسبة هذا العيد اعتاد الناس على تغيير أثاثاتهم وفرشهم وتعليق الزينة إحتفالا به مع قرع الطبول [59]

أيضاً كان يحتفلون بعيد النوروز ويصادف هذا العيد بداية الربيع من كل سنة ،ولقد أصبح عيدا شعبيا يحتفل به الخلفاء إحتفالا رسميا ، وكان يتبادل فيه الناس الهدايا ويخرجون فيه إلى المتنزهات [60] .

أيضا كان يوم السبت من كل أسبوع يوم ليس للعمل بل يوم يخرج فيه أهل دمشق إلى المتنزهات وشواطئ الأنهار وأماكن مجاري المياه والبساتين ودوحات الأشجار فهو يوم للترفيه عن النفس [61]

الأفراح والأتراح:

كان من عادات أهل الشام تزويج أولادهم في سن مبكرة ، لحديث الرسول صل الله عليه وسلم الذي يقول فيه :يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ... [62] لأن الزواج المبكر فيه حفاظا عليهم كما أنه يجعلهم يعتمدون على أنفسهم لتوفير متطلبات أسرهم . وكان الزواج يتم عن طريق إختيار الأم للزوجة بعد أن يعلن الشاب رغبته في الزواج ،أو يتم الإختيار عن طريق إحدى القريبات المسنات التى تقوم بزيارة بعض المنازل ومعاينة (الخاطبة) ، الفتيات دون أن تعلن مقصدها ،ثم تتم الخطبة وهي فترة يتعرف فيها الخطيبان وتتلقى فيها العروس الهدايا من الخطيب وأهله [63] كان الإحتفال بهذه المناسبة يتم من قبل الأسرتين ويستمر هذا الإحتفال لعدة أيام تقام فيها حلقات الرقص والغناء واللعب بالسيف وغيره ، وفي هذا اليوم (يوم الزواج) كانت تقام الولائم وتقدم الأطعمة المختلفة [64]، وفي ليلة الزفاف تحمل تجهيزات العروس وأغراضها الى بيت زوجها في موكب يتقدمه ضاربي الطبول والمزامير ولاعبي السيوف والعصي حتى يراه الجميع ، [65] عند وصول العروس إلى بيت الزوجية يأتي العريس من منزل أحد أصدقائه في موكب بهيج أيضا يطوف به الحي ويسلمه أحد أقربائه العروس ،ويدعو لهم الحاضرين بالخير والبركة ثم ينصرفوا [66] وفي صباح اليوم التالي يقدم العريس هدية لعروسته تسمى (الصبيحة) وتبادله الزوجة نفس الشئ وتقدم له هي الآخرى هدية ، ثم يخرج العريس إلى السوق ويوزع السكاكر لكل من يقدم إليه التهنيئة بالزواج.

كان هناك إحتفالات أخرى للمسيحيين بهذه المناسبة حيث كان الشاب يتعرف على الفتاة غالبا في الكنيسة ثم يأتي أهله بعد ذلك بصحبة رجل الدين لخطبة الفتاة من أهلها، وبعد الموافقة يأتي الشاب لزيارتها محمل بالهدايا ،ثم يتم تحديد موعد الزواج في جو إحتفالي غنائي موسيقي مع تقديم الأصناف المختلفة من الطعام والمشروبات [67] . وفي اليوم التالي يأتي أهل العروس لزيارتها وتسمى هذه الزيارة (سلاما) ثم تتم الزيارة من العريس بصحبة العروس لأهلها وتتم في حفل بهيج [68].

اما اليهود فكانت تبدأ إحتفالاتهم بسؤال أهل الفتاة عن مقدار ماعندها من الأموال أو نوع الهدايا التى سيقدمها لها الخطيب إذا وافقت [69] وعند الحمل تبدأ الزوجة بتحضير لوازم المولود ، والولادة كانت تتم على يد إمرأة لها خبرة في توليد النساء ، ثم تحمل هذه المرأة المولود إلى والده لتتلقى البشارة وبعد الأربعين كانت تذهب المرأة إلى الحمام ليدهن لها جسدها بمواد مقوية إعلانا بإزالة الخطر عنها وإنه يمكنها ممارسة حياتها الطبيعية ،عند بلوغ الأبناء سن الرابعة إلى السادسة كانوا يرسلون الى الكتاتيب حتى يتعلموا القراءة والكتابة ، كما كان ختان الأبناء من المناسبات المبهجة عند أهل الشام ودمشق فكان يوم تحتفل فيه الأسر وتقدم الطعام في جو إحتفالي [70].

أيضا من الأيام التى كانت تحظى بعناية أهل دمشق يوم الإحتجام وفي هذا اليوم يقدم الأصدقاء للمحتجم الهدايا والطعام وغالبا كان يقوم بها المزين ، [71].

كانت هذه عادات أهل دمشق في الأفراح ،اما عاداتهم في الأتراح ، فقد اعتاد أهل الشام (دمشق) عند إحتضار أحدهم أن يأتوا له بالمقرئين ليرتلوا له القرآن فوق رأسه ويستمر ذلك حتى وفاة المريض ،فتنوح

النساء كما أنهن يرتدين الأسود حدادا [72]، وكان إعلان الوفاة يتم عن طريق أحد الأشخاص الذي يجوب الشوارع والأزقة معلنا اسم المتوفي ومكان الدفن وموعده [73] ،كان أهل دمشق يسيرون أمام الجنازة وهم يقرأون القرآن وكان يمشون وأيديهم مقبوضة الى الخلف ، ويركعون للسلام وهم على تلك الوضعية وتتم الصلاة على الميت غالبا في المسجد الجامع ،كما كانت تتم صلاة الغائب على الأشخاص البارزين (العلماء-والأعيان ...)الذين توفوا خارج دمشق [74] إعتاد أهل دمشق الخروج الى المقابر لثلاث أيام لختم القرآن للميت [75]،اما قبورهم كانت مسنمة الشكل مبنية للأعلى ،اما الحداد على الميت كان حسب مكانته الإجتماعية فإن كان ذو مكانة كبيرة تغلق المحال والأسواق أبوابها ولا تفتح إلا ما كان ضروريا كالخبازين والقصابين [76].

من عادات أهل دمشق أيضا أنهم كانوا يصعدون مغارة الدم في جبل قاسيون ،وهو المكان الذي يعتقدون أن هابيل إبن ادم عليه السلام قتل فيه ، فكل ماضاق بهم الحال وإحتبس عليهم القطر صعدوا للدعاء وقد فعلها سعيد بن عبد العزيز في خلافة هشام بن عبدالملك مع جماعة من الناس للإستسقاء وكانوا يعتقدون أن الدعاء فيه مستجاب [77]

ومن عاداتهم في الصلاة أنهم كانوا يجلسون بين كل سلامين خلال صلاة التراويح وأنهم كانوا يكثرون من مصافحة بعضهم بعد كل صلاة خاصة صلاتي الصبح والعصر ،كما تعودوا على إيقاد القناديل في مساجدهم التى كان يعلقونها بالسلاسل مثل مكة [78]

الطعام والشراب :

برع أهل دمشق في صنع الأطعمة دل على ذلك أن المامون لما زار دمشق كان أكله ثمانية عشر لقمة وكان رقيق ، فلما أقام بدمشق أصبح أكله أربعة وعشرين لقمة ،كما أنه أخذ بعض اللحم ، وأيضا مايؤكد براعة أهل دمشق في صنع الطعام أن طباخ المهدي كان دمشقيا وهو حبيش بن عمر أبو المنهال [79]

لقد مدح خلفاء بني العباس أكل دمشق وطعامها والطريقة التى يطبخ بها فقد قال المامون : بعد أكله للفراريج ، ماطعم من طعام للطير ولا ريح من الروائح العذبة إلا وقد خيل إلي أنه في هذه الفراريج هذا والله أرخص لحما وأطيب طعما من مسمن كسكر.كما أنه قال : أنه لن يتذوق تلك الفراريج المطبوخة بكسكر والمضاف لها سلسلة من البهارات والمطيبات المتعددة، اما المعتصم قال فيه: ما شبهت ساكن دمشق إلا بالصائم من شدة الكلف إلى الطعام فأنه جائع أبدا [80] كما إشتهر أهل دمشق بعمل الخبز والكعك وكان يتناولون الخبز الساخن من التنور مباشرة ويقومون بتغميسه في الحلوى والفواكه والمشمش [81] كما تميز أهل دمشق بصناعة الكعك وتناوله وقت السحر فكان يتم غمسه في اللبن ثم شربه[82] ، كما إشتهرت دمشق بالبزماورد يبدو أنه طعام خفيف يؤكل من الصباح [83] كما إشتهروا بطبخ الهليون وقد وصفها الشاعر محمود بن الحسين السندي (كشاجم) في مجلس الخليفة المستكفي حتى جعل الخليفة المستكفي يأمر بالكتابة لأمير الشام أن يحمل إليه منه [84]، شاع في دمشق طبخ اللحم باللبن الحامض (المضيرة) وهي أكلة معروفة حتى في العراق، وطبخ الأرز باللبن والسمن (البهظية)، وطبخ الأرز باللبن (اللبنية)، واللحم والقمح وخلطهم وتبهيرهم بأنواع مختلفة من التوابل (الهريسة) كما برعوا في طبخ الكبدة والنخاعات والرؤوس المسمطة [85]

كان يتم تناول اللحوم كطعام أساسي والمفضل لهم لحم الغنم ،كذلك تناول أهل الشام ودمشق لحوم الطيور المختلفة وكانت أماكن بيعها تحت رقابة المحتسب ، وتناولوا أيضا الأسماك [86]

عرف أيضا أهل دمشق صناعة الحلويات واشتهروا بيها مثل الأرزة والقطائف التى تغنى بها الشعراء فقال كساجم [87]

عندي لأصحابي إذا إشتد السغب قطائف مثل أضابير الكتب

قد مج دهن اللوز مما قد شرب وإبتل مما عام فيه ورسب

جاء ماء الورد فيه وذهب فهي عليه حبب فوق حبب

كما ذكرت أنواع أخرى من الحلويات الشامية ككعب الغزال والمشاش والزلابية والصابونية التى كانت تصنع على شكل قوالب الصابون والخبائز [88]

اما المشروبات فقد كان أشهرها مشروب العسل الذي كان يسهر عليه ابن شهاب الزهري كما يسهر أهل الخمر على الخمر (89) بالإضافة الى مشروب مطبوخ من عصير العنب (الطل) [90] ، وكذلك مشروب مصنوع من التمر والتين والجزر [91]

وفي بعض الأحيان كان يتم شرب النبيذ والخمر في الأديرة القريبة من دمشق كدير صليبا ،حيث كان يذهب إليه البعض لشراء الخمر منه وقد قيل في ذلك شعرا [92]

ياديـر بـاب الفراديـس المهـج لي بلابـــلا بقـــــلاليه وأشـــجاره

ومفلسـا لى مـن مـالى ومن نشـب بمـا أباكـــره مـــن خمـــر خـمـاره

لو عشت تسعين عاما فيك مصطحبا لمـا قـضى منـك قلبـي أوطـاره

إلى جانب إشتهار دمشق بأنواع مختلفة من الطعام والمشروبات إشتهرت أيضا بأنواع مختلفة من الفواكه تنتج في غوطتها، وكانت الفواكه تقدم قبل أو بعد الأكل ، وكان الأطباء يصفونها كدواء كالتفاح مثلا [93]

اما كيفة تناول الطعام فكانت تختلف حسب طبقات المجتمع فالأغنياء كان يتناولون الطعام على موائد ، والفقراء يتناولونه جلوسا على الأرض [94]، إعتاد أهل دمشق على إقامة الموائد الجماعية كتلك التى يقيمها الأغنياء أو الولاة في شهر رمضان كأمير دمشق مالك بن طوق كما ذكرنا سابقا كما إعتادوا على الإحتفال بالضيف فإذا نزل ضيف على أحدهم تعمل له دعوة حفلة يقدم خلالها الطعام والشراب [95].

كان الناس يحرصون على الإقامة في دمشق لتوفر الأطعمة والأشربة بجانب أن أسعارها كانت رخيصة [96].

الخاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أحوال دمشق الإجتماعية والثقافية ،في العصر العباسي الاول (132-247هـ) وأثر انتقال مركز الخلافة منها الى بغداد (من الشام الى العراق).ولقد عالجت الدراسة مستخدمة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي عددا من المواضيع الإجتماعية كالسكان وبيوت أهل دمشق، والملابس التى إختلفت في أشكالها وأنواعها وطرق صناعتها حسب طبقات المجتمع أو دياناتهم أو مهنهم ، كما تناولت إحتفالات أهل دمشق بالأعياد الدينية (للمسلمين والنصارى)، وكذلك إحتفالاتهم

بالزواج حسب ثقافاتهم ، وكذلك تناولت عاداتهم في الأتراح، وتناولت الدراسة أيضا ثقافة أهل دمشق في الطعام والشراب إذ اشتهرت دمشق بأنواع متعددة من الأطعمة والمشروبات صاحبتها عادات وتقاليد أهل دمشق في كيفية تناول الأطعمة

ولقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :

أن مدينة دمشق كانت عامرة ولها مكانتها منذ العهد الآرامي وإستمرت كذلك في الفترات اللاحقة.

في عهد الدولة الأموية إزداد عدد السكان نتيجة للهجرات المستمرة خلال هذه الفترة (عهد بني أمية) وإستمر هذا الإزدياد حتى العصر العباسي وإنتقال مركز الخلافة من دمشق إلى بغداد .

لقد لعب الموالي دور مهم في الحياة الإجتماعية والإقتصادية ،فهم الفئة التى عملت في مختلف الحرف والصنائع والمهن .

رغم التعايش السلمي بين فئات المجتمع إلا أن سياسة التقريب التى إتبعها الولاة لعبت دور كبير في خلق فئات متباينة إقتصاديا

إهتم أهل دمشق بمظهرهم الخارجي متاثرين بالثقافة الفارسية في ملابسهم ، لقد كان يعرف الرجل من زيه إذ كان لكل فئة زي خاص حسب الديانة للمسلمين زي خاص ،وكذلك لأهل الذمة ، وأصحاب المهن والحرف والقضاة والأمراء ..الخ

تميزت دمشق بجودة طعامها وتعدد أنواعه :

أن الإحتفالات بأعياد المسلمين والنصارى كانت تتم بصورة تعكس روح التسامح الديني بين أفراد المجتمع في دمشق .

التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

أولا: ضرورة تسليط الضوء على هذا الجانب (الإجتماعي والثقافي) من دراسة التاريخ خاصة أن الجانب السياسي نال حظه من البحث

ثانيا: ضرورة جمع المعلومات التاريخية المبعثرة في المصادر والمراجع المختلفة والتى تتعلق بهذا الجانب (الإجتماعي والثقافي)

ثالثا: عقد المؤتمرات والندوات لمناقشة أوراق العمل التى تهتم بدراسة هذا الجانب (الإجتماعي والثقافي) لكل الحقب التاريخية

رابعا: توجيه الباحثين لتناول هذا الجانب في بحوثهم لأهميته

خامسا : الإستفادة من التاريخ في إيجاد حلول للمشكلات المعاصرة بتحويل المعلومات التاريخية إلى خبرات سابقة .

المصادر والمراجع:

(1) احمد امين ، ضحى الاسلام ،دار الكتاب العربي ،بيروت ،بدون تاريخ، ص19-21

(2) سوفاجيه ،دمشق الشام ،لمحة تاريخية منذ العصور القديمة حتى العصر الحاضر ،ترجمة فؤاد البستاني، المطبعة الكاثوليكية ،بيروت 1936م. ص 23

(3) صفوح خير، مدينة دمشق ،منشورات وزارة الثقافة والارشاد ،دمشق1972م ص10 ، / العمري : احمدبن يحي بن فضل الله ،(ت749هـ-1348م)،مسالك الابصار في ممالك الامصار ،دار الكتب المصرية ،(بدون مكان) 1924م. وطبعة المعهد العلمي الفرنسي ،تحقيق ايمن فؤاد السيد ،القاهرة 1985م. ،ص115/ كرد علي : غوطة دمشق ،مطبعة الترقي ،دمشق 1952م.،ص13

(4) صفوح خير ، مرجع سابق، ص 60-61 / عفيف البهنسي ، المدينة العربية الاسلامية ونموزجها دمشق القديمة ،مجلة الحوليات،مجلد26، 1976م. .،ص10

(5) الهمداني،الحسن بن احمد ،(ت334-945)، صفةجزيرة العرب،ليدن ،بريل 1968م،مطبعة السعادة،تحقيق محمد بن عبد الله النجدي، القاهرة 1953م.ص 64

(6) ابن عساكر ،علي بن الحسن ،(ت571هـ- 1175)،تاريخ دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الامثال او اجتاز بنواحيها من وارديها واهلها ،تحقيق محب الدين ابي سعد عمر بن عزامة العمروى،دار الفكر، بيروت 1995م،ج2،ص367-368 / الطبري،محمد جرير ،(ت310هـ-923م)،تاريخ الرسل والملوك،تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم،دار سويدان ،بيروت(بون تاريخ).ج7،ص242

(7) أحمد سبانو ،اكتشافات مثيرة تغير تاريخ دمشق القديم ،منشورات دار قتيبة ،دمشق ،بدون تاريخ.ص 372-373

(8) ابن الاثير ،علي بن محمد الشيباني (ت630هـ-1233م)،الكامل في التاريخ، دار صادر ،بيروت ،1982. ج6،ص131

(9) البسوي،يعقوب بن سفيان ،(ت277هـ-890م)،المعرفة والتاريخ،تحقيق اكرمضياء العمري ،مطبعة الارشاد ،بغداد1974م.ج2،ص328

(01) ابن قتيبة الدينوري،عبدالله بن مسلم ،(ت276هـ-889م)، الامامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء، تحقيق طه عمر الزيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ،1969م. ج2، ص21

(11) الطرطوشي،ابوبكر محمد بن الوليد الفهري،(ت520هـ-1126م)،سراج الملوك،حققه وضبطه وعلق عليه محمد فتحي ابوبكر ،الدار المصريه اللبنانية،القاهرة1994م. ص188-192

(12) خليفة بن خياط ،(ت240هـ-854م)، تاريخ خليفة بن خياط ،تحقيق اكرم ضياء العمري ،ط2،دار القلم، دمشق 1977م،طبعة وزارة الثقافة ،دمشق،تحقيق سهيل زكار 1968م.ص228-232

(13) البلاذري،احمد بن يحي بن جابر ،(ت279هـ-892م) انساب الاشراف ،القسم الثالث ،العباسوولده،تحقيق عبد العزيز الدوري،المطبعة الكاثولكية ، بيروت 1978م.69-72

(14) امينة البيطار ،الحياة السياسية واهم مظاهر الحضارة في بلاد الشام ،منشورات وزارةالثقافة والارشاد القومي ،دمشق 1980م. ص249

(15) البلازري، فتوح البلدان ،راجعه وعلق عليه رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية،بيروت 1978م. ص128-130،ص135

(16) جورج قنواتي،المسيحية والحضارة العربية ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط2، بغداد 1984م.ص / احمد امين ، فجر الاسلام،ط10، دار الكتاب العربي،بيروت 1965م.ص131

(17) أبو يوسف ،يعقوب بن ابراهيم ،(ت182هـ-798م)،كتاب الخراج،المطبعة السلفية،القاهرة 1927م، مطبعة دار المعرفة للطباعة والنشر ،بيرون (بدون تاريخ)،ص137 / ترتون ،أ.س، اهل الذمة في الاسلام، ترجمة وتعليق حسن حبشى،دار المعارف ،القاهرة 1967م.ص131

(18) امينة البيطار ، مصدر سابق . ص249

(19) اليعقوبي،احمد بن اسحاق بن يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح،(ت بعد 292هـ-905م)، معجم البلدان ، منشورات المطبعة الحيدرية ،النجف،1957م.ص113/ كرد علي،محمد، خطط الشام ،مكتبة النوري ،دمشق1952م.ج5،ص246-247

(02) المقدسي،شمس الدين ابو عبد الله بن احمد البشاري،(ت381هـ-991م)،احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم ،ط2،بريل ،ليدن1967م.ج1،ص521

(21) ابن جبير ، محمد بن احمد ،(ت614هـ- 1217م)، رحلة بن جبير ،مكتبة الهلال ،بيروت 1981م-وطبعة القاهرة 1955م.ص 97

(22) القلقشندي،احمد بن علي ،(ت821هـ-1418م)،صبح الاعشفي صناعة الانشاء، 14 جزءا ،حققه وعلق عليه محمد حسين شمس الدين ،دار الفكر ،1987م.ص97

(23) كرد علي، خطط الشام ،مصدر سابق،.ج5،ص280

(24) ابن عساكر ،مصدر سابق ،ج55،ص20-21

(25) سيد امير علي،مختصر تاريخ العرب والتمدن الاسلامي،نقله للعربية رياض رافت ،مطبعة لجنة التاليف والترجمة ،القاهرة 1838م.ص169-170/ عمرابو النصر ،الحضارة الاموية العربية في دمشق،ط1،دون دار نشر ،بيروت 1948م.ص387-389

(26) محمد عثمان ،المدينة الاسلامية ،سلسلة كتب عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت ،عدد 1988،128م.ص19

(72) الشيرزي،عبد الرحمن بن نصر ،(ت590هـ-1193)،نهاية الرتبة في طلب الحسبة،تحقيق السيد الباز العريني،دار الثقافة ،بيروت 1969م.ص14

(28) آشتور،التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للشرق في العصورالوسطى ،دار قتيبة ، دمشق 1985.ص337

(29) التنوخي،ابو علي المحسن بن على بن محمد ،(ت384هـ-994م)،الفرج بعد الشدة ،تحقيق عبود الشالجبي،دار صادر،بيروت 1978م.ج2،ص63

(03) الجاحظ، ابو عثمان عمرو بن بحر ،(ت255هـ-868م، البيان والتبيين،دار الكتب العلمية،بيروت ،(بدون تاريخ) ،المطبعة الرحمانية بمصر 1933م.ج3،ص51/ سيد عبد العزيز سالم ،دراسات في تاريخ العرب (العصر العباسي الاول)،ج3،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،دون تاريخ.ج3،ص318

(31) حسن ابراهيم حسن ،تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ،ط4، القاهرة ،بدون دار نشر 1958م.ج2،ص248-249

(32) المقدسي ،مصدر سابق ،ص183/ سيد امير ،مرجع سابق ،ص379

(33) سيد امير ،المرجع نفسه ،ص387

(34) الجاحظ ،مصدر سابق ،ج51،3-52

(35) الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان ،(ت748هـ-1347م)، سير اعلام النبلاء ،ط1، 25جزءا تحقيق وتخريج احاديثه شعيب الاناؤوط ،مؤسسة الرسالة 1996م.ج11،ص448

(36) حسن ابراهيم حسن، مرجع سابق ، ج2، ص249

(37) المصدر نفسه ،ج2،ص250

(38) ابن عساكر،مصدر سابق، ص100-101

(39) الاصفهاني،ابونعيم احمد بن عبد الله (ت430هـ-1029م)،حلية الاولياء وطبقات الاصفياء،مكتبة الخانجي بمصر 1938م،وطبعة دار الكتاب العربي ،بيروت ،1967م.ج15،ص105

(40) المصدر نفسه،ج38،ص161

(41) الطبري ،مصدر سابق،ج8،ص427

(42) أبو يوسف ،مصدر سابق،137

(43) ابن العبري ،غريغوريوس ابو الفرج هارون بن توما الملطي ،(ت685هـ-1286م)،تاريخ مختصر الدول، تحقيق انطون صالحاني ،المطبعة الكاثوليكية ،بيروت 1958م،ص37

(44) الطبري ،مصدر سابق،ج9،ص196

(45) الشيرزي،مصدر سابق ،ص95-96

(46) الاصفهاني ،مصدر سابق ،ج1،ص348-349

(47) الشيرزي ،مصدر سابق،ص88/ سعيد عاشور ،المؤسسات الاجتماعية ،بحث داخل موسوعة الحضارة العربية الاسلامية ،بيروت 1987م.ص127-128

(48) حسن ابراهيم ،مرجع سابق،ج2،ص435/ امينة بيطار ،مرجع سابق ،ص353

(49) المقدسي ،مصدر سابق،183

(50) ابن عساكر ،مصدر سابق،ج56،ص460

(51) ابن جبير ،مصدر ،سابق،275

(52) محمد عثمان ،مرجع سابق،205

(53) ابن بطوطة،ابوعبدالله محمد بن ابراهيم اللوائي،(ت779هـ-1377م)، تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار ،المعروف برحلة بن بطوطة ،المطبعة الازهرية ،القاهرة1928م ص85

(45) الغزي،كامل بن حسين بن محمد بن مصطفى البابي الحلبي،نهر الذهب في تاريخ حلب ،المطبعة المارونية ،حلب 1926م.ج1،ص267-274

(55) المسعودي،علي بن الحسين ،(ت346هـ-957م)، مروج الذهب وعادن الجوهر ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الفكر ،بيروت 1973م.ج369،4-371

(56) شيخ الربوة،ابو عبدالله محمد بن ابي طالب الانصاري،(ت727هـ-1326م)،نخبة الدهر في عجائب البر والبحر ،طبعة بطرسبرغ 1865م.ج5،ص186

(57) شوقي ضيف ،تاريخ الادب في العصر العباسي الاول ،ط3،مطبعة دار المعارف ،مصر1975م ،ص95-96

(85) الشباشتي،مصدر سابق،ص3/ سيد عبد العزيز ،مرجع سابق،ج3،ص303

(95) آدم متز،الحضارة الاسلامية في القرن 4هـ م،ترجمة عبد الهادي ابوريدة،دار الكتاب العربي،بيروت 1967. ج1،ص284

(60) القلقشندي،مصدر سابق،ج2،ص418

(61) سيد عبد العزيز،مرجع سابق،ج3،ص329

(62) ابن بطوطة ،مصدر سابق،ج1،ص70

(63) العسقلاني،احمد بن علي بن حجر ،(ت585هـ-1449)،تهذيب التهذيب ،مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية،حيدر اباد ،الهند1907م.ج10،ص104

(46) الشيخ علوان نسمات الاسحار في مناقب الاولياء والاخيار ،من مجلة اللغة العربية بدمشق ،طبعة دار الكتب العلمية ،بيروت 2001م.ص331

(65) الاصفهاني،مصدر سابق،ج13،ص178

(66) الشيخ علوان ،مرجع سابق،ص331

(67) نعمان القساطلي،الروضة الغناء في دمشق الفيحاء،دون دار نشر،بيروت1876م.ص،126 -127

(68) الغزي،مرجع سابق،ج1،ص249-250

(69) المرجع نفسه ،ج259،1-260

(07) نعمات القسطالي،مرجع سابق،127-129

(17) الشيرزي ،مصدر سابق ،ص89-92

(72) ياقوت ،بن عبد الله الرومي الحموي ،ارشاد الاريب الى معرفة الاديب المعروف بمعجم الادباء ، دار صادر ،بيروت1956م ،ج1، 370

(73) الزركلي،خير الدين ،الاعلام ،دار العلم للملايين ،بيروت 1990م.،ص125

(47) الغزي،مرجع سابق، ج1،ص255-264

(75) ابن بطوطة ،مصدر سابق ،ص92

(76) المقدسي،مصدر سابق،183

(77) ابن العديم ،عمر بن احمد بن هبة الله ،(ت566هـ-1262م)،بغية الطلب في تاريخ حلب ، 12 جزءا ،تحقيق سهيل زكار ،دمشق1988م. ج2،ص633-637

(87) ابن طولون ،شمس الدين محمد بن علي ،(ت953هـ-1546م)، القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية،جزءان ،تحقيق محمد احمد دهمان ،دمشق 1956م.،ص48

(79) الحميري، محمد بن عبد المنعم ،(ت900هـ-1493م)، الروض المعطار في خبر الاقطار ،تحقيق احسان عباس ،مكتبة لبنان ،1984م.ص240

(80) المقدسي ،مصدر سابق،ص391

(81) ابن عساكر ،مصدر سابق،ج2،ص392-393

(82) الطرطوشي ،مصدر سابق،ج2،ص652

(83) الجيهشياري،مصدر سابق ،ص102

(48) الاصفهاني،مصدر سابق،ج11،ص241

(85) المسعودي ،مصدر سابق،ج4،ص366-367

(86) الشيرزي،مصدر سابق،ص34-36

(87) البدري،ابوالبقاءعبد الله بن محمد بن احمد الدمشقي،(ت 847هـ-1443م)،نزهة الانام في محاسن اهل الشام ،المطبعة السلفية ،القاهرة 1343 ،ص372

(88) المسعودي ،مصدر سابق،ج4،ص367

(98) الشيرزي،مصدر سابق،ص40-41

(90) البسوي،يعقوب بن سفيان ،(ت277هـ-890م)،المعرفة والتاريخ،تحقيق اكرمضياء العمري ،مطبعة الارشاد ،بغداد1974م.ج1،ص625-626

(91) أبوزرعة الدمشقي،عبد الرحمن بن عمرو النصري،(ت281هـ-894م)،التاريخ وعلل الرجال ،تحقيق شكر الله القوجاني ،مجمع اللغة العربي، دمشق1980م.ج1،ص333

(92) سيد عبد العزيز،مرجع سابق،ج3،ص228

(93) الشباشتي،مصدر سابق،ص340

(49) ا لقفطي،جمال الدين على بن يوسف ،(ت646هـ-1248م)،تاريخ الحكماء واخبار العلماء باخبار الحكماء ،مطبعة السعادة ،جوار محافظة مصر ،بدون تاريخ ،ص72-73

(95)اشتور ، مرجع سابق ،ص29

(96)الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان ،(ت748هـ-1347م)، سير اعلام النبلاء ،ط1، 25جزءا تحقيق وتخريج احاديثه شعيب الاناؤوط ،مؤسسة الرسالة 1996م.ج314،10-315

(79) ابن منظور ،محمد بن مكرم ،(ت711هـ-1311م)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ،29 جزءا ،دار الفكر ،دمشق 1984م.ج4، ص317

الدور الوسيط للحضارة التنظيمية في العلاقة بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطربالتطبيق علي الشركة الوطنية للبترول (سودابت) - الخرطوم – السودان (2019 – 2020م)

د. محمد حنفي محمد نور تبيدي
أستاذ إدارة الأعمال المشارك – كلية التجارة
جامعة النيلين

المستخلص:

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف علي الدور الوسيط للحضارة التنظيمية في العلاقة بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر بالشركة الوطنية للبترول (سودابت)وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الشركات تتحمل تكاليف ضخمةوتدفع ثمنا باهظاً نظير حوادث العمل التي تحدث سنويا، إذ يتعرض العديد من الأفراد في مختلف التخصصات إلى حوادث وإصابات عمل بعضها مميت وبعضها ينتج عنه عجز دائم كلياً أو جزئي يؤدي إلى تعطيل كل أو أجزاء من طاقات الأفراد المصابين، إضافة إلى الأضرار المادية التي تلحق بالممتلكات والمواد والآلات فهي تمثل خسائر بالنسبة للمنشات مما يقلل من زيادة دخلها السنوي، وتركزتمشكلة الدراسة حول دورالحضارة التنظيمية كمتغير وسيط في العلاقة بينتحقيق السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر.افترضت هذه الدراسة ان الحضارة التنظيمية تتوسط العلاقة بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر. استخدمتهذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.توصلت الدرسة الي عدة نتائج أهمها : أن الحضارة التنظيمية تتوسط العلاقة كليا بين تحقيق السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر،وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر في ظل وجود الحضارة التنظيمية. قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها : ينبغي علي الإدارة العليا الإهتمام بالحضارة التنظيمية مما ينعكس إيجاباً علي تقليل المخاطر وذلك من خلال نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية مع ضرورة التزام العاملين بنظموقواعد إدارة السلامة والصحة المهنية .

الكلمات المفتاحية:الحضارة التنظيمية ، السلامة والصحة المهنية ، المخاطر.

Abstract:

This study aimed to identify the mediating role of organizational civilization in the relationship between occupational safety and health and reduce risks in the National Petroleum Company (Sudapt). The majors refer to work accidents and injuries, some of them fatal, and some resulting in permanent total or partial disability that leads to the disruption of all or parts of the energies of the injured individuals, in addition to the material damage to property, materials and machines, as they

represent losses for the establishments, which reduces the increase in their annual income, and the study problem focused On the role of organizational civilization as a mediating variable in the relationship between achieving occupational safety and health and reducing risks. This study hypothesized that organizational civilization mediates the relationship between occupational safety and health and risk reduction. This study used the descriptive analytical method. The study reached several results, the most important of which are: The organizational civilization mediates the entire relationship between achieving occupational safety and health and reducing risks, and there is a statistically significant correlation between occupational safety and health and reducing risks in the presence of organizational civilization.The study made a number of recommendations, the most important of which are: The senior management should pay attention to organizational civilization, which will reflect positively on reducing risks through the dissemination of a culture of occupational safety and health, with the need for employees to abide by the regulations and rules of occupational safety and health management.

Keywords: organizational civilization, occupational safety and health, risks.

المقدمة :

تعد نظم السلامة والصحة المهنية هي الواقي لجميع أفراد المجتمع ضد الأخطار داخل العمل وخارجه، وعليه لابد أن يكون جميع الأفراد علي وعي كامل واقتناع بقيمة أسس السلامة والصحة أثناء العمل وذلك لتجنب الحوادث والإصابات داخل المنازل والأماكن العامة والمحلات ومكان العمل.حيث زادت المخاطر التي يتعرض لها الإنسان بشكل كبير مع تعقد الحياة التي نعيشها، ومن الأماكن التي تتكثف فيها المخاطر هي أماكن العمل وخاصة قطاع النفط حيث تختلف الظروف فيها عن نمط الحياة العادية.إن توفير بيئة عمل آمنة من المخاطر المختلفة ورفع مستوى كفاءة العاملين ووسائل الوقاية سيؤدي بلا شك إلى الحد من الإصابات والإمراض المهنية وحماية العاملين من الحوادث ومن ثم خفض عدد ساعات العمل المفقودة نتيجة الغياب بسبب المرض أو الإصابة، وكذلك الحد من تكاليف العلاج والتأهيل والتعويض عن

الإمراض والإصابات المهنية مما سينعكس على تحسين وزيادة مستوى الإنتاج ودفع القوة الاقتصادية للدولة. ان لحـوادث وإصابات العمـل خسائر وأضرار فادحة مادية ومعنوية مباشرة وغير مباشرة ويتأثر الجميع من حوادث وإصابات العمل سواء كان الفرد المصاب أو أسرته أو المؤسسـة التابـع لها .

مما لاشك فيه ان وجود نظام فعال للسلامة والصحة المهنية يؤدي للحفاظ على الثروات الاقتصادية من الضياع وذلك بالكشف عن المخاطر والأسباب المؤدية إليها، واتخاذ الإجراءات والاحتياطيات الوقائية الكفيلة بمنع وقوعها، فالصحة والسلامة المهنية تهدف الى إيجاد بيئة عمل آمنة، خالية من المخاطر وحماية عناصر الإنتاج من التلف والضياع ويتم ذلك من خلال تنمية الحضارة التنظيمية داخل الموسسات التي تعمل بكل تاكيد في بيئة يوجد بها العديد من المخاطر.

مشكلـة الدراســة:

تتحمل كثير من منظمات الأعمال تكاليف ضخمة،وتدفع ثمنا باهظاً نظير حوادث العمل التي تحدث سنويا، إذ يتعرض ملايين الأفراد في مختلف التخصصات وفي العديد من دول العالم إلى حوادث وإصابات عمل بعضها مميت وبعضها ينتج عنه عجز دائم كلياً أو جزئياً يؤدي إلى تعطيل كل أو جزء من طاقات الأفراد المصابين،إضافة إلى الأضرار المادية والمالية التي تلحق بالممتلكات والمواد والآلات فهي تمثل خسائر بالنسبة للمنشآت مما يقلل من زيادة دخلها السنوي. وتكمن مشكلة البحث حول الدور الوسيط للحضارة التنظيمية في العلاقة بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر في قطاع النفطالسودني،ويمكن صياغة هذه المشكلة في التساؤل التالي:

ما دور الحضارة التنظيمية كمتغير وسيط في العلاقة بين السلامة والصحة المهنيةوتقليل المخاطر؟.

تشتق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما دور السلامة والصحة المهنية في تقليل المخاطر بشركة سودابت المحدودة ؟.
- الي أي مدي تؤثرالحضارة التنظيمية علي السلامة والصحة المهنية بشركةسودابتالمحدودة ؟ .
- مادور الحضارة التنظيمية في تقليل المخاطر بشركة سودابت المحدودة؟ .

فرضيات الدراسة :

قامت هذه الدراسة باختبار الفرض الرئيسي التالي:

الحضارة التنظيمية تتوسط العلاقة بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر

وتشتق منها عدة فرضيات فرعية وهي:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر .

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين السلامة والصحة المهنية والحضارة التنظيمية

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحضارة التنظيمية وتقليل المخاطر .

نموذج الدراسة :

تكون نموذج هذه الدراسة من ثلاثة متغيرات :

شكل (1) نموذج الدراسة

*المصدر : إعداد الباحث اعتمادا علي ادبيات الدراسة، 2020 م.

أهـداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

التعرف علي الدور الوسيطللحضارة التنظيمةفي العلاقة بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر.

دراسة وتحليل دور السلامة والصحة المهنية في تقليل المخاطر بشركة سودابت المحدودة ؟.

دراسة وتحليل دور الحضارة التنظيمية في تقليل المخاطر بشركة سودابت المحدودة ؟.

ابراز دور الحضارة التنظيمية علي السلامة والصحة المهنية بشركة سودابت المحدودة ؟ .

تقديم بعض التوصيات والمقترحات لشركة سودابت المحدودة.

أهميـة الدراسة:

تمثلت اهمية هذه الدراسة من النواحي التالية :

1.الأهمية العلمية المعرفية:

نبعت أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع الدراسة الذي يتمثل في المتغيرات الثلاثة حيث يوفر مادة علمية قد تفيد الباحثين في هذا المجال ، وكذلك اثراء ورفد المكتبة السودانية والعربية بمثل هذه الدراسات ومساعدة الباحثين في هذا المجال.

2.الأهمية العملية التطبيقية:

تمثلت اهمية الدراسة من الناحية التطبيقية اهمية قطاع النفط والطاقة وشركة (سودابت) للاقتصاد القومي، كذلك قد تساعد هذه الدراسة الممارسون والادارة والعاملون فى الشركة علي التعرف علي إجراءات السلامة في حالة حدوث أي طارئ، اضافة الي أهمية الحضارة التنظيمية في تعزيز السلامة والصحة المهنية و تقليل المخاطر، كذلك قد تفيد الادارة في مراجعة **النظم** الرقابية والإجراءات الوقائية الخاصة بالسلامة والصحة المهنية وبيان أهمية الالتزام بها.

منهـجية الدراسة:استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

مصـادر بيانات الدراسة وادواتها:

تشمل الاتي:

- المصادر الأولية: استخدم فيها اداةالإستبانة.
- المصادر الثانوية: تتمثل فيالكتب والبحوث والرسائل الجامعية والدوريات والمؤتمرات وشبكة الانترنت .

حـدود الدراسة:

تنحصر حدود هذه الدراسة في الاتي:

الحدود المكانية :الشركة الوطنية للبترول (سودابت) - الخرطوم - السودان .

الحدود الزمانية : انحصرت الدراسة في الفترة من 2019 – 2020م

الدراسات السـابقـة:

اطلع الباحث علي مجموعة من البحوث والدراسة التي لها علاقة بموضوع البحث وفيمايلي بيان ذلك:

دراسة بوسعيد سهيلة (2015م):[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة إدارة السلامة والصحة في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إبراز مدى أهمية تطبيق إدارة السلامة والصحة ودورها في الوقاية من حوادث العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.تمثلت مشكلة الدراسة فيمدى تأثيرإدارة السلامة والصحة المهنية على أداء العاملين بالمؤسسة تحويل البلاستيك؟ اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي ، افترضت الدراسة ان إدارة السلامة والصحة المهنية تؤثر على أداء العاملين من خلال السعي للمحافظة على سلامة العاملين وتوفير بيئة مناسبة للعملفي مؤسسة تحويل البلاستيك - وحدة ورقلة. وانهلاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تحسين الأداء تعزى إلى خصائصهم الديموغرافية متمثلة في (الجنس، العمر، المستوى الوظيفي، الحالة العائلية، الخبرة).توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ضرورة الاهتمام بالمورد البشري وذلك عن طريق توفير ظروف عمل آمنة داخل المؤسسات الصناعية له دور فعال في تحسين أداء العاملين، توعية العامل وتثقيفهم بأهمية السلامة والصحة المهنية له دور هام في حمايته وبالتالي تحسين أدائه، الدورات التدريبية في مجال السلامة والصحة المهنية لها دور كبير في تحسين أداء العاملين.أوصت الدراسة بضرورة تطبيق نظام عقوبات لكل من يخالف تعليمات إدارة السلامة والصحة المهنية، إعداد برنامج تدريبي للعمال داخل ورشة العمل لأنهم أكثر عرضة للحوادث العمل، تخصيص مكافآت تشجيعية للعاملين الملتزمين بتطبيق كافة لوائح السلامة والصحة المهنية.

دراسة سمية أحمد محمد أحمد (2013):[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر السلامة والصحة المهنية علي اداء واستقرار العامليبالهيئة القومية للكهرباء. تمثلت مشكلة الدراسة في الاسئلة: ماهي مخاطر حوادث وإصابات العمل والامراض المهنية في الهيئة القومية للكهرباء. ماهي الاثار المترتبة على هذة الحوادث وإصابات العاملين ،استخدمت

الدراسة أسلوب دراسة الحالة.افترضت الدراسة توفير بيئة عمل امنة من مخاطر الصناعات يؤدي الى الحد من الاصابات والامراض المهنية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: توفير بيئة عمل امنة من مخاطر الصناعات المختلفة يؤدي الى الحد من الاصابات والامراض المهنية. حماية العاملين من الحوادث يؤدي الى تخفيض عدد ساعات العامل المفقودة نتيجة الغياب بسبب المرض والاصابة،مساهمة الهيئة بتكلفة العلاج الكامل والتعويض المجزي للاصابة والوفاه عن الاصابة يؤدي الي احساس العامل بالطمأنينة والاستقرار.

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: العمل علي فرش المناطق المتعرضة للبلل الدائم بمانع التزحلق حتى لا يتعرض العامل للحوادث والاصابات نتيجة للانزلاق على الارض المليئة بالشحوم والزيوت وغيرها من مخلفات العمل، ضرورة توفير مبين كاشف الغازات الذي يستخدم ليكشف الغازات والذي يستخدم ليكشق الغازات والذي يستخدم في اماكن العمل كالصهاريج وشاحنات المواد البترولية وفتاحات الصيانة وتوفير كافة متطلبات الاسعافات الاولية وتدريب العاملين عليها.

2. دراسة بختة هدار (2012):[3]

هدفت الدراسة الي التعرف عليدور معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة في مؤسسة لبند غاز الجزائروتمثلت مشكلة الدراسة في كيفة مساهمة معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ ،تم الاعتماد على المنهج الوصفي .افترضت الدراسة ان تعمل إدارة الصحة والسلامة المهنية على المحافظة على العاملين، وتوفر بيئة مناسبة للعمل من أجل رفع من إنتاجية العاملين.هناك تطبيق لمعايير السلامة والصحة المهنية في بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ولكن يوجد إهمال من طرف العاملين.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ان هنالك مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها لتصنيف المؤسسات من بينها (معيار حجم العمالة، معيار رأس المال) وتحديد نوعها،تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة وهذا راجع لبساطة هيكلها التنظيمي، هناك تطبيق لمعايير السلامة والصحة المهنية في بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ولكن يوجد إهمال من طرف العاملين. أوصت الدراسة بضرورة تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية (ISO18000) ويجب على مؤسسة ليندغاز وحدة ورقلة العمل على الحصول على شهادة ((OHSAS18001 الاستمرار في تاهيل العاملين للوقاية من حوادث العمل.

دراسة مقبولة عبد الجبار حسين(2010):[4]

هدفت الدراسة إلى التعرف عليدور إجراءات السلامة المهنية في رفع كفاءة اداءالعاملين. تمثلت مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية: ماهي السلامة المهنية وماهي إجراءاتها.مامدي أهمية السلامة المهنية خاصة في المجالات الصناعية واثرها علي رفع كفاءت اداء العاملين.ماهي درجة اهتمام القيادات الادارية بإجراءات السلامة المهنية.ماهي درجة وعى العاملين بأهمية السلامة المهنية.إعتمدتهذة الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج الإحصائي التحليلي.

افترضت الدراسة الاهتمام بالسلامة والصحة المهنية يؤدي الى رفع الروح المعنوية للعاملين، اهتمام القطاع الصناعي بالسلامة المهنية لايرقي لمستوي اهميتها في مجال الصناعة.هنالك عدم وعي من بعض ادارات المنشآت الصناعية بأهمية السلامة المهنية وإرتفاع تكاليف تجهيز المنشآت الصناعية تجعل بعض الإدارات ترجى تنفيذها وغض النظر عنه.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ضعف التوعية بمخاطر المهنة قبل التعيين بنسبة60 % من العاملين بالمصنع لم يتم اخطارهم بمخاطر العمل.إجراءات السلامة بمصنع الفابريقية الافريقية لانتاج الاواني لم ترفع من الروح المعنوية للعاملين. ضعف التدريب على المهنة التى يعمل بها العامل حيث ان نسبة 65 % من العاملين بالمصنع لم يتم تدريبهم تدريباً كافياً.أوصت الدراسة بأنه لابد من الاهتمام بإشارات السلامة المهنية التي توضح منطقة وجود الخطر وكيفية الوقاية منها.توفير نظام تهوية جيدة ومستمرة في اماكن ارتفاع درجات الحرارة داخل المصنع.توفير ادوات الوقاية الكافية من قبل الادارة للعاملين،إنشاء وحدة للسلامة بالمصنع والمتابعة الدورية من قبل الاجهزة الحكومية لإزالة المخالفات بالمصنع.

التعليق علي الدراسات السابقة:

اتفقت هذه الدرسة مع كل الدراسات السابقة في اهمية السلامة والصحة المهنية ودورها في تقليل المخاطر وحماية العاملين والممتلكات، بينمااختلفت معها عدد المتغيرات وابعادها حيث ربطت هذه الدراسة بين ثلاثة متغيراتابعاد مختلفةولم تكن كذلك في الدرسات السابقة، كذلك ركزت هذه الدراسة علي بعد الحضارة التنظيمية أو الثقافة التنظيمية كمتغير وسيط الامر الذي اثري هذه الدراسة واضافة قيمة معرفية وتطبيقة، اضافة الي اختلاف مجال التطبيق في كل الدراسات السابقة عن هذه الدراسة. وخلصت هذه الدراسة إلي نتائج تؤكد أن الحضارة التنظيمية تتوسط العلاقة بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر.

أدبيات الدراسة :

السلامة والصحة المهنية:

عرفت «لجنة الصحة المهنية المشتركة من منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية» في اجتماعها الأول سنة 1950م السلامة والصحة المهنية بأنها هي فرع من فروع الصحة يهدف إلى الإرتقاء بصحة العاملين في جميع المهن والإحتفاظ بها في أعلى درجات الرفاهية البدنية والنفسية والاجتماعية ومنع الإنحرافات الصحية التي تتسبب للعاملين من ظروف العمل، وكذلك وقاية العاملين من كافة المخاطر الصحة في أماكن العمل ووضع العاملين والإحتفاظ به في بيئة عمل ملائمة لامكاناته الفسيولوجية والنفسية.

التعريف الإجرائي للسلامة المهنية:هي الجهود التنظيمية والعملية والإمكانيات المادية والبشرية التي تبذل من اجل السيطرة على المخاطر المهنية والتقليل من وقوع الحوادث قدر الإمكان وذلك للمحافظة على عناصر الإنتاج الثلاثة وهي الإنسان والالة والمادية.ويشمل مفهوم الصحة والسلامة المهنية كما يلاحظ على مفهومين فرعيين هما مفهوم الصحة ومفهوم السلامة وفيما يلي توضيح مختصر لهذين المفهومين:

مفهوم السلامة:

تعرف السلامة والصحة المهنية بأنها العلم الذي يهتم بسلامة وصحة الإنسان ، وذلك بتوفير بيئات عمل امنه خالية من مسببات الحوادث أو الإصابات أوالأمراض المهنية، أو بعبارة أخري هي مجموعة من

الإجراءات والقواعد والنظم في إطار تشريعي تهدف إلي الحفاظ علي الإنسان من خطر الإصابة والحفاظ علي الممتلكات من خطر التلف والضياع[5] .

مفهوم الصحة:

يقصد بها حماية الموارد البشرية من الأمراض الجسدية والنفسية المحتمل إصابتها بها في مكان العمل، والتي يكون سببها إما المناخ المادي العام، أو الفرد، أو طبيعة العمل (الوظيفة) نفسه، وهذه الأمراض لا تحدث فوراً إنما مع مرور الزمن، حيث تتم الإصابة بها نتيجة التعرض المستمر لمسبباتها، وهذا يعني أن حدوثها ليس آنياً إنما تحدث بشكل تراكمي، أي بمعنى آخر يعني مفهوم الصحة «خلو الفرد من الأمراض الجسدية والنفسية».[6]

الأهداف العامة للسلامة والصحة المهنية:تسعى السلامة والصحة العامة إلى تحقيق الآتي[7] :

1. حماية العنصر البشري من الإصابات الناجمة عن مخاطر بيئة العمل وذلك بمنع تعرضهم للحوادث والإصابات والأمراض المهنية.
2. الحفاظ على مقومات العنصر المادي المتمثل في المنشآت وما تحتويه من أجهزة ومعدات من التلف والضياع نتيجة للحوادث.
3. توفير وتنفيذ كافة اشتراطات السلامة والصحة المهنية التي تكفل توفير بيئة آمنة تحقق الوقاية من المخاطر للعنصرين البشري والمادي.
4. تستهدف السلامة والصحة المهنية كمنهج علمي تثبيت الأمان والطمأنينة في قلوب العاملين أثناء قيامهم بأعمالهم والحد من نوبات القلق والفزع الذي ينتابهم وهم يتعايشون بحكم ضروريات الحياة مع أدوات ومواد وآلات يكمن بين ثنايها الخطر الذي يتهدد حياتهم وتحت ظروف غير مأمونة تعرض حياتهم بين وقت وآخر لأخطار فادحة وهكذا تكون السلامة.
5. تخفيض النفقات المتعلقة بوقت العمل الضائع نتيجة حدوث إصابات العمل والأمراض المهنية وتكاليف استبدال العامل وتدريب من يحل محله والنفقات التي تترتب عن ذلك من تأخير في إنجاز العمل ومواعيد التسليم.
6. خلق الوعي لدى العاملين فيما يتعلق بالأساليب والطرق الآمنة لأداء العمل وأهمية الإلتزام بقواعد السلامة والتي من شانها تدعيم السلامة والصحة المهنية، وكذلك رفع معنويات العاملين وزيادة ثقتهم بأنفسهم وبالتالي زيادة إنتاجيتهم.
7. تخفيض تكلفة إنتاج الخدمة وذلك بتوفير الأموال التي قد تدفع نتيجة وقوع حوادث العمل من تعويضات ومصارف علاج ونقل وإصلاح واستبدال المعدات والأجهزة أو المنشآت التي تتعرض للتلف والدمار.
8. تنحسين بيئة العمل الفيزيائية: وتشمل أنظمة البناء والإضاءة والصوت والتهوية ودرجة الحرارة المناسبة.
9. تأمين وإنشاء أنظمة الأمن والسلامة التقنية: وتشمل أنظمة الإنذار والإطفاء التقنية وكذلك انظمة ووسائل وأدوات الحماية الشخصية.

10. الإختيار المهني: ويتضمن العناية باختيار العنصر البشري للصناعة من أجل الحصول على عمل آمن خال من الأخطار، يعني ذلك تطبيق قاعدة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

بيئة العمل الآمنة:

تعد بيئة العمل ركناً أساسياً في حياة العديد من العاملين والموظفين، وذلك بسبب قضائهم وقتًا طويلاً داخل تلك البيئة، ومما لاشك فيه، أن وجود بيئة آمنة تتمتع بوجود وسائل الحماية من المخاطر على اختلاف أنواعها وتوفر وسائل الوقايةلجميعالعامليننفيهاتعد حافزاً مهماً للعامل ومقوماً أساسياً لنجاح أي مؤسسة،حيث أنها تؤدي إلي حمايةالعاملين من الحوادث المختلفة والتقليل من الإصابات مما يزيد من الإنتاجية في العمل وخفض عدد الساعات المفقودة نتيجةالغياب بسبب المرض أو الإصابة[8] .

المرض المهني:هوحالةالاعتلاللصحيةالتيتصيبالعامل تؤدي إلى تقليل كفاءة أحد أعضائه الجسمية، وذلك من جراء التعامل مع مادة كيميائية، أو التعرض لأحد العوامل الفيزيائية، أو الحيوية أو غيرها. مما تقدم تبين أن السلامة المهنية بمفهومهاالحديث والشامل تعني المحافظة على عناصر الإنتاج الرئيسة على النحو الآتي[9] :

1- الإنسان داخل المؤسسة وخارجها.

2- المواد الخام والمواد المنتجة.

3- المعدات وأدوات الإنتاج. 4- البيئةالمحيطة من ماء وهواء وتراب.

برامج الصحة والسلامة المهنية:

تسعى المنظمات إلى تصميم برامج لمواجهة المخاطر المادية والنفسية والسلوكية إضافة إلى المخاطر الصحية في أماكن العمل.

الحضارة التنظيمية/ الثقافة التنظيمية:

عرفها الكاتب «كيرت ليوين» تعريفاً للثقافة التنظيمية بأنها «مجموعة من الافتراضات والإعتقادات والقيم والقواعد والمعايير التي يشترك بها أفراد المنظمة»[10] .

كما عرفها الكاتب «قيبسون» وزملاؤه بأنها: « تعني شيئاً مشابهاً لثقافة المجتمع، إذ تتكون ثقافة المنظمة من قيم واعتقادات ومدركات وافتراضات وقواعد ومعايير وأشياء من صنع الإنسان، وأنماط سلوكية مشتركة»[11]

عرفت كذلك بأنها «هي مجموعة القيم ذات الطابع المادي والمعنوي، والأفكار والمواقف والرموز التي يبرزها أفراد ثقافة ما نحو مختلف نواحي حياتهم والتي يتم تطويرها بواسطة أفراد هذا المجتمع والتي تشكل أنماطهم السلوكية والاستهلاكية التي تميزهم عن أفراد تابعين لثقافات أخرى[12] .

كما انها «مجموعة من الإعتقادات والقيم والإتجاهات والفروض التي يشترك فيها أعضاء المنظمة وتحدد قواعد وأنماط سلوكهم في التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية[13].

تتضمن الثقافة التنظيمية او الحضارة التنظيمية:

القيم التنظيمية، المعتقدات التنظيمية،التوقعات التنظيمية والأعراف التنظيمية [14].

«إن تركيز الاهتمام علي القيم في الشركة يعمل علي إجتذاب عاملين بارعين ممن يستمتعون بأداء

عملهم، وذلك بدوره يشحذ طاقاتهم علي إنجاز عمل ممتاز»[15].

تؤدي الثقافة التنظيمية مجموعة من الوظائف الهامة تتلخص فيما يلي[16]:

الوظيفة الأولى:

تمنح العاملين في المؤسسة شعوراً بالهوية الخاصة المتميزة.

الوظيفة الثانية:

تساعد علي تنمية الولاء والالتزام للمؤسسة كحالة موضوعية خارج نطاق الحاجات الذاتية المرتبطة بالمصالح الشخصية الضيقة.

الوظيفة الثالثة:

تضيف عناصر تساعد المؤسسة علي تعميق الإستقرار فيها.

الوظيفة الرابعة:

تشكل مرجعية للعاملين في المؤسسة يعودون إليها عندما يواجهون حالات لايستطيعون من خلالها إدراك مغزى النشاطات الإدارية التي يصعب عليهمإدراك مغزاها.

قد أشارت الكثير من الدراسات إلي أن المؤسسة المبدعة تسود فيها بالضرورة (حضارة تنظيمية) ثقافة مبدعة تقوم علي أساس الفهم المشترك لرسالة المؤسسة والتعاون بين المجموعات التنظيمية المختلفة فيها. أن المؤسسة التي لا تسودها ثقافة متماسكة تعاني من كل أنواع القصور وعدم الكفاءة في عملياتها المختلفة. إن الوعي بثقافة المنظمة وإدارة هذه الثقافة بطريقة كفؤة يساعد في تصميم وتطبيق خطة إستراتيجية متكاملة للمنظمة[17].

بناء علي ما تقدم يتضح ان الثقافة التنظيمية او الحضارة التنظيمية تؤثر تأثيراً جوهرياً علي المنظمة، وتعتبر محفزا لسلوك العاملين ومرشداً للإدارة الإستراتيجية في التفكير الإستراتيجي، وان التحدي الأساسي الذي يواجه الإدارة الإستراتيجية هو إمكانية التحديد الدقيق لعلاقة إستراتيجية المنظمة بثقافة المنظمة وصياغة هذه العلاقة في صورة خطط وبرامج عمل حتي تستطيع المنظمة من خلالها تحقيق أهدافها[18].

تقليل المخاطر:

إن حماية العنصر البشري من مخاطر العمل يعني حماية الإقتصاد الوطني والمجتمع، و إذا قمنا بقراءة إحصائية للبيانات المتوافرة عن حوادث العمل وما ينتج عنها من حالات وفاة أو عجز كلي أو عجز جزئي، أو آثار سلبية أخرى على مختلف الأصعدة الإنسانية والإجتماعيةوالإقتصادية، فإن الأهمية التي ينبغي أن يحتلها هذا الموضوع تبدو واضحة تماما. فمن الناحية الإنسانية البحتة، تعكس حوادث العمل مزيجاً من الخوف والإضطراب في نفوس العمال، وتؤدي إلى وقوع أضرار مادية ونفسية متفاوتة في خطورتها حسب ما ينتهي إليه الحادث من الكسور أو الجروح أو الشلل أو القلق النفسي أو الآلام الظهرية والإكتئاب والتشوهات والعاهات، وقد ينتهي الأمر بالوفاة أو العجز الكامل، إضافة إلى العديد من الآثار الإجتماعيةوالإقتصادية التي تنعكس سلباً على المجتمع بأسره.

تتعدد العوامل التي تساهم في وقوع حادثة العمل، يرجعها المديرون وأصحاب العمل إلى إهمال العمال وقلة انتباههم وتركيزهم، أما العمال فيرجعونها إلى نقص قواعد السلامة المهنية في بيئة العمل التي

يتواجدون بها، وبما أن الحوادث تعتبر من محكات الإنتاجية في المؤسسات والشركات، نلاحظ أن هناك جوانب متنوعة يتم تقويم هذا المحك في ضوئها: معدل الحوادث، حجمها، أسبابها، أضرارها على الأفراد والمعدات. ونظرا للأضرار الفادحة: المادية منها والمعنوية التي تسببها حوادث وإصابات العمل سواء بالنسبة للفرد المصاب أو زملاءه أو أسرته أو المؤسسة التي يعمل بها، فسوف نوضح حوادث العمل وكيفية تقليل المخاطر التي تحدث للعاملين.

مفهوم حوادث العمل:

يعرف الحادث بأنه أي طارئ مفاجيء وغير متوقع أو مخطط له يقع خلال العمل أو يسبب ما يتصل به ويشمل ذلك أي عرض لمخاطر طبيعية أو ميكانيكية أو كيميائية أو إجهاد حاد وغير ذلك من المخاطر التي قد تؤدي إلى الوفاة أو الإصابة البدنية أو المرض الحاد للعامل المصاب.

قد يؤدي الحادث إلى أضرار وتلفيات (تلف) بالمنشأة أو وسائل الإنتاج دون إصابة أحد من العاملين، أو قد يؤدي إلى إصابة عامل أو أكثر بالإضافة إلى تلفيات المنشأة ووسائل الإنتاج[19]. كما عرف بأنه: حدث يقع دون توقع أو سابق معرفة نتيجة مسببات خارجية أو أخطاء يرتكبها العامل ينتج عنه أضرار تصيب العامل أو الآخرين أو الممتلكات والمعدات أو كل ذلك، وبالتالي هو حدث غير مخطط له أو مقصود من قبل العامل وإن كان في بعض الأحيان سبباً مباشراً للوقوع فيه، ينتج عنه توقف العامل أو الآخرين أو المنشآت والمعدات عن العمل لفترة زمنية معينة تتناسب مع الضرر الذي لحق بهم[20] .

تعريف إصابات العمل:

يعرف الضرر الذي يصيب العامل بسبب وقوع حادث معين بأنه «إصابة» أي أن الإصابة هي النتيجة المباشرة للحادث الذي يتعرض له العامل، وتعرف إصابة العمل بأنها الإصابة التي تحدث للعامل في مكان العمل أو بسببه وكذلك تعبر الإصابات التي تقع للعامل في طريق ذهابهم إلى العمل أو طريق الرجوع من العمل إصابات عمل بشرط أن يكون الطريق الذي سلكه العامل هو الطريق المباشر دون توقف أو انحراف.

وسائل منع وتقليل مخاطر العمل:

كان الاتجاه السائد لوقت قريب عند تصميم الآلات هو اكتشاف الطرق الكفيلة بتحسين نوع وزيادة الإنتاج ولم توجه العناية نحو قواعد سلامة العاملين عند تصميم الآلات من الناحية التقنية وبالشكل الذي يعمل على الإقلال من فرص الإصابات. لذا يجب على المؤسسة أن تضع في أولوياتها توفير الوسائل الميكانيكية الملائمة وتقوم على صيانتها حتى لا تكون سببا في وقوع الحوادث، ومن اهم وسائل منع وتقليل مخاطر العمل الاتي[21]:

1. استخدام معدات الأمان:

يجب على المؤسسة أن توفر بعض المعدات ليستخدمها الفرد لتقيه من مصادر الأخطار أثناء عمله على الآلة، أو إيجاد بعض المعدات التي يمكن أن تلحق مع الآلة لتبعد الفرد عن مصادر الخطر، كاستخدام الحواجز التي لا تسمح بمرور أجزاء الجسم إلى بعض الأجزاء الخطرة من الآلة، ولكنها تسمح بمرور المواد لتصل إلى الأجزاء القاطعة فيها، فالمشكلة بالنسبة لهذه المعدات هي امتناع العاملين باستخدامها طول فترة العمل .

2. تحسين بيئة العمل:

ينبغي العمل على تهيئة الظروف المناسبة للعمل كالإضاءة والتحكم في درجات الحرارة والإقلال من الضوضاء.

الإعلام:

تعتبر الإعلانات والملصقات ضرورية لتعريف الفرد لمختلف الأخطار التي تحيط به لتجنب الحوادث، وتعتبر الصورة من أهم الوسائل الإعلانية في السلامة المهنية، إنها وسيلة ثانوية تستخدمها الإدارة ضمن ممارستها التخطيطية في نظام السلامة المهنية كاستخدام الإعلام لنشر الوعي الوقائي.

التكوين (التدريب):

إن التكوين مهم جداً في التقليل من حوادث العمل وتغيير سلوك الفرد واتجاهاته وتصرفاته، وذلك لتحسين أداءه نتيجة تنمية قدراته ومهاراته.

إشراك العاملين في وضع وتطبيق برامج السلامة:

من المهم إشراك العاملين في وضع قواعد السلامة وتطبيقها، لأنها تعود بالفائدة على الفرد والإنتاج، لذا يجب إدراج أراء وأفكار العمال في صيانة وتنفيذ برامج السلامة المهنية.

6. تحليل حوادث العمل:

إن أهم ما يركز عليه تحليل الحوادث هو معرفة الحقائق التي تحيط بظروف الحادث، ويجب عند التحليل الإهتمام الذي يجب أن يفهمه كل فرد في المؤسسة من لفظ الحادث لا الخسارة المادية أو التلف المادي بل تدرس الظروف التي ينشأ عنها الحادث .

الشركة الوطنية للبترول(سودابت) :

نشأة وتطور شركة سودابت المحدودة:

في إطار إنطلاقة ثورة البترول في تسعينيات القرن الماضي تم إنشاء (شركة سودابت المحدودة) لتكون الشركة الوطنية للبترول والذراع الفني للوزارة لتنمو وتزدهر توطيناً للصناعة النفطية وتعظيماً للعائد من موارد البلاد.ولما كانت جل إتفاقيات قسمة الإنتاج تتمحور حول قسميـــن: خام التكلفة وخام الربح ، وبطبيعة الحال فإن الشركة الوطنية جُعل لها نسبة في كل الشراكات المشغلة لمربعات الإنتاج وبالتالي كان لها نصيب من خام الربح الذي تملك منه الحكومة نصيباً مقدراً لذا تم توجيه الشركة الوطنية (سودابت) للولوج في الإستثمار في قطاع خدمات البترول وذلك لتعظيم العائد من عملية الإنتاج عبر زيادة حصتها في سوق الخدمات (خام التكلفة) الذي يشكل 40 % من الإنتاج، الامر الذي ساعد بدوره في حفظ العملة الصعبة داخل البلاد و توطين الصناعة النفطية بما في ذلك تأهيل الكادر البشري كأحد اهم الأهداف الاستراتيجية. تركز الجهد في بادئ الأمر على تأسيس شركات لتوطين خدمات الأنشطة الإستكشافية فنشأت شركة النيل الأزرق لمعالجة البيانات الزلزالية ولحقتها شركة النيل الأزرق للمسوحات الجيوفيزيائية مما كان له الأثر الكبير في تسارع زيادة الإنتاج وتقليل التكلفة. وعند مرحلة لاحقة ظهرت الحوجة الماسة لوجود جهات إستشارية لتشرف على المشاريع الضخمة في تطوير الحقول – كماً ونوعاً - تضبط الجودة والتكلفة فنشأت شركة سنترويد للخدمات الفنية لتلعب هذا الدور.وبمرور الزمن إكتسبت شركة سودابت الخبرة والمقدرة المالية اللذان ساعداها في زيادة نسبتها في إتفاقيات قسمة الإنتاج

اللاحقة وأخذت تبحث عن دور أهم لتعظيم الفائدة وخدمة مصالح البلاد من خلال تسخير الخبرات المتراكمة في مجال الإنشاءات ومشاريع تطوير الحقول وخطوط نقل الخام فأنشأت شركة أساور للنفط والغاز كأحد أهم المقاولين الوطنيين.ولما كان للتصميم الهندسي للمنشأت الحقلية الأثر الأعظم في تحديد كلفة ما يتبعه من مراحل لتنفيذ المشاريع كان لزاماً على الشركة الوطنية أن تؤسس لهذا النشاط وعبر شركة كريتيفسوليوشنزكاول شركة من نوعها في قطاع النفط والغاز.بعدإنفصال الجنوب وما نتج عنه من فقدان البلاد لنسبة مقدرة من الإنتاج كان لابد من تضافر الجهود لزيادة الإنتاج من حقول الشمال فظهرت الحوجة لتأسيس شركة وطنية تقدم خدماتها دون التأثر بمصالح الشركات الاجنبية العاملة في مجال خدمات المنبع من حفر وما يلزمه من خدمات تابعة له فنشأت الشركة الوطنية لحلول المنبع لتحقق تلك الأهداف.وفي ذات السياق ولتقليل التكلفة وزيادة المكون المحلي كهدف رئيس للشركة الوطنية تم إنشاء مصنع البجراوية لتصنيع معدات النفط والغاز ليكون أول مصنع من نوعه في البلاد يؤسس لصناعة المعدات الميكانيكية والكهربائية المستخدمة في المنشأت النفطية وكذلك لسد احتياجات قطاعات الصناعة [22].

أغراض الشركة وسلطاتها:

في إطار الأهداف والخطط والسياسات التي يقررها مجلس إدارة الشركة يكون للشركة الاغراض والسلطات الآتية:[23]

تنمية الثروة النفطية وحسن إستقلالها وإدارة جميع العمليات النفطية في البلاد والرقابة والإشراف على تلك العمليات وتكون صاحبة الامتياز الوحيد في جميع العمليات النفطية.مسئولية توفير إحتياجات البلاد من المواد النفطية المختلفة.

القيام داخل السودانى وخارجة بعمليات الاستكشاف والبحث عن النفط وإنتاجه بذاتها أو عن طريق الشركات المملوكة لها أو بالإشتراك مع الغير ، تسويق المواد النفطية ومنتجاتها وتوزيعها ومد خطوط الانابيب وإنشاء مستودعات التخزين والمنشآت النفطية الأخرى وتشغيلها وصيانتها.

نقل النفط ومشتقاتهوتسويقة داخل السودان وخارجة والقيام بجميع العمليات اللازمة لتحقيق هذاء الغرض . وضع مواصفات المنتجات النفطية ومراجعتها وإعتمادها ومراقبة جودتها عن طريق المؤسسة السودانية للنفط.

إتباع افضل الطرق للحفاظ على الثروة النفطية والرقابة على جميع العمليات النفطية والاشخاص القائمين على تلك العمليات. وضع البرامج اللازمة لتدريب الكوادر وتأهيلها لتنفيذ العمل في صناعة النفط والعمليات النفطية بذاتها أو بالاشتراك مع أي جهه أخرى ات إختصاص.إجراء البحوث والدراسات لجميع العمليات.

إقتراض الاموال من أي جهه داخل السودان وخارجة أو إقتراضها للقيام بأعمال وتمويل مشاريعها وذلك طبقا للشروط التي يضعها رئيس مجلس الادارة بالتشاور مع بنك السودان.

تأسيس شركات تابعة لها وتملك الاسهم في أي شركة قائمة.

إبرام العقود أو الدخول في أي التزامات داخل السودان وخارجة وذلك للقيام بأعمالها.

إبرام إتفاقيات النفط ومنح رخص الاستكشاف وفق السياسات التي يجيزها مجلس شئون النفط وتكون مسؤولة عن متابعة تنفيذها.

الثقافة التنظيمية بشركة سودابت :

تقوم شركة سودابت والمتمثلة في الإدارة العليا بتنمية الثقافة التنظيمية/ الحضارة التنظيمية داخل الموسسة وعلي وجه الخصوص السلامة والصحة المهنية ويتم ذلك من خلال :محاضرات تنوريه في كل مستجدات السلامة والصحة المهنية، دورات تدريبة متخصصة لكل العاملين في مجال السلامة، الحرص علي مسئولية الإدارات عن الأنظمة العالمية للجودة والصحة والسلامةوإستبيان العاملين بصورة دورية [24].

ادارة المخاطر بالشركة الوطنية للبترول(سودابت):

يسعي قسم الجودة الي تقييم المخاطر المتعلقة بنشاط الشركة وذلك من خلال حصر كل المخاطر التي يمكن ان تحدث مع الإدارات وموظفيها وعمل العديد من الإجراءات التصحيحة التي من شأنها تقليل المخاطر في بيئة العمل ويتم ذلك بصورة دورية مع إشرك الإدارة العليا في معرفة هذه المخاطر وتصنيفها الآتية:[25] .

الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة منالعاملين بالشركة الوطنية للبترول (سودابت) التي بلغ عددهم300 فرد .

عينة الدراسة:

تمَّ اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة الميسرة وهى إحدى العينات غير الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على آراء أو بيانات محددة من مجتمع الدراسة،حيث تم اختيار 180 مفردة باسلوب العينة الميسرة وقد تم توزيع عدد (180) استبانة وتم استرجاع (166) استمارة صالحة للتحليل بنسبة بلغت (92 %) وهذه نسبة ممتازةستساهم فيتحقيق اهداف البحث .

تصميم أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة بصورة اساسية في جمع البيانات الاولية علي اداة الاستبانة حيث تم تصميم استمارة تهدف إلى معرفة رأى أفراد العينة حول موضوع البحث(الدور الوسيط للحضارة التنظيمية في تحقيق السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر). وتتكون الاستمارة من قسمين:القسم الاول: احتوي علي البيانات الديمغرافيةبينما تناول القسم الثاني عبارات الدراسة الأساسية.

مقياس الدراسة.

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرتالخماسى (Likart Scale)، فى توزيع اوزان اجابات أفراد العينة والذى يتوزع من أعلى وزن له وقد اعطيت له (5) درجات ممثلة فى حقل الاجابة (أوافق بشدة) إلى أدنى وزن له والذى اعطى له (1) درجة واحدة وتمثل فى حقل الاجابة (لا أوافق بشدة) وبينهما ثلاثه أوزان، وقد كان الغرض من ذلك هو اتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابه الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة.

جدول (1) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	الوسط المرجح	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
موافق بشدة	5	4.20 الى 5	اكبر من80 %	درجة موافقة عالية جداً
موافق	4	3.40 الى 4.19	70-80 %	درجة موافقة عالية
محايد	3	2.60 الى 3.39	50-69 %	درجة موافقة متوسطة
غير أوافق	2	1.80 الى 2.59	20-49 %	درجة موافقة منخفضة
غير موافق بشدة	1	1 الى 1.79	أقل من 20 %	درجة موافقة منخفضة جداً

المصدر: إعداد الباحث، 2019م.

عليه فإن الوسط الفرضي للدراسة يصبح على النحو التالي:الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1)/ 5.=(5/15) =3) وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دلّ ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

تقييم الاستبانة باستخدام اختبار الفا كرنباخ:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس قدرة الأداة على قياس ماصممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة ويتم ذلك من خلال اختبار كل من الصدق الظاهري لاختبار صدق المحتوى والاتساق الداخلي باستخدام اختبار (ألفا كرنباخ).

وفيما يلي نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

(1) اختبار صدق محتوى المقياس :

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات محاور الدراسة من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع إما إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى، وبداية تم عرض عبارات المقاييس على عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة وقد تم تحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس والهدف منه،ووفقا» لرأيهم تم قبول وتعديل بعض عبارات المقاييس.

(2) اختبار الثبات والصدق الداخلي:

(أ) **اختبار الثبات:**يقصد بالثبات (إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوٍ لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة)[26].

يستخدم لقياس الثبات « معامل ألفا كرونباخ» (Cronbach,s Alpha)، وذلك وفقا» للمعادلة التالية:

$$\alpha = \frac{k}{k-1}\left[1 - \frac{\sum s^2{}_i}{s_i^2}\right]$$

حيث يرمز (k) علي أنه عدد مفردات الاختبار

(k-1) عدد مفردات الاختبار – 1

($\sum s^2{}_i$) تباين درجات كل مفردة من مفردات الاختبار

(s_i^2) التباين الكلي لمجموع مفردات الاختبار

وتتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ» (Cronbach,s Alpha)، بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح، أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

(ب) اختبار الصدق:

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة منها الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، والصدق الذاتي للاستبانة هو قياس الأداة لما وضعت، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له قام (الباحث) بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

الصدق= الثبات

وفيما يلي الجدول (2) يوضح نتائج اختبار الثبات والصدق لجميع محاور الدراسة:

جدول (2) نتائج اختبار الثبات والصدق لعبارات محاور الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	اختبار الثبات	اختبار الصدق
تكاليف العمل	6	0.80	0.89
بيئة العمل	5	0.74	0.86
العلاقات الإنسانية	7	0.85	0.92
العمل الجماعي	5	0.88	0.94
ساعات العمل	5	0.66	0.81
معدل دوران العمل	7	0.82	0.91
إجمالي العبارات	35	0.93	0.96

المصدر: إعداد الباحث من التحليل الإحصائي، 2019م.

من الجدول (2) يتضح أن قيم الثبات مرتفعة لجميع محاور الدراسة وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية « من الثبات الداخلي لجميع محاور الاستبانة حيث بلغت قيمة الفا كرنباخ للمقياس الكلى (0.93) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. وبلغت قيمة صدق عبارات الدراسة (0.96) وهذه النتيجة تشير إلى كفاءة الاستبانة وقدرتها بما هو مطلوب من نتائج .

عرض وتحليل بيانات الدراسة :

يشتمل هذا الجزء على تحليل بيانات الدراسة الأولية والأساسية وذلك على النحو التالي:

أولاً: التوزيع التكراري للبيانات الديمغرافية: تشتمل بيانات الدراسة الأولية على الخصائص التالية:

1/توزيع أفراد العينة حسب النوع :

جدول(3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة٪
ذكر	125	75.3
أنثى	41	24.7
المجموع	166	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول(3) أن غالبية أفراد العينة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (75)% بينما بلغت نسبة الإناث (23)% من إجمالي العينة المبحوثة وهذا يشير ان طبيعة نشاط الشركة الذي يعتمد في معظمه علي العميل الميداني والعنصر الرجالي لهم افضلية في ذلك.

2. توزيع أفراد العينة حسب العمر:

جدول(4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة٪
اقلمن 25 سنة	7	4.2
25 واقل من 30 سنة	28	16.9
30 واقل من 35 سنة	29	17.5
35 واقل من 40 سنة	46	27.7
40 واقل من 45	24	14.5
45 سنة فاكثر	32	19.3
المجموع	166	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول(4) أن غالبية أفراد العينة الذين أعمارهم من (35-40) سنة حيث بلغت نسبتهم (27) %ثم الذين أعمارهم (أكثر من 45) سنة حيث بلغت نسبتهم (19) سنةوأقل نسبة للذين أعمارهم من (أقل من 25) سنةحيث بلغت نسبتهم (4)%،من إجمالي العينة المبحوثة يلاحظ النسب متوازنة بين المبجوثين من حيث الفئات العمرية للعاملين وهذا توازن يعد ايجابي.

3/ توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول (5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهلالعلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
دبلوم وسيط	15	9.0
بكالريوس	88	53.0
دبلوم عالي	14	8.4
ماجستير	38	22.9
دكتوراه	4	2.4
اخرى	7	4.2
المجموع	166	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة من حملة(بكالوريوس) حيث بلغت نسبتهم (53)%، بينما بلغت نسبة حملة التعليم فوق الجامعي(دبلوم عالي , ماجستير, دكتوراه) في العينة (34)%،من إجمالي العينة المبحوثة. ويتضحان العينة المبحوثة تمتاز بانها من حملة التعليم الجامعي وبنسب متفاوتة مما يشير الي اتجاه الشركة نحو تعيين حملة المؤهلات الجامعية وفوق الجامعة وهذا مؤشر ايجابي.

3/ توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

جدول (6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة ٪
ادارة الاعمال	24	14.5
محاسبه	30	18.1
اقتصاد	8	4.8
دراساتمصرفية	7	4.2
نظم معلومات	21	12.7
اخرى	76	45.8
المجموع	166	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية أفراد العينة من تخصص المحاسبة مالية بلغت نسبتهم (18)% بينما بلغت نسبة التخصصات الاخرى (76) % ويتضح أن غالبية أفراد العينة من المتخصصين في (محاسبة التكاليف و نظم معلومات محاسبيةوإدارة الاعمال واقتصاد ودراساتمصرفيةونظم معلومات) فقد بلغت نسبتهم (35.7)%، من إجمالي العينة المبحوثة، وهذه دلالة على مدى إلمام أفراد العينة المبحوثة بموضوع الدراسة الأمر الذي يساعدهم في الإجابة بشكل علمي على محاور أسئلة الاستبانة.

5/توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية:

جدول (7) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفهالحالية

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة ٪
مدير إدارة	10	6.0
رئيس قسم	29	17.5
موظف	127	76.5
المجموع	166	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول (7) أن غالبية أفراد العينة من (الموظفين) حيث بلغت نسبتهم 76 % وبلغت نسبة الذين وظائفهم (مدير إدارة، رئيس قسم) 24 % ، وهذا يشير الي ان الفئة الاكثر توفرا في الاجابة علي الاستبانة هي فئة الموظفين وهذا طبيعي نسبة لكبر حجم هذه الفئة مقارنة بفئة المدراء.

6. توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

جدول (8) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة٪
اقلمن 6 سنوات	36	21.7
6 واقل من 10 سنوات	32	19.3
10 واقل من 15 سنة	36	21.7
15 واقل من 20 سنة	33	19.9
20 واقل من 25 سنة	19	11.4
25 سنة واكثر	10	6.0
المجموع	166	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول(8) أنغالبية أفراد العينة سنوات خبرتهم أقل من (6) سنوات بلغت نسبتهم (21)% بينما بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين(6-10) سنة (19) %، وأقل نسبة للذين سنوات خبرتهم (أقل من 25 سنة) سنة فقد بلغت نسبتهم (6)% ويلاحظ تقارب نسب المبحوثين في سنوات الخبرة وهذا يعد تناسب موضوعي لتبادل الخبرات بين كل المستويات.

ثانيا:التحليل الوصفي للبيانات الأساسية:

1/ التحليل الوصفي للمحاور:

لمعرفة إتجاهات إجابات أفراد العينة لكل محور من محاور الدراسةتم إستخدام المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي، وذلك كما يلي:

جدول (9)المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والوزن النسبي محور من محاور الدراسة.

رقم المحور	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	تكاليف العمل	3.5863	.69528	72%	عالية	2
2	بيئة العمل	3.5646	.64793	71%	عالية	3
3	العلاقات الإنسانية	2.8657	.76369	57%	عالية	6
4	العمل الجماعي	3.4723	.78968	69%	عالية	4
5	ساعات العمل	3.6145	.60726	72%	عالية	1
6	معدل دوران العمل	3.0224	.74372	60%	عالية	5

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول (9) أن المحور الخامس (ساعات العمل) احتل المرتبة الأولى حيث بلغوزنه (72)% وهو أعلى الأوزان النسبية، ثم يليه المحور الأول (تكاليفالعمل) و وزنهالنسبي (72)%، ثم يليه المحور الثاني (بيئة العمل) و وزنه النسبي (71)%، **ثم يليه المحور الرابع (العمل الجماعي) و وزنه النسبي** (69)%، **ثم يليه المحور السادس (معدل دوران العمل) و وزنه النسبي** (60)%، وآخيراً المحور الثالث (العلاقاتالإنسانية) **و وزنه النسبي** (57)%.

ثالثا: اختبار الفرضيات :

في هذا الجزء سيتم إختيار الفرضياتبناءاً التحليل الإحصائيوفقاً للفرضية الرئيسية وفرضياتها الفرعية يتوقع وجود دور للحضارة التنظيمية /الثقافة التنظيمية فى تفسير العلاقة بين تحقيق السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر، ولإختبار هذه الفرضيات تم اجراء تحليل المسار path Analysis)) بإستخدام برنامج AMOS، حيث يتم في البداية التحقق من بعض الشروط المسبقة لإختبار الدور الوسيط، والتي تتمثل فى الخطوات التالية: (1) وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع.2)) وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل علي المتغير الوسيط.3)) وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمتغير الوسيط على المتغير التابع. وبعد التحقق من الشروط السابقة، يتم تقسيم التأثير الإجمالي فى النموذج إلي قسمين يمكن عرضهما كالأتي:

1)) تأثير مباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع.2)) تأثير غير مباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع بوجود المتغير الوسيط، حيث يتم اختبار معنوية التأثير غير المباشر باستخدام اختبار سوبل Sobel))،حتى يتم التأكد من توسط (المتغير الوسيط) للعلاقة ما بين المتغير المستقل والمتغير التابع . **وقد كانت نتائج الفرضيات كالتالى:**

الفرضية الرئيسة: الحضارة التنظيمية تتوسط العلاقة بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق السلامةوالصحة المهنية (تكاليف العمل/ بيئة العمل) على تقليل المخاطر (ساعات العمل/ معدل دوران العمل) في ظل وجود الثقافة التنظيمية (العلاقات الإنسانية/ العمل الجامعي)كمتغير وسيط.

جدول(10)نتائج نموذج تحليل المسار لأثر تحقيق السلامة والصحة المهنية (تكاليف العمل/ بيئة العمل) علىتقليلالمخاطر (ساعات العمل/ معدل دوران العمل) في ظل وجود الحضارة التنظيمية (العلاقات الإنسانية/ العمل الجماعي) كمتغير وسيط.

جدول(10) تحليل المسار لمتغيرات الدراسة

المسار	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة T	القيمة الإحتمالية P
تحقيق السلامة <---الحضارة التنظيمية	.577	.068	8.494	.000
الحضارة التنظيمية <---تقليل المخاطر	.595	.052	11.466	.000
تحقيق السلامة <---تقليل المخاطر	.097	.054	1.785	.074

قياس حجم التأثير			
	حجم التأثير	اختبار Sobel (z)	
		قيمة(z)	الدلالة الاحصائية
التأثير غير المباشر	.343	6.81	.000
التأثير المباشر	.097		
التأثير الإجمالى	.440		

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات بإستخدام برنامج (AMOS) 2019م.

يتضح من الجدول (10) الآتي: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق السلامة على الحضارة التنظيمية حيث بلغت قيمة اختبار (T) (8.49) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحضارة التنظيمية على تقليل المخاطر حيث بلغت قيمة اختبار (T) (44.46) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى

المعنوية (0.05)، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق السلامةعلى تقليل المخاطر حيث بلغت قيمة اختبار (T) (1.78) والقيمة الإحتمالية لها (0.074) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى عدم معنوية التأثير المباشر لتحقيق السلامة على تقليل المخاطر والذي بلغ حجمه (0.097)، بينما حجم التأثير غير المباشر (0.343) وبلغت قيمة اختبار Sobel (z)(6.81) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير غير المباشر لتحقيقالسلامةعلىتقليلالمخاطر. ومما سبق وبالنظر إلي عدم معنوية التأثير المباشر ومعنوية التأثير غير المباشر يتضح بأن الحضارة التنظيميةتتوسط بشكل كلي العلاقة ما بين تحقيق السلامة وتقليل المخاطر.

الفرضيات الفرعية:هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلامة والصحة المهنية وتقليل المخاطر:

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليف العملعلى ساعات العملفي ظل وجود العلاقات الإنسانيةكمتغير وسيط.

جدول(11) نتائج نموذج تحليل المسار لأثر تكاليف العمل على ساعات العمل في ظل وجود العلاقات الإنسانية كمتغير وسيط.

المسار	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة T	لقيمة الإحتماليةP
تكاليف العمل<-----العلاقات الإنسانية	.461	.082	6.673	.000
العلاقات الإنسانية<-----ساعات العمل	.502	.052	7.176	.000
تكاليف العمل<-----ساعات العمل	.174	.061	2.478	.013
قياس حجم التأثير				

المسار		معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة T	لقيمة الإحتماليةP
	حجم التأثير	اختبار Sobel (z)			
		قيمة (z)	الدلالة الاحصائية		
التأثير غير المباشر	.232	4.98	.000		
التأثير المباشر	.174				
التأثير الإجمالي	.406				

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات بإستخدام برنامج (AMOS) 2019م.

يتضح من الجدول (11) الآتي: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليفالعملعلىالعلاقاتالإنسانية حيث بلغت قيمة اختبار (T) (6.67) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقاتالإنسانية على ساعات العملحيث بلغت قيمة اختبار (T) (7.17) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليف العمل على ساعات العمل حيث بلغت قيمة اختبار (T) (2.47) والقيمة الإحتمالية لها (0.013) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير المباشر لتكاليف العمل على ساعات العمل والذي بلغ حجمه (0.174)، وبلغ حجم التأثير غير المباشر (0.232) وبلغت قيمة اختبار **Sobel (z)**(4.98) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير غير المباشر لتكاليف العمل على ساعات العمل.

ومما سبق وبالنظر إلي معنوية التأثير المباشر وغير المباشر يتضح للباحث بأن العلاقات الانسانيةتتوسط بشكل جزئي العلاقة ما بين تكاليف العمل وساعات العمل.

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليف العمل على ساعات العمل في ظل وجود العمل الجماعي كمتغير وسيط.

جدول(12)نتائج نموذج تحليل المسار لأثرتكاليف العمل عل ىساعات العمل في ظل وجود العمل الجماعي كمتغير وسيط.

المسار	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة T	القيمة الإحتمالية P
تكاليف العمل<---العمل الجماعي	.481	.078	7.045	.000
العمل الجماعي<---ساعات العمل	.492	.055	6.875	.000
تكاليف العمل<---ساعات العمل	.169	.063	2.355	.019

قياس حجم التأثير

	حجم التأثير	اختبار Sobel (z)		
		قيمة (z)	الدلالة الاحصائية	
التأثير غير المباشر	.237	٤,٤٤	.000	
التأثير المباشر	.169			
التأثير الإجمالي	.405			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات بإستخدام برنامج (AMOS) 2019م.

يتضح من الجدول(12) الآتي: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليف العمل على العمل الجماعي حيث بلغت قيمة اختبار (T) (7.04) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعملالجماعي على ساعات العملحيث بلغت قيمة اختبار (T) (6.87) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليفالعملعلى ساعاتالعمل حيث بلغت قيمة اختبار (T) (2.47) والقيمة الإحتمالية لها (0.019) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير المباشر لتكاليف العمل على ساعات العمل والذي بلغ حجمه (0.169)، وبلغ حجم التأثير غير المباشر (0.237) وبلغت قيمة اختبار **Sobel (z** (4.44) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)وهذه النتيجة

تشير الى معنوية التأثير غير المباشر لتكاليف العمل على ساعات العمل. ومما سبق وبالنظر إلي معنوية التأثير المباشر وغير المباشر يتضح للباحث بأن العمل الجماعي يتوسط بشكل جزئي العلاقة ما بين تكاليف العمل وساعات العمل.

الفرضية الفرعية الثالثة:

_يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليف العمل على معدل دوران العملفي ظل وجود العلاقات الإنسانية كمتغير وسيط.

جدول(13) نتائج نموذج تحليل المسار لأثر تكاليف العمل على معدل دوران العمل في ظل وجودالعلاقات الإنسانية كمتغير وسيط.

المسار	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة T	لقيمة الإحتماليةP
تكاليف العمل<---العلاقات الإنسانية	.546	.082	6.673	.000
العلاقات الإنسانية <---معدل دوران العمل	.548	.058	9.372	.000
تكاليف العمل<---معدل دوران العمل	.136	.069	1.967	.048

قياس حجم التأثير			
	حجم التأثير	اختبار Sobel (z)	
		قيمة(z)	الدلالة الاحصائية
التأثير غير المباشر	.299	٥,٤٤	.000
التأثير المباشر	.136		
التأثير الإجمالي	.435		

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات بإستخدام برنامج (AMOS) 2019م.

يتضح من الجدول (13) الآتي: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليف العمل على العلاقات الإنسانية حيث بلغت قيمة اختبار (T) (6.67) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقاتالإنسانية على معدل دوران العملحيث بلغت قيمة اختبار (T) (9.37) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليفالعملعلى معدل دوران العمل حيث بلغت قيمة اختبار (T) (1.967) والقيمة الإحتمالية لها (0.048) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى معنويةالتأثير المباشر لتكاليف العمل على

معدل دوران العمل والذي بلغ حجمه (0.136)، وبلغ حجم التأثير غير المباشر (0.299) وبلغت قيمة اختبار **Sobel (z)**(5.44) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير غير المباشر لتكاليف العمل على معدل دوران العمل. ومما سبق وبالنظر إلي معنوية التأثير المباشر وغير المباشر يتضح بأن العلاقات الانسانيةتتوسط بشكل جزئي العلاقة ما بينتكاليفالعملومعدل دوران العمل.

الفرضية الفرعية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليف العمل على معدل دوران العملفي ظل وجود العمل الجماعي كمتغير وسيط.

جدول(14)نتائج نموذج تحليل المسار لأثر تكاليف العمل على معدل دوران العمل في ظل وجود العمل الجماعي كمتغير وسيط.

المسار	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة T	القيمة الإحتمالية P
تكاليف العمل<---العمل الجماعي	.546	.078	7.045	.000
العمل الجماعي<---معدل دوران العمل	.437	.068	6.396	.000
تكاليف العمل<---معدل دوران العمل	.197	.078	2.531	.011

قياس حجم التأثير				
	حجم التأثير	اختبار Sobel (z)		
		قيمة(z)	الدلالة الاحصائية	
التأثير غير المباشر	.239	4.73	.000	
التأثير المباشر	.197			
التأثير الإجمالي	.435			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات بإستخدام برنامج (AMOS) 2019م.

يتضح من الجدول (14) الآتي: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليف العمل على العمل الجماعي حيث بلغت قيمة اختبار (T) (7.04) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعملالجماعي على معدلدورانالعملحيث بلغت قيمة اختبار (T) (6.39) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية

(0.05)، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكاليفالعملعلى معدل دوران العملحيث بلغت قيمة اختبار (T) (2.53) والقيمة الإحتمالية لها (0.011) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير المباشر لتكاليفالعملعلىمعدلدورانالعملوالذي بلغ حجمه (0.197)، وبلغ حجم التأثير غير المباشر (0.239) وبلغت قيمة اختبار **(Sobel (z** (4.73) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير غير المباشر لتكاليف العمل عل ىمعدل دوران العمل. ومما سبق وبالنظر إلي معنوية التأثير المباشر وغير المباشر يتضح للباحث بأن العمل الجماعي يتوسط بشكل جزئي العلاقة ما بين تكاليف العمل ومعدل دوران العمل.

الفرضية الفرعية الخامسة:

ـهنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين السلامة والصحة المهنية والحضارة التنظيمية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبيئة العمل على ساعات العملفي ظل وجود العلاقات الإنسانية كمتغير وسيط.

جدول(15) نتائج نموذج تحليل المسار لأثر بيئة العمل على ساعات العمل في ظل وجود العلاقات الإنسانية كمتغير وسيط.

المسار	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة T	القيمة الإحتماليةP
بيئة العمل<---العلاقات الإنسانية	.492	.081	6.112	.000
العلاقات الإنسانية<---ساعات العمل	.342	.049	6.955	.000
بيئة العمل<---ساعات العمل	.233	.056	4.135	.0٠٠

قياس حجم التأثير			
	حجم التأثير	اختبار(z) Sobel	
		قيمة(z)	الدلالة الاحصائية
التأثير غير المباشر	.168	٤,30	.000
التأثير المباشر	.233		
التأثير الإجمالي	.401		

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات بإستخدام برنامج (AMOS) 2019م.

يتضح من الجدول (15) الآتي:

وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبيئة العمل على العلاقات الإنسانية حيث بلغت قيمة

اختبار (T) (6.11) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقاتالإنسانية على ساعات العملحيث بلغت قيمة اختبار (T) (6.95) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبيئةالعملعلى ساعاتالعمل حيث بلغت قيمة اختبار (T) (4.135) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير المباشر لبيئة العمل على ساعات العمل والذي بلغ حجمه (0.233)، وبلغ حجم التأثير غير المباشر (0.168) وبلغت قيمة اختبار **Sobel (z)**(4.30) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير غير المباشر لبيئة العمل على ساعات العمل.

ومما سبق وبالنظر إلى معنوية التأثير المباشر وغير المباشر يتضح للباحث بأن العلاقات الانسانيةتتوسط بشكل جزئي العلاقة ما بينبيئة العملوساعاتالعمل.

الفرضية الفرعية السادسة:

_يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبيئة العمل على ساعات العملفي ظل وجود العمل الجماعي كمتغير وسيط.

جدول(16) نتائج نموذج تحليل المسار لأثر بيئة العمل على ساعات العمل في ظل وجود العمل الجماعي كمتغير وسيط.

المسار	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة T	القيمة الإحتماليةP
بيئة العمل<---العمل الجماعي	.537	.075	7.202	.000
العمل الجماعي<---ساعات العمل	.344	.054	6.364	.000
بيئة العمل<---ساعات العمل	.216	.059	3.640	.000

قياس حجم التأثير				
	حجم التأثير	اختبار Sobel (z)		
		قيمة(z)	الدلالة الاحصائية	
التأثير غير المباشر	.185	4.75	.000	
التأثير المباشر	.216			
التأثير الإجمالي	.401			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات بإستخدام برنامج (AMOS) 2019م.

يتضح من الجدول (16) الآتي: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبيئةالعمل على العمل الجماعي حيث بلغت قيمة اختبار (T) (7.20) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعملالجماعي على ساعات العملحيث بلغت قيمة اختبار (T) (6.36) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبيئةالعملعلى ساعاتالعمل حيث بلغت قيمة اختبار (T) (6.64) والقيمة الإحتمالية لها (0.013) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير المباشر لبيئة العملعلىساعاتالعمل والذي بلغ حجمه (0.216)، وبلغ حجم التأثير غير المباشر (0.185) وبلغت قيمة اختبار **Sobel (z)**(4.75) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير غير المباشر لبيئة العمل على ساعات العمل. ومما سبق وبالنظر إلى معنوية التأثير المباشر وغير المباشر يتضح للباحث بأن العملالجماعي يتوسط بشكل جزئي العلاقة ما بين بيئة العمل وساعات العمل.

الفرضية الفرعية السابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبيئة العمل على معدل دوران العملفي ظل وجود العلاقات الإنسانية كمتغير وسيط.

جدول(17) نتائج نموذج تحليل المسار لأثر بيئةا لعمل على معدل دوران العمل في ظل وجودالعلاقات الإنسانية كمتغير وسيط.

المسار	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة T	القيمة الإحتماليةP
بيئة العمل<---العلاقات الإنسانية	.492	.081	6.112	.000
العلاقات الإنسانية<---معدل دوران العمل	.541	.057	9.482	.000
بيئة العمل<---معدل دوران العمل	.158	.065	2.418	.016

قياس حجم التأثير				
	حجم التأثير	اختبار Sobel (z)		
		قيمة(z)	الدلالة الاحصائية	
التأثير غير المباشر	.258	5.11	.000	
التأثير المباشر	.158			
التأثير الإجمالي	.425			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات بإستخدام برنامج (AMOS) 2019م.

يتضح من الجدول (17) الآتي: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبيئةالعملعلىالعلاقاتالإنسانية حيث بلغت قيمة اختبار (T) (6.11) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقاتالإنسانية على معدلدورانالعملحيث بلغت قيمة اختبار (T) (9.48) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبيئةالعملعلى معدل دوران العمل حيث بلغت قيمة اختبار (T) (2.41) والقيمة الإحتمالية لها (0.016) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير المباشر لبيئة العملعلىمعدل دوران العمل والذي بلغ حجمه (0.158)، وبلغ حجم التأثير غير المباشر (0.285) وبلغت قيمة اختبار **(Sobel (z** (5.11) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير غير المباشر لبيئة العملعلىمعدلدورانالعمل. ومما سبق وبالنظر إلى معنوية التأثير المباشر وغير المباشر يتضح للباحث بأن العلاقات الانسانيةتتوسط بشكل جزئي العلاقة ما بينبيئة العمل ومعدل دوران العمل.

الفرضية الفرعية الثامنة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبيئة العمل على معدل دوران العمل في ظل وجود العمل الجماعيكمتغير وسيط.

جدول(18) نتائج نموذج تحليل المسار لأثر بيئة العمل على معدل دوران العمل في ظل وجودا لعملا لجماعي كمتغير وسيط.

المسار	معامل التأثير	الخطأ المعياري	قيمة T	القيمة الإحتماليةP
بيئة العمل<---العمل الجماعي	.537	.075	7.202	.000
العمل الجماعي<---معدل دوران العمل	.436	.069	6.338	.000
بيئة العمل<---معدل دوران العمل	.191	.076	2.526	.012

قياس حجم التأثير			
	حجم التأثير	اختبار(z) Sobel	
		قيمة(z)	الدلالة الاحصائية
التأثير غير المباشر	.234	4.73	.000
التأثير المباشر	.191		
التأثير الإجمالي	.425		

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات بإستخدام برنامج (AMOS) 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه الآتي: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبيئةالعملعلىالعملالجماعيحيث بلغت قيمة اختبار (T) (7.20) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعملالجماعيعلى معدلدورانالعملحيث بلغت قيمة اختبار (T) (6.33) والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبيئةالعملعلى معدل دوران العمل حيث بلغت قيمة اختبار (T) (2.52) والقيمة الإحتمالية لها (0.012) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير المباشر لبيئة العملعلىمعدل دوران العمل والذي بلغ حجمه (0.191)، وبلغ حجم التأثير غير المباشر (0.234) وبلغت قيمة اختبار **Sobel (z** (4.73)والقيمة الإحتمالية لها (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)وهذه النتيجة تشير الى معنوية التأثير غير المباشر لبيئة العملعلىمعدلدورانالعمل. ومما سبق وبالنظر إلى معنوية التأثير المباشر وغير المباشر يتضح للباحث بأن العملالجماعييتوسط بشكل جزئي العلاقة ما بينبيئة العملومعدلدورانالعمل.

مناقشة النتائج والتوصيات:

في هذا الجزءيتم مناقشة النتائج وعرض التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانيةوالتحليل الإحصائي ونتائج اختبار الفرضيات :

مناقشة النتائج :

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة بوسعيد سهيلة في أن هنالك أهمية للحضارة التنظيمية / الثقافة التنظيمية وعلي وجه الخصوص الناحية التثقيفية فيما يخص الصحة والسلامة المهنية وأيضا أهمية العلاقات الجيدة تسهم في رفع الوعي التنظيمي المتعلق بالسلامة .

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة بخته هدار في ضرورة إيمان الإدارة العليا باهميتها وتطبيقها علي كافة المستويات وعدم إهمالها،وإختلفت في أنها ركزت علي المعايير التي يجب إستخدامها .

إتفقتهذه الدراسة مع دراسة سمية في أن توفير بيئة عمل امنة من مخاطر الصناعات المختلفة يؤدي الى الحد من الاصابات والامراض المهنية ،مع تركيز الدراسة الحالية علي الحضارة التنظيمية في الحد من المخاطر .

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة مقبولة عبدالجبار في التاكيد علي ضرورة الالتزام بارتداء ملابس ومعدات الحماية الشخصية في الورش ومناطق العمل وان إهمال هذه الملابس او المعدات يمكن أن يؤدي إلي زيادة الضرر .

النتائج:

بناء علي ما افضت اليه الدراسة الميدانية فيما يلي مخلص باهم النتائج وهي :

اظهرت الدراسة ان الثقافة التنظيمية تتوسط العلاقة بشكل كلي بين السلامة المهنية وتقليل المخاطر.

أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين السلامه المهنيةوتقليل المخاطر في ظل الحضارة التنظيمية.

إن العلاقات الانسانية تتوسط العلاقة بشكل جزئي بين تكاليف العمل وساعات العمل.

إن العملالجماعي يتوسط بشكل جزئي العلاقة بين تكاليف العمل وساعات العمل.

إن العلاقات الانسانية تتوسط بشكل جزئي العلاقة بين تكاليف العمل ومعدل دوران العمل.

إن العمل الجماعي يتوسط بشكل جزئي العلاقة بينتكاليف العمل ومعدل دوران العمل.

إن العلاقات الانسانيةتتوسط بشكل جزئي العلاقة بينبيئة العمل وساعات العمل.

إن العمل الجماعي يتوسط بشكل جزئي العلاقة بينبيئة العملوساعاتالعمل

إن العلاقات الانسانيةتتوسط بشكل جزئي العلاقة بينبيئة العملومعدلدورانالعمل.

إن العمل الجماعي يتوسط العلاقة جزئيا بينبيئة العمل ومعدل دوران العمل.

التوصيات:

بناء علي نتائج الدراسة قدم البحثالتوصيات التالية:-

ينبغي علي الإدارة العليا الإهتمام بالثقافة التنظيمية (منظومة القيم) داخلالشركة مما ينعكس إيجاباً علي تقليل المخاطر وتحقيق السلامة والصحة المهنية .

ينبغي تهيئة بيئة العمل مع الأخذ في الحسبان تقييم المخاطر المتعلقة بكل انشطة الشركة.

العمل علي تنمية وتهيئة المناخ للعمل الجماعي وتعزيز العلاقات الإنسانية بين العاملين داخل الشركة وخارجها.

ينبغي على العاملين بمواقع العمل الميدانية مثل (الورش بمركز النفط الفني، الحقول، ...) بشركة سودابت الالتزام بارتداء بملابس ومعدات الوقاية الشخصية اثناء العمل.

ضرورة التزام العاملين بالوقوف في الأماكن المحددة لتجنيب السيارات، كما أنه لابد من الالتزام بالسرعة المحددة داخل مبنى الشركة وهذا يعتبر جانب مهم في الحضارة التنظيمية .

تعزيز التزام الادارة والعاملين بقواعد وابعاد الحضارة التنظيمية وتمسكهم بنظم إدارة السلامة والصحة المهنية بالشركة.

توصي الدراسة باجراء المزيد من البحوث والدراسات عن موضوعات السلامة والصحة المهنية وادارة المخاطر والحضارة التنظيمية وربطها بمتغيرات وابعاد اخري لم تشملها هذه الدرسة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

(1) أحمد السيد الكردي، **السلوك التنظيمي**، القاهرة: بدون ناشر، 2010م.

(2) أحمد عطا الله القطامين، **التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية**،عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1996م

(3) أحمد حسين الرافعي، **مناهج البحث العلمي**،عمان: دار وائل للنشر، 1999م.

(4) بلال خلف السكارنة، **اخلاقيات العمل**، عمان: دار المسيرة للنشر، 2011م.

(5) تالا قطيشات وآخرون، **مبادئ في الصحة والسلامة العامة**، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007م.

(6) ثابت عبد الرحمن ادريس، جمال الدين محمد المرسي، **السلوك التنظيمي نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة**، 2002م .

(7) جيرالد جرينبرج و روبرت بارون، **إدارة السلوك في المنظمات**، الرياض: دار المريخ للنشر، 2004م.

(8) حسين حريم، السلوك التنظيمي، **سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004م.

(9) خالد فتحي ماضي، أحمد راغب الخطيب، **السلامة المهنية العامة**، عمان: دار كنوز للطباعة والنشر، 2010م.

(10) راشد محمد القحطاني: **حوادث و إصابات العمل**، مؤتمر الصحة و السلامة المهنية، الرياض، 28-29 أبريل 2007.

(11) زيدان حسن،**الأمن الصناعي** والصحة **المهنية في المؤسسات الصناعية**، بيروت: 1995م..

(12) سعد غالب ياسين، **الإدارة الإستراتيجية**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1998م .

(13) سهيلة محمد عباس، **إدارة الموارد البشرية**، عمان: دار وائل للنشر، 2011م

(14) عز حسن عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**، د.م: دار أبجد، 2008م.

(15) محمود العميان، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، عمان: دار وائل للنشر، 2002م.

(16) محمد ابراهيم عبيدات، **سلوك المستهلك مدخل استراتيجي**، عمان: دار وائل للنشر، 2004م

(17) محمود العيمان، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، عمان: دار وائل للنشر، 2002م .

(18) مصطفي يوسف كافي ، **إدارة الأعمال اللوجستية** ، مصر ، مكتبة المجتمع العربي للنشر.

(19) محمد حنفي محمد نور تبيدي، **الادارة الاستراتيجية**، الخرطوم : الصديق محمد الطيب للطباعة والنشر،2018م.

(20) نجوى يوسف جمال وآخرون، **الثقافة التنظيمية في الفكر التربوي المعاصر**، القاهرة: د ن، 2014م.

(21) نظمي شحادة وآخرون، **إدارة الموارد البشرية**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000م.

(22) روبرت هـ ووترمان الابن، **براعة الإدارة في الشركات الأمريكية**، ترجمة علاء عبد المنعم عبد القوي، مراجعة فايزة الحكيم، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1995م.

البحوث والرسائل الجامعية:

(23) بوسعيد سهيلة، **دور إدارة السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين بالمؤسسات الصغيرة**، دراسة الحالة مؤسسة تحويل البلاستك وحدة ورقلة

(24) بختة هدار، **دور معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة** في مؤسسة ليند غاز الجزائر- وحدة ورقلة، ماجستير إدارة الأعمال غير منشور، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، 2012م).

(25) سمية أحمد محمد، **اثر السلامة والصحة المهنية على اداء واستقرار العاملين** دراسة حالة الهيئه القومية للكهرباء، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الاعمال غير منشورة ،(الخرطوم: جامعة النيلين، 2013م).

(26) مقبولة عبد الجبار حسين، **دور إجراءات السلامة المهنية في رفع كفاءة اداءالعاملين** - دراسة مصنع الفابريقة الافريقية لأنتاج الاواني المنزلية-رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، (الخرطوم: جامعة النيلين، 2010م).

(27) سهيلة محمد: حوادث العمل و علاقتها ببعض المتغيرات الشخصية و المهنية « دراسة ميدانية مقارنة لدى عينة من العاملين في شركة مصفاة بانياس للنفط في محافظة طرطوس»، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الرابع، 2010.

المواقع الالكترونية:

(28) متاح على الموقع الإلكتروني (www.https://mawdoo3.com)، تاريخ الدخول 2018/12/15م، الساعة 8 صباحاً.

(29) موقع الشركة الالكتروني http://www.sudapet.sd/&prev=search تاريخ الدخول 2018/12/12م

(30) متاح على الموقع الإلكتروني (www.ilo.org/global). تاريخ الدخول 2018/9/24م،

المصادر والمراجع:

(1) بوسعيدسهيلة، **دور إدارة السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين بالمؤسسات الصغيرة**،دراسة حالة مؤسسة تحويل البلاستك وحدة ورقلة دراسة (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة قاصدي مرباح – العراق 2015م .

(2) سمية أحمد محمد، **اثر السلامة والصحة المهنية على اداء واستقرار العاملين** - دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء، بحث تكميليلنيل درجة الماجستير في إدارة الاعمال (بحث غير منشور)،الخرطوم: جامعة النيلين، 2013م.

(3) بختة هدار، **دور معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة في مؤسسة ليند غاز الجزائر**- وحدة ورقلة، ماجستير إدارة الأعمال غير منشور، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، 2012م).

(4) مقبولة عبد الجبار حسين، **دور إجراءات السلامة المهنية في رفع كفاءة اداءالعاملين** - دراسة مصنع الفابريقة الافريقية لأنتاج الاواني المنزلية-رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، (الخرطوم: جامعة النيلين، 2010م).

(5) مصطفي يوسف كافي ، **إدارة الأعمال اللوجستية** ،القاهرة: مكتبة المجتمع العربي للنشر 2013، ص212

(6) تالا قطيشات وآخرون، **مبادئ في الصحة والسلامة العامة**، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007م، ص8

(7) نظمي شحادة وآخرون، **إدارة الموارد البشرية**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000م، ص17

(8) خالد فتحي ماضي، أحمد راغب الخطيب، **السلامة المهنية العامة**، عمان: دار كنوز للطباعة والنشر، 2010م، ص98

(9) تالا قطيشات، مرجع سابق، ص34

(10) 10حسين حريم، **السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004م، ص327

(11) حسين حريم، المرجع السابق، ص327

(12) محمد ابراهيم عبيدات، **سلوك المستهلك – مدخل استراتيجي**، عمان: دار وائل للنشر، 2004م، ص376

(13) ثابت عبد الرحمن ادريس، جمال الدين محمد المرسي، **السلوك التنظيمي نظريات ونماذج وتطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة**، 2002م، ص436

(14) بلال خلف السكارنة، **اخلاقيات العمل**، عمان: دار المسيرة للنشر، 2011م، ص359

(15) روبرت هـ ووترمان الابن، **براعة الإدارة في الشركات الأمريكية**، ترجمة علاء عبد المنعم عبد القوي، مراجعة فايزة الحكيم، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1995م ، ص 148

(16) أحمد عطا الله القطامين، **التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية**،عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1996م ، ص 78

(17) سعد غالب ياسين، **الإدارة الإستراتيجية** ، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1998م، ص 86

(18) محمد حنفي محمد نور تبيدي، **الادارة الاستراتيجية**، الخرطوم : الصديق محمد الطيب للطباعة والنشر،2018م ، ص 141

(19) راشد محمد القحطاني: **حوادث و إصابات العمل**، مؤتمر الصحة والسلامة المهنية، الرياض، 28-29 ابريل 2007، ص 4

(20) سهيلة محمد ،حوادث العمل و علاقتها ببعض المتغيرات الشخصية و المهنية « دراسة ميدانية مقارنة لدى عينة من العاملين في شركة مصفاة بانياس للنفط في محافظة طرطوس»، **مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الرابع**، 2010، ص 725.

(21) زيدان حسن،**الأمن الصناعي والصحة المهنية في المؤسسات الصناعية**، بيروت: 1995م، ص236

(22) شركة سودابت المحدودة ، **إدارة الاستكشاف** ، أتفاقية قسمة الانتاج 1997م، ص10 .

(23) موقع الشركة الالكتروني **http://www.sudapet.sd/&prev=search** تاريخ الدخول 2018/12/12م

(24) موقع الشركة الالكتروني **http://www.sudapet.sd/&prev=search** تاريخ الدخول 12/12

(25) موقع الشركة الالكتروني **http://www.sudapet.sd/&prev=search** تاريخ الدخول 12/12

(26) عز حسن عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**، د.م: دار أبجد، 2008م، ص 560.

المحاسبة الجنائية ودورها في جودة الأداء المالي بالقطاع الصناعي

د.عيسى عمر الطاهر أحمد
أستاذ المحاسبة المساعد - كلية العلوم الإدارية - جامعة السودان العالمية

د.مدثر الحاج جبر السيد
أستاذ المحاسبة المساعد كلية العلوم الإدارية جامعة السودان العالمية

المستخلـــــص:

تمثلت مشكلة الدراسة في تزايد المعاناة من التعثر في الأداء المالي غير السليم نتيجة عمليات الغش والفساد المالي والإداري في كثير من المؤسسات المالية بالإضافة إلى المنازعات والقضايا ذات الطابع المالي، من أجل تحسين الأداء المالي في القطاع الصناعي وذلك بممارسة المحاسبة الجنائية.هدفت الدراسة إلى إبراز دور أساليب وإجراءات المحاسبة الجنائية في تقويم الأداء المالي وجودته في القطاع الصناعي ومن ثم رفد المكتبة المعرفية بمعلومات إضافية في هذا المجال.اتبعت الدراسة مجموعة من المناهج هي المنهج التاريخي المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي وقد تم وضع الفرضيات ومفرداتها بحيث تغطي بصورة شاملة جوانب العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث وزع 150 استمارة على مجتمع متنوع الأعمار والمؤهلات والمهن والخبرات.توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن تطبيق المحاسبة الجنائية يؤدي إلى تقوية الرقابة الداخلية وكشف ومحاربة الفساد المالي في القطاع الصناعي، قلة المعرفة والخبرة بالمحاسبة الجنائية كإحدى الاتجاهات المحاسبية المعاصرة بالإضافة إلى مهنة المحاسبة المالية والمراجعة. ومن منطلق ما تم ذكره من نتائج فقد أوردت الدراسة عدة توصيات منها التوعية بأهمية ممارسة المحاسبة الجنائية ودراسة إمكانية إدخالها في المقررات بمؤسسات التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الجنائية ، الأداء المالي، الجودة

Abstract:

The problem of the study presented as a result of fraud processes as well as financial and administrative corruption, there are many financial entities suffering from unsound performance and financial default, in addition to disputes regarding wealth affairs. All these reasons make necessary to find out a helpful means other than financial accounting and auditing to assist in settle and adjudication of financial disputes as well as investigation and prevention of financial corruption to improve financial performance in industrial sector by implementation of

forensic accounting.The study followed the historical approach, deductive approach, inductive approach and analytical descriptive approach, also the study used questionnaire for data collection by distributing 150 forms through society members with various ages,qualifications, occupations and experiences. The study resulted in many conclusions,mainly; the implementation of forensic accounting leads to strengthen the internal control in addition to detecting and preventing financial corruption in industrial sector entities. Also the study concluded that there is lack of knowledge and experience about forensic accounting as one of contemporary trends in accounting. According to the results of the study, the researcher wrote a number of recommendations mainly; the need to spread awareness of importance for practicing forensic accounting, further more studying the ability of teaching forensic accounting courses in higher educational institutions.

Keywords:ForensicAccounting/quality/FinancialPerformance

المقدمة:

يتم في معظم دول العالم تطوير وتحديث مستمر لمناهج التعليم العالي لمواكبة التطورات والتغيرات، ذلك أن هذه المناهج لا يمكن أن تظل ثابتة في عصر تتطور فيه المعارف والعلوم في جميع المجالات. ومن المجالات الحيوية والحديثة المحاسبة الجنائية التي يعتبر دمجها في المناهج الدراسية الخاصة بالتعليم العالي سواء أكانت الجامعية أو الدراسات العليا خطوة للإمام في طريق تطوير هذه المناهج والاستفادة من هذا المجال المحاسبي المهم ليخدم احتياجات المجتمع الليبي، إذ تهتم المحاسبة الجنائية بمكافحة الغش والفساد المالي بجميع أنواعه بالإضافة إلى تقديم

مجموعة متنوعة من الخدمات الأخرى مثل تقييم الأعمال وحل الخصومات والنزاعات القانونية والمساعدة في التحقيقات المتعلقة بالقضايا البيئية وقضايا التأمين وغيرها.ولتحقيق هذه الخطوة لابد من معرفة أهمية المحاسبة الجنائية ودورها في مجالالأعمال، كما يجب معرفة ضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي والحاجة الملحة لها وتحديدالمعوقات التي تمنع ذلك لمواجهتها والتغلب عليها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في أن تحسين الأداء المالي لأي منشأة أو قطاع هي من أهم الأهداف و الأولويات التي ترمي إليها المنشآت باختلاف أنواعها و أحجامها، و تحسين الأداء المالي هو من أهم الجوانب التي يهتم بها مستخدموا بيانات المنشأة لذا تلجأ السلطات فيها إلى مختلف المعايير و الأفكار و النظريات و القواعد الإدارية و المحاسبية و القوانين التي لها أدوار في تحقيق هذا الهدف، وبالتالي يمكن توضيح مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: **ما هو دور المحاسبة الجنائية في جودةالأداء المالي للقطاع الصناعي؟**

أهمية الدراسة:

توضيح كيفية الاستفادة من المحاسبة الجنائية في جودة الأداء المالي في شركات القطاع الصناعي.

بيان مفاهيم المحاسبة الجنائية ومعرفة أساليب البحث في البيانات والتدقيق كأحد إجراءات المحاسبة الجنائية.

قلة البحوث التي تناولت موضوع الدراسة وبالتالي يوفر البحث معلومة مفيدة لطلاب العلم.

أهداف الدراسة:

التعرف على دور المحاسبة الجنائية في جودة الأداء المالي في شركات القطاع الصناعي.

الوقوف على مفهوم و تطور الصناعة و أهدافها بالإضافة إلى معرفة أنواع و خصائص و مقومات الصناعة ، فضلا عن رفد المكتبات العلمية بما يحويه البحث من معلومات في حقول المحاسبة المختلفة

فرضيات الدراسة:

بقصد الإجابة على سؤال الدراسة المطروحة في مشكلتها، تقوم هذه الدراسة على الفرضية الآتية: « **يوجد دور للمحاسبة الجنائيةفي جودة الأداء المالي في شركات القطاع الصناعي** ».

نموذج الدراسة:

شكل رقم (1) نموذج الدراسة

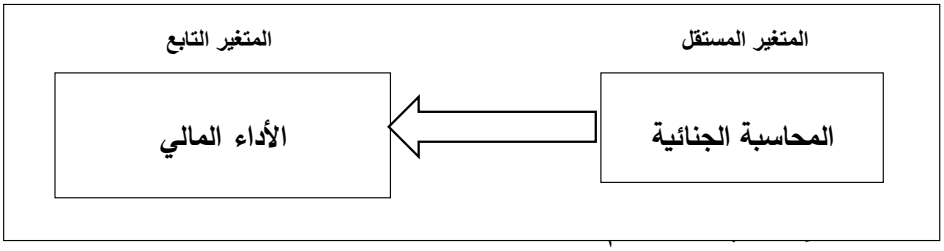

الدراسات السابقة:

دراسة Ramazani 2012م [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى إدراك المحاسبين لمفهوم المحاسبة الجنائية ،بالنظر إلى حقيقة أنه كلما زاد إدراك المحاسبين الجنائيين للقواعد المالية قل عدد الشركات التي تلجأ للمحاكم القضائية لشكاويها المالية . هدفت الدراسة إلى فحص مدى إدراك المحاسبين الماليين للمحاسبة الجنائية ،وتقدم بعض التوصيات من أجل تعزيز إدراك المحاسبين الماليين للمحاسبة الجنائية. تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي :

المحاسبين الإيرانيين لديهم معرفة كبيرة بخدمات المحاسبة الجنائية .المحاسبين الإيرانيين لديهم معرفة بأساليب المحاسبة الجنائية.

توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى إدراك المحاسبين الماليين في إيران لأساليب المحاسبة الجنائية .أوصت الدراسة بضرورة إعداد عدد من الدورات التدريبية للمحاسبين الماليين من أجل تعزيز قدرتهم على فهم أساليب المحاسبة الجنائية .

هذه الدراسة تناولت مستوى إدراك المحاسبين الماليين في إيران لأساليب المحاسبة الجنائية .وتختلف عن دراسة الباحث بأنها تتناول مفهوم وأهداف المحاسبة الجنائية ودورها في تحسين الأداء المالي في القطاع الصناعي .

دراسة مصطفة وبشير 2016م [2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في لإجابة عن التساؤلات التالية : ماهو واقع تطبيق المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية ؟ ما هي طموحات تطبيق المحاسبة لقضائية في بعض البلدان العربية؟ هدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم المحاسبة القضائية ودورها في كشف ومنع التلاعب بالقوائم والتقارير المالية .

توصلت الدراسة لنتائج منها : تعتبر مهنة المحاسبة القضائية من المهن المستحدثة في العالم العربي، وعدم التأهيل للمحاسب و المراجع تأهيلاً قضائياً يسهم في إبداء رأي غير سليم حول القوائم والتقارير وعمليات المنشأة المالية .

أوصت الدراسة بتوصيات منها :العمل على إدراج مناهج المحاسبة القضائية ضمن متطلبات مواد الدراسات العليا في البلدان العربية ، وإعداد برامج تدريبية مستمرة للمحاسبين والمراجعين القانونيين حول أساليب المحاسبة القضائية .

اختلفت هذه الدراسة عن دراسة للباحث في تناولتها تطبيق المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية ،بينما تناولت الدراسة الحالية دور المحاسبة الجنائية في تحسين الأداء المالي في القطاع الصناعي

دراسة عادل (2020) [3]:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن بعض مكاتب المراجعة في السودان لا تعتمد المراجعة الإستراتيجية في طبيعة عملها وذلك لعدم استخدام بعض منظمات الأعمال في السودان وخاصة المصارف للإدارة الإستراتيجية كوسيلة فاعلة لتحسين أداءها المالي وزيادة قدرتها التنافسية .هدفت الدراسة إلى التعرف على قدرة المراجعة الإستراتيجية جيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي و المنهج الوصفي التحليل و المنهج التاريخي .تم استخدام استمارة الاستبانة لجميع البيانات .لتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار فرضيات منها : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل العوامل الإستراتيجية باستخدام SWOT وتقويم الأداء المالي لبنك أم درمان الوطني .وفرضية أخرى هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة حوكمة المنظمة وتقويم الأداء المالي لبنك أم درمان الوطني .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : استخدام نظام بطاقة الأداء المتوازن ساهم في تقويم الأداء المالي ودعم القدرة التنافسية لبنك أم درمان الوطني من خلال زيادة كفاءة العاملين في خدمة العملاء،استخدام نظام المقاصة الإلكترونية ساهم في تقويم الأداء المالي ودعم القدرة التنافسية لبنك أم درمان الوطني من خلال تقليل الجهد و الوقت والتكلفة .

أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها : تشجيع بنك أم درمان الوطني على إدخال التقنيات الحديثة في معاملاته المصرفية وتدريب العاملين على كيفية استخدام التقنيات و الخدمات الحديثة

تختلف الدراسة مع دراسة الباحث حيث أنها تناولت تحسين الأداء المالي باستخدام المراجعة الإستراتيجية بينما تناولت دراسة الباحث المحاسبة الجنائية ودورها في تحسين الأداء المالي للقطاع الصناعي

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

مفهوم المحاسبة الجنائية :

المحاسبة الجنائية و التي قد تسمى بمسميات أخرى كالمحاسبة القضائية أو المحاسبة التحقيقية، أو المحاسبة العدلية، أو التحليلية ،أو الاستقصائية أو غيرها أصبحت مهنة تتطلع إلى ابعد من الأرقام في التعامل مع الواقع ، وتستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم ، فهي تستخدم علم ومهارات المحاسبة و التدقيق من أجل كشف الأضرار المالية و التقرير عنها للاستعانة بها في التحقيقات القانونية ، ومن ثم في عمليات التقاضي لفض النزاعات المالية و المحاسبية بصورة عادلة .

فالمحاسبة الجنائية هي العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة و التمويل و الضرائب و التدقيق و التحليل و التحري و الاستفسار وفحص واختبار المسائل في القانون الجنائي في محاولة للوصول إلى الصدق ، من خلال ذلك يتمكن المحاسب الجنائي من تقديم رأيه كخبير [4].

وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين [5] المحاسبة الجنائية بأنها تحتوي على مهارات خاصة في المحاسبة و تدقيق الحاسبات ، والشؤون المالية و الأساليب الكمية وأجزاء من القانون و البحوث و المهارات التحقيقية لجمع و تحليل وتقييم أدلة ثابتة وتفسير النتائج و التقرير عنها وفي ضوء ذلك صنف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المحاسبة إلى نوعين :

خدمات التحقيق : وهي قد تؤدي إلى الإدلاء بالشهادة في قاعة المحكمة .

خدمات قانونية : وهي التي تتحدد بدور المحاسب كخبير أو مستشار أو غيره من الأدوار ذات العلاقة .

كما عرف Bhasin[6] المحاسبة الجنائية بأنها ؛ العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة و التمويل و الضرائب و التدقيق للتحليل و التحري و الاستفسار وفحص و اختبار المسائل في القانون الجنائي و فلسفة التشريع في محاولة للوصول إلى الصدق الذي من خلاله يتمكن المحاسب من تقديم رأيه كخبير.

وأشار (Apostou & Crumbley)[7] إلى أن المحاسب الجنائي المؤهل يشبه كعكة الزفاف المكونة من ثلاث طبقات (كما يوضح الشكل 1-2-1) الطبقة السفلية وهي الطبقة الكبيرة التي تمثل الخلفية المحاسبية القوية له ، في حين تكون الطبقة المتوسطة ذات حجم اصغر و تمثل المعرفة في مجال التدقيق و الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر و اكتشاف الاحتيال .

أما الطبقة الأولى العليا وهي الطبقة الأصغر التي تمثل الفهم الأساسي للبيئة القانونية في حين الكريمة التي تعلو سطح الكعكات فتمثل مهارات الاتصال الشفوية و الكتابية . ويمكن تعريف المحاسبة الجنائية بأنها جمع لمهارات مختلفة في عدة مجالات منها المحاسبة و القانون وعلم النفس بمختلف فروعه و تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتحقيق عده أهداف أهمها المساعدة في مكافحة الغش و مقاضات مرتكبيه وتقيم الأعمال و الحكم في حالات الإهمال المهني من قبل المحاسبين القانونيين وتقديم شهادة خبير للمحاكم [8].

نظراً لتعدد التعريفات للمحاسبة الجنائية تبعاً لاختلاف وجهات نظر الباحثين و لتوضيح مفهوم المحاسبة الجنائية تبعا لأغراض البحث فإننا نحتاج إلى التفرقة بين كل من المفاهيم التالية [9]:

التدقيق المالي :

يهدف المدققون الخارجيون أثناء التدقيق المالي للمنشات المالية إلى إصدار رأي حول ما إذا كانت المعلومات التي تظهر في مجموعة البيانات المالية تعطي شكل معقول بما يتفق مع مبادئ المحاسبة – المقبولة قبولا عاما – صورة لنتائج عمال المنشأة ومركزها المالي .

وتجري هذه الإجراءات المالية بعد إتمام الصفقات ، وتتم وفقاً لمعايير المحاسبة و التدقيق.

التدقيق الجنائي:

إن الهدف من التدقيق الجنائي هو التدقيق في سبيل تقييم احتمالات الغش التي سيتم الكشف عنها أو منعها في الشركة .

وعادة ما يتم هذا التقييم من خلال التدقيق في الضوابط القائمة لمنع و كشف الغش في المعاملات المحاسبية و المالية .ويتم أيضا وضع توصيات لتنفيذ إجراءات كشف ومنع التزوير . وتجري عادة عملية التدقيق الجنائي على أساس استباقي ،ويجب عدم الخلط بين التدقيق الجنائي و الذي يجري بعد الواقعة و التدقيق المالي الملزم لأصحاب الأعمال .حيث تذهب عملية التدقيق الجنائي إلى مدى ابعد من التدقيق المالي إذ تذكر إلى ما وراء هذه العمليات، أي التصرفات و السلوكيات التي أدت لتلكك العمليات .

كما أن من المهام الأساسية للمدقق الجنائي أن ينظر إلى نظام الرقابة الداخلية بنظرة فاحصة بل متشككة من ناحية أن يكون هذا النظام – الرقابة الداخلية – مدخلا أو وسيلة للاحتيال و الغش في داخل المنشأة .

المحاسبة الجنائية :

هي عملية التحقيق الأولى التي تعتمد على بناء قضية من خلال الأسئلة الموجهة للجهة المهتمة أو المشكوك فيها . ولهذا فان الخبرة الفنية في هذه الحالة تمكن من استخراج البيانات ، ومطابقتها ، وذلك من خلال استخدام السرعة في الفحص ، والتحليل و الذي يمكن الوصول إلى الدليل من الأجوبة التي يتم الإجابة بها على الأسئلة الموجهة أثناء التحقيقات . وهذا احد الأسباب في تسمية المحاسبة الجنائية بالمحاسبة التحليلية. ويحتاج التحقيق أيضا إلى شيء أساسي ومهم في نفس الوقت إلا وهو الفهم الكامل لجميع الإجراءات التنظيمية القائمة الواجب التقيد بها من اجل تجنب خسارة أي قضية نتيجة الوقوع في أخطاء في الإجراءات القانونية المتبعة . وبذلك نجد إن المحاسبة الجنائية كما اجمع على تعريفها [10] (Young & Leiner & Hopwood) هي تطبيق لمهارات التحليل و التحقيق لمعالجة و حل القضايا المالية بأسلوب يحقق المعايير المطلوبة من قبل قوانين المحاكم ، كما تتضمن تحقيقات الغش الذي ينتج عن أفعال التضليل المعتمدة و التي تتضمن القوائم المالية المضللة وإخفاء المعلومات الملائمة ، كما تتضمن بالإضافة إلى التحقيقات ، التقييم المتعلق بشراء الأعمال وقضايا الطلاق و تحديد قيم الإضرار الناتجة عن ملكية الأعمال و الأرباح و الخسائر. ويخلص الباحث أن هذا التعريف الأخير- تعريف هو وود ولينو و يونق – أكثر شمولية ويغطي أبعاد في شتى المجالات التي لم ترد في التعريفات الأخرى مثل قضايا الطلاق وحقوق ملكية الأعمال.

ثانياً: خصائص المحاسبة الجنائية:

أهمية المحاسب الجنائية [11]:

إن الخدمات التي تدمها المحاسبة الجنائية قد تعد مطلوبة من قبل كل الأفراد و المعاهد ومنظمات

الأعمال و المحاكم من خلال جمع الأدلة المالية التي تستخدم في المحاكم لتسوية النزاعات أو لدعم أو دحض المطالبات بالتعويض عن الخسائر و السعي نحو تحقيق العدالة بخصوص مرتكبي عمليات الاحتيال لخيانتهم الأمانة و الثقة .

كما تبرز أهمية المحاسبة الجنائية في أنها تلبي احتياجات كل من القضاء و المستثمرين و المقرضين وغيرهم و تخفيض معدل الجرائم المالية و تأييد الدعاوي الجنائية و الحد من كرار الغش و الاحتيالات المالية .

هذا ويرجع تصاعد أهمية المحاسبة الجنائية إلى عدة أسباب أهمها ما يلي [12]:

أ. تزايد ظاهرة الغش أو الاحتيال في البيانات المالية المنشورة .

ب. عدم تمكين لجان التدقيق الداخلي من تسليط الضوء على مختلف الحقائق و الجوانب المخفية الأخرى لاحتيال الشركات.

ج. أن الطريقة المستعملة في تعيين مراقبي الحسابات القانونيين لا توفر في الكثير من الأحيان ضمان الاستقلالية لأنها تحتمل التواطؤ و الضغط.

د. يمكن للمدققين الداخليين الكشف و بشكل مؤكد عما يحدث من خلل أو غش و اختلاسات ولكنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بالشروع بالإجراءات القانونية المناسبة في الوقت المناسب نتيجة عدم تمتعهم بالاستقلال الكافي لعمل ذلك .

ويرى الباحث إن وظيفة المحقق الخارجي الأساسية التي تتمثل في إبداء الرأي حول مدى انسجام عملية الإبلاغ المالي للشركة قيد المراجعة مع المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية لا تتمثل أصلا في الكشف عن الاحتيال في الكشوفات المالية.

مفهوم و مكونات الأداء :

من خلال هذا المبحث نتعرف إلى أهم التعاريف التي جاء بها الباحثون و المختصون حول مصطلح الأداء، و نحاول أيضا إبراز الإختلاف الكبير الموجود بينه و بين مصطلحات أخرى يعتبرها الكثير بمثابة مرادفات للأداء ، و التي هي في حقيقة الأمر تمثل مكونات له .

تعريف الأداء :

إن أصل مصطلح الأداء هو لاتيني (Performance) ، فاللغة الإنجليزية هي التي أعطت له معنا واضحا و محددا (to perform) بمعنى تأدية عمل و إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة ، أو بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المحددة. و يعرف الأداء لغويا حسب قاموس (Le Petit Robert) بأنه: تحقيق النتيجة المطلوبة من طرف عداء و ذلك في التعريف الأول ، بينما في التعريف الثاني له في نفس القاموس فهو يعني « النتيجة الإقتصادية التي يمكن أن تحققها آلة « .

أما فيما يخص التعاريف الإصطلاحية التي قدمها المفكرون و الباحثون لمفهوم الأداء فسنقدم أهمها و أبرزها من خلال الآتي:

أ. يقول (M.Gervais) : « الأداء هو الجمع بين الكفاءة و الفعالية مما يسمح بالوصول إلى مستوى الأداء[13] « .

ب. أما حسب (G.Donnadieu) : « فأداء المؤسسة يمكن الحكم عليه من خلال ثلاث معايير مختلفة و لكنها مكملة لبعضها البعض ، و هذه المعايير هي : أهمية الهدف ، القدرة على بلوغ الهدف ، الطريقة الإقتصادية لبلوغ الهدف ، و هذه المعايير الثلاثة تكون مفهوم الأداء الشامل للمؤسسة [14] « .

ج. و يعرف الأداء أيضا بأنه : « إنعكاس لكيفية إستخدام المؤسسة للموارد المادية و البشرية و إستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها [15]» .

د. الأداء هو نتيجة لإمتزاج عدة عواملكالجهد المبذول ، و إدراك الدور المنوط للأفراد داخل التنظيم ، و كذا مستوى القدرات التي يتمتع بها الفرد العامل أو الموظف ، و يتم قياسه على أساس النتائج التي يحققها التنظيم داخل نفس البيئة الإقتصادية[16].

و يرى الباحث إن كل من هذه التعاريف المذكورة سابقا تعبر عن مضمون واحد للأداء يمكن الباحث أن يصيغه بأنه : « ذلك المستوى الذي تصله المؤسسة عندما تتوفر لديها الكفاءة و الفعالية ، أو بتعبير آخر نقول عن مؤسسة ما أنها في مستوى الأداء إذا إستطاعت أن تحقق أهدافها المسطرة (الفعالية) بإستخدام إقتصادي و عقلاني لمواردها المتاحة (الكفاءة) « .

إلا أنه يجب الإشارة إلى جانب مهم لتوفر الأداء و هو أنه لابد من تحقق الكفاءة و الفعالية معا ، حيث يمكن للمؤسسة أن تحقق أهدافها المسطرة دون أن يكون هناك بالضرورة إستخدام عقلاني للموارد أو عكس ذلك فتتوفر الكفاءة لكن لا يتم تحقيق الأهداف المسطرة ، فكلتا الحالتين لا تعكسان مستوى الأداء و لا يمكن القول أن هذا الأخير قد تم الوصول إليه .

2. مكونات الأداء :

كثيرا ما يعبر عن الأداء و يقرن بمصطلحين هما : الكفاءة و الفعالية ، لأنهما يمثلان إما قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ، و إما القدرة على الحصول على أكبر قدر من المخرجات من خلال المدخلات المتاحة، فالأداء يتجسد – من خلال ما سبق – بمستويات الكفاءة و الفعالية التي تحققها المؤسسة ، و فيما يلي توضيح أوسع لهذين العنصرين اللذين يكونان مفهوم الأداء.

أ) الكفاءة :

تعرف الكفاءة بأنها : « الإستخدام الأمثل للموارد المادية و البشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات [17] « ، أي أنها إنجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة ، بينما يعرفها (Malo) بأنها: « تعظيم العلاقة بين المدخلات و المخرجات أي إنتاج حجم مقبول من المخرجات بإستعمال أقل للمدخلات، أو إستعمال حجم معين من المدخلات لتحقيق حجم أقصى من المخرجات « ، و يضيف أيضا بأن المؤسسة الكفؤة هي التي تستعمل مواردها بأسلوب أكثر إنتاجية و تتفادى تبذير الموارد [18] « .

يظهر جليا من خلال هذه التعاريف أن الكفاءة هي ترجمة للعلاقة بين المخرجات و المدخلات في المؤسسة .

ب) الفعالية :

يركز مفهوم الفعالية على مخرجات أو نتائج أداء المؤسسة ، فالفعالية هي دالة على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ، و إصطلاحا هي أكثر شمولا من الكفاءة ، فالفعالية هي : « محصلة تفاعل

مكونات الأداء الكلي للمؤسسة بما تحتويه من أنشطة إدارية ، و ما يؤثر فيه من متغيرات داخلية و خارجية و هذا لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة [19] « ، بينما هناك من يرى : « إرتباط الفعالية بتحقيق الأهداف ، فنقول عن مؤسسة ما أنها فعالة إذا إستطاعت أن تحقق أهدافها المسطرة ، و أقل فعالية إذا حققت جزءا منها ، بينما توصف بأنها غير فعالة تماما إذا لم تستطع تحقيقها كلية [20] « ، كما تعرف الفعالية أيضا بأنها : « القدرة على تحقيق الأهداف في ظل متغيرات بيئية محيطة ، و هي تحشد علاقة نوعية و ليست كمية بين المدخلات و الموارد المستخدمة و بين المخرجات أو النتائج المحققة بغض النظر عن التكلفة ، و يتمثل منهجها في إختيار مزيج مناسب و متناسب كما و نوعا من المدخلات و إستخدامه بالأسلوب الصحيح في أداء ما يجب أن يؤدى من أعمال في الوقت المناسب ، و تقاس الفاعلية بنسبة الإنجاز الفعلي أو المحقق إلى الإنجاز المخطط أو المرغوب فيه .

لقد جاءت التعاريف السابقة الخاصة بالفعالية مركزة على إرتباط هذه الأخيرة بالأهداف ، إلا أن الكثير من الباحثين حاولوا التعميق من مفهوم الفعالية و ذلك بإضافة جانب مهم لها و هو « الإختيار الجيد للأهداف « حيث يعد (peter Drucker) أول من كان وراء هذا التوجيه الجديد إذ يقول : « أن الفعالية لا تعني فقط تحقيق الأهداف المسطرة ، و إنما تعكس كذلك الإختيار الجيد لهذه الأهداف [(21)] « .

يرى الباحث أن مفهوم الأداء غالبا ما يرتبط ببعض المفاهيم التي تعتبر قريبة منه أهمها الكفاءة، الفعالية و الإنتاجية ، إلا أن هناك إختلاف بينها ، و هذا ما سيتم التطرق إليه مع تحديد العلاقة بينها و بين الأداء .

ثانياً: إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات اتبع الباحث المناهج الآتية:

- **المنهج الاستنباطي:** في صياغة مشكلة الدراسة والفرضيات.
- **المنهج التاريخي:** في تناول الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة، والإطار النظري.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف الظاهرة وتحليل العلاقة، ودرجة الارتباط بين متغيراتها , والذي يسعي الباحث من خلاله لجمع البيانات النوعية , والكمية المقننة , والمتعلقة بالظاهرة أو المشكلة قيد الدراسة من خلال التحليل المالي الشامل , ومن ثم يقوم الباحث بتصنيفها , وتحليلها , وتفسيرها , وصولاً إلى الاستنتاجات التي تصف الظاهرة وصفاً دقيقاً .

مجتمع الدراسة وعينته:

قام الباحث باختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية،من مجتمع البنوك المحلية وهو بنك التضامن.

أداة الدراسة:

- المصادر الاولية:

تتمثل بالكتب، والدوريات المتخصصة، والمجلات، والرسائل العلمية، والانترنت ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك من أجل بناء الإطار النظري للدراسة والقيام بالدراسة التطبيقية.

- المصادر الثانوية:

تتمثل في جمع البيانات من خلال الدراسة التطبيقية، والتحليل المالي الشامل لتحديد أهم النسب المالية من خلال أبرز مؤشرات القياس الخاصة بـ(الربحية، السيولة) في القوائم المالية، وتوضيح دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر الاستثمار والتمويل في بنك التضامن.

حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في المجالات التالية:

أ- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على شركات القطاع الصناعي.

ب- الحدود الزمانية: (2020م).

ج- الحدود الموضوعية : دور المحاسبة الجنائية في جودة الأداء المالي للقطاع الصناعي.

إجراءات وأساليب التحليل :

التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس:

(يوجد دور للمحاسبة الجنائيةفي جودة الأداء المالي في شركات القطاع الصناعي).

الجدول (1) التوزيع التكراري لعبارات فرضية الدراسة

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/ تطبيق اجراءات وتقنيات المحاسبة الجنائية يعزز جودة الأداء المالي في القطاع الصناعي.	0	% 0	3	% 2.1	0	0%	50	35.7%	87	% 62.1
2/ جودة الأداء المالي يحسن معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع الصناعي.	0	% 0	1	% 0.7	1	0.7 %	67	47.9 %	71	% 50.7

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
3/ جودة الأداء المالي يرفع هامش الربح في مؤسسات القطاع الصناعي.	1	% 0.7	2	% 1.4	2	1.4 %	61	43.6 %	74	% 52.9
4/ جودة الأداء المالي والتدقيق الجنائي يقلل مخاطر الإستثمار في القطاع الصناعي.	3	% 2.1	1	0.7%	4	.2 9%	78	55.7 %	54	% 38.6
5/ إجراء المحاسبة الجنائية ممثلة في جودة الأداء المالي يعزز مؤشرات السيولة في القطاع الصناعي.	2	% 1.4	0	% 0	6	4.3 %	64	45.7 %	68	% 48.6
6/ تطبيق المحاسبة الجنائية يقوي نسبة توظيف الأموال في القطاع الصناعي.	1	% 0.7	2	1.4%	4	2.9%	79	56.4%	54	38.6%

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
7/ تطبيق المحاسبة الجنائية وجودة الأداء المالي يحسن الانضباط في البيئة الداخلية للقطاع الصناعي.	1	% 0.7	3	2.1%	3	2.1%	61	43.6%	72	51.4%
8/ البيانات المالية الخاضعة للبحث والتدقيق الجنائي تعزز الثقة المالية بالقطاع الصناعي.	1	% 0.7	2	1.4%	1	0.7%	67	47.9%	69	49.3%
إجمالي العبارات	1.125	0.79%	1.75	1.23%	2625	188%	65875	4706%	68625	49.03%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة, 2020م.

يتضح من الجدول (1) ما يلي:

أعلى نسبة موافقة وموافقة بشدة كانت للعبارة الثانية (98.60)% , بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (0.70)% , أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0.70)% . وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على (**جودة الأداء المالي يحسن معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع الصناعي**) حيث بلغت نسبتهم (98.60)% .

أقل نسبة موافقة وموافقة بشدة كانت للعبارة الخامسة حيث بلغت (94.3)% بينما بلغت غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (1.4)% , أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.3)% وهذه النتيجة تدل على أن كل أفراد العينة يوافقون على أن (**إجراء المحاسبة الجنائية ممثلة في جودة الأداء المالي يعزز مؤشرات السيولة في القطاع الصناعي**) حيث بلغت نسبتهم (94.3)%.

ويتضح من خلال نتائج التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة أن أفراد عينة الدراسة يوافقون

على غالبية العبارات التي تقيس (**يوجد دور للمحاسبة الجنائية في جودة الأداء المالي في شركات القطاع الصناعي)** والبالغ عددها (8عبارات) , وبنسبة موافقة إجمالية لجميع العبارات بلغت (96.0)%.

التحليل الوصفي واختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية للفرضيات.

للتحقق من فروض الدراسة تم إتباع الخطوات التالية:

الإحصاء الوصفي لعبارات متغيرات الدراسة.

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات فرضيات الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3) وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي، وإذا كان الانحراف المعياري للعبارة يقترب من الواحد الصحيح فهذا يدل على تجانس الإجابات بين أفراد العينة.

اختبار (كأي تربيع) لدلالة الفروق لعبارات فرضية الدراسة.

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين على عبارات الدراسة وذلك من خلال اختبار الفروق بين الوسط الحسابي للعبارات ومقارنتها بالوسط الفرضي للدراسة (3).

فرضية الدراسة:

(يوجد دور للمحاسبة الجنائية في جودة الأداء المالي في شركات القطاع الصناعي).

الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة:

فيمايلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس الفرضية الأولى:

الجدول (2) الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1/ تطبيق اجراءات وتقنيات المحاسبة الجنائية يعزز جودة الأداء المالي في القطاع الصناعي.	4.5786	0.61244	عالية جداً
2/ جودة الأداء المالي يحسن معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع الصناعي.	4.4857	0.55601	عالية جداً
3/ جودة الأداء المالي يرفع هامش الربح في مؤسسات القطاع الصناعي.	4.4643	0.67227	عالية جداً
4/ جودة الأداء المالي والتدقيق الجنائي يقلل مخاطر الإستثمار في القطاع الصناعي.	4.2786	0.74975	عالية جداً

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5/ إجراء المحاسبة الجنائية ممثلة في جودة الأداء المالي يعزز مؤشرات السيولة في القطاع الصناعي.	4.4000	0.70762	عالية جداً
6/ تطبيق المحاسبة الجنائية يقوي نسبة توظيف الأموال في القطاع الصناعي.	4.3071	0.66675	عالية جداً
7/ تطبيق المحاسبة الجنائية وجودة الأداء المالي يحسن الانضباط في البيئة الداخلية للقطاع الصناعي.	4.4286	0.71109	عالية جداً
8/ البيانات المالية الخاضعة للبحث والتدقيق الجنائي تعزز الثقة المالية بالقطاع الصناعي.	4.4357	0.65931	عالية جداً
إجمالي العبارات	**4.4223**	**0.46202**	**عالية جداً**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة, 2020م.

يتضح من الجدول (4-3-15) ما يلي:

إن جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الأولى يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع **عبارات الفرضية (يوجد دور للمحاسبة الجنائية في جودة الأداء المالي في شركات القطاع الصناعي).**

أهم عبارة من عبارات الفرضية الأولى هي العبارة **(نطبيق اجراءات وتقنيات المحاسبة الجنائية يعزز جودة الأداء المالي في القطاع الصناعي)** حيث بلغ متوسط إجابات افراد العينة على هذه العبارة (4.57) بإنحراف معياري (0.61).

كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات الفرضيةالأولى هي العبارة **(جودة الأداء المالي والتدقيق الجنائي يقلل مخاطر الاستثمار في القطاع الصناعي)** حيث بلغ متوسط إجابات افراد العينة على هذه العبارة (4.27) بإنحراف معياري (0.74).

كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.42) بإنحراف معياري (0.46) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس فرضية الدراسة **(جودة الأداء المالي والتدقيق الجنائي يقلل مخاطر الاستثمار في القطاع الصناعي).**

اختبار دلالة الفروق لعبارات الفرضية الأولى:

فيما يلي تائج اختباركأي تربيع لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الأولى:

الجدول (3)اختباركأي تربيع لدلالة الفروق لعبارات فرضية الدراسة:

عبارات الفرضية	قيمة كأي تربيع	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدلالة
1/ تطبيق اجراءات وتقنيات المحاسبة الجنائية يعزز جودة الأداء المالي في القطاع الصناعي.	75.96	2	0.000	قبول
2/ جودة الأداء المالي يحسن معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع الصناعي.	132.34	3	0.000	قبول
3/ جودة الأداء المالي يرفع هامش الربح في مؤسسات القطاع الصناعي.	188.79	4	0.000	قبول
4/ جودة الأداء المالي والتدقيق الجنائي يقلل مخاطر الإستثمار في القطاع الصناعي.	182.36	4	0.000	قبول
5/ إجراء المحاسبة الجنائية ممثلة في جودة الأداء المالي يعزز مؤشرات السيولة في القطاع الصناعي.	110.29	3	0.000	قبول
6/ تطبيق المحاسبة الجنائية يقوي نسبة توظيف الأموال في القطاع الصناعي.	187.79	4	0.000	قبول
7/ تطبيق المحاسبة الجنائية وجودة الأداء المالي يحسن الانضباط في البيئة الداخلية للقطاع الصناعي.	178.71	4	0.000	قبول
8/ البيانات المالية الخاضعة للبحث والتدقيق الجنائي تعزز الثقة المالية بالقطاع الصناعي.	190.57	4	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة, 2020م

يتضح من الجدول (3) ما يلي:

ارتفاع قيمة مربع كأي لجميع العبارات التي تقيس فرضية الدراسة وأن القيم الاحتمالية لجميع العبارات تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات والمتوسط الفرضي للمقياس (3).

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة والتي نصت على وجود دور للمحاسبة الجنائية في جودة الأداء المالي في شركات القطاع الصناعيقد تحققت.

النتائج:

بعد عرض الجانب النظري، والدراسة التحليلية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أن تطبيق المحاسبة الجنائية يؤدي إلى تقوية نظام الرقابة الداخلية وكشف ومحاربة الفساد المالي في منشآت القطاع الصناعي.

الأداء المالي المبني على مصداقية التنفيذ والتقرير نتيجة تطبيق المحاسبة الجنائية يعطى مؤشر واضح لكفاءة المنشأة ومقدرتها على تحقيق أهدافها.

تطبيق المحاسبة الجنائية يعزز جودة الأداء المالي في مؤسسات القطاع الصناعي.

قلة المعرفة والخبرة بالمحاسبة الجنائية كإحدى الاتجاهات المعاصرة في عالم ومهنة المحاسبة والمراجعة.

ندرة أو انعدام التشريعات القانونية التي تعطى المحاسب الجنائي صبغة الاعتماد في تقديم خدمات التقاضي والتقصي في قضايا المال والأعمال.

الانطباع السلبي لعناصر البيئة الداخلية في المؤسسات تجاه المحاسب الجنائي نتيجة حاجز الشك وعدم الثقة –Psychological suspicion and mistrust- مما يولد أحيانا النفور في التعامل والتجاوب بينه والموظفين.

الاهتمام الدولي المتزايد بالمحاسبة الجنائية يؤدي إلى نشرها وترسيخ معايير وأساليب تطبيقها.

التطور التكنولوجي الهائل في البرامج المحاسبية زائداً رفع مقدرات وتأهيل المحاسب الجنائي في مهارات البحث والتقصي والشك المهني وقوة الملاحظة، كل ذلك يقود إلى دعم استخدام المحاسبة الجنائية.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت لها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

التوعية بأهمية المحاسبة الجنائية ودورها في كشف ومكافحة الغش والفساد المالي.

تنظيم مؤتمرات متخصصة للمحاسبية والمراجعين والمهتمين بأمر المحاسبة الجنائية لمناقشة كيفية نشر استخدام المحاسبة الجنائية ووضع المعايير المناسبة لها.

بحث إمكانية إدخال تدريس المحاسبة الجنائية ضمن مقررات المحاسبة في مؤسسات التعليم العالي.

تشجع المحاسبين والمراجعين القانونيين على ارتياد حقل المحاسبة الجنائية.

إنشاء تنظيم مهني مستقل للمحاسبين الجنائيين يتميز بمنح شهادات الممارسة ومتابعة ومواكبة مستجدات الفكر والتطبيق المحاسبي الجنائي عالمياً.

المصادر والمراجع:

(1) Iran: Islamic Azad,(1) Zadeh H.and Bamazani M.Accountantms perception of forensic accounting Global journal of management and business research. Vo1 .12.NO..6 University 3-Marsh201)p-p 1

(2) مصطفى طاهر شنقراي ،د.بشير بكري عجيب بابكر ،المحاسبة القضائية في البلدان العربية الواقع والطموحات ،(الخرطوم :جامعة النيلين ،كلية الدراسات العليا ، مجلة الدراسات العليا ، المجلد 4، العدد 14 ، 2016م)

(3) عادل محمد محمود ،دور المراجعة الإستراتيجية في تقويم الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية للمصارف – الخرطوم ، جامعة أم درمان الإسلامية – معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2020 م .

(4) Tommie W. Singleton and Aaron J Singleton, Fraud Auditing and Forensice Accounting , Fourth edition , Publisher John Wiley and Sons 21 Sep . 2010. USA. Jersey.

(5) AICPA .Forensic and litigation Services ,(developed definition 2005),www.aicpa.org.

(6) Bhasin M, Survey of skills required by Forensic Accounting : Evidence from a Developing Country ,(India : Kimep University , Band College of Business, International Journal of Contemporary Business Studies ,Vo. 4 , No. 2, February 2013) p-p 54, 77.

(7) Crumbley ,D. Larry; Apostolou , Nicholas " Forensic Accounting :a New Growth Area in Accounting "The Ohio CPA Journal . Ohio Society of Certified Public Accountants.2002. Vo1 .2, p-p 181- 202

(8) جميلة قمبر ، قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية ، المجلة الجامعة ، المجلد 1 ، العدد 16 ، جامعة الزاوية ، صرمان ، ص –ص 212 – 242.

(9) Blumenfeld ,J. (1992) "Forensic accounting " National Association of Forensic Accountants(On-line) available:http://www.nafanet.com/index_files/forensicaccounting.htm.

(10) Hopwood, William S.; Leiner Jay J.; Young ,George ; "Forensic Accounting " ; MeGraw-Hill Irwin , First Edition k p3, 2008.

(11) Cantoria, C. (2010). "Financial Statements Audit vs. Forensic Accounting ".(On-line) available:http://www.brighthub.com.

(12) Owojori, A.A.(2009) The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem

of Corporate World .**European Journal of Scientific Research,** vo1.29, no .2, 1216-1450.

(13) M). Gervais, Controle de gestion, Economica,6 edition , paris, 1997 , p15

(14) (G) . Donnadieu,Les resources humaines , edition d'organisation,paris, 1999, p231

(15) فلاح حسن عداي الحسيني ، الإدارة الإستراتيجية ، دار وائل ، عمان ، 2000 ، ص231 .

(16) مصطفى عشوف ، أسس علم النفس الصناعي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، دون سنة النشر، ص 221.

(17) عبد السلام أبو قحف ، أساسيات التنظيم و الإدارة ، الطبعة الثالثة ، دار المعرفة ، عمان ، 2001 ، الجزء الأول ، ص24 .

(18) j.L) Malo , L'essentiel du controle de gestion , editiond' organization , 2 edition , paris , 1998 , p11.

(19) سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2204 ، ص 201 .

(20) الداوي الشيخ ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 1995 ، ص 110.

(21) P.Drucker , L'efficacite objectif N 1 des cadres , edition d'organisation , 2 edition , paris , 1974 , p 14.

آليات الوعي التأميني وأثرها على زيادة الإكتتاب
(دراسة حالة شركات التأمين السودانية للعام 2021م)

د.محمد يوسف علي يوسف أستاذ التأمين المشارك- جامعة النيلين

أ.مجاهد تيراب محمد عبد القادر باحث

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر آلية الإعلام على زيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية. بالإضافة إلى بيان أثر آلية تسويق الخدمات التأمينية على زيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية. تتجلى أهمية الدراسة في البحث عن بعض الإتجاهات الحديثة لآلية الإعلام وآلية تسويق الخدمة التأمينية تساعد شركات التأمين على التأقلم مع التغيرات الحاصلة في بيئة النشاط الإكتتابي لسوق الخدمة التأمينية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل بيانات الدراسة الميدانية المجمعة بواسطة أداة الإستبيان تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما أثر آليات الوعي التأميني على زيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية؟ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية: ما أثر آلية الإعلام على زيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية؟، ما أثر آلية التسويق على زيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية؟، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : توجه شركات التأمين السودانية الرسالة الإعلانية لتنمية إدراك الأفراد بالمخاطر المحيطة بهم لإتخاذ قرار الحصول على الخدمة التأمينية ،جودة الخدمة التأمينية ليست بالمستوى المطلوب. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء البحوث والدراسات في مجال الإعلان فيما يتعلق بإختيار الوسيلة الإعلانية وتحديد محتوى الرسالة الإعلانية بما يتناسب مع الجمهور المستهدف والأهداف المنشودة لنشر الوعي التأميني، الإرتقاء بجودة الخدمة التأمينية وتطوير مواصفاتها واجراء إستبيانات على جمهور الخدمة التأمينية لمعرفة آراءهم وتصوراتهم ومقترحاتهم بشأن تحسين مستوى جودة الخدمة التأمينية.

الكلمات المفتاحية: آلية الإعلام- آلية التسويق - الإكتتاب.

Abstract:

The study aimed to identify the impact of the media mechanism on the increase in underwriting in Sudanese insurance companies. In addition to showing the impact of the insurance services marketing mechanism on increasing the subscription in Sudanese insurance companies. The importance of the study is reflected in the search for some recent trends of the media mechanism and the insurance service marketing mechanism

that helps insurance companies to adapt to the changes taking place in the underwriting activity environment of the insurance service market. The following: What is the impact of insurance awareness mechanisms on increasing subscription in Sudanese insurance companies? This questions derives from the last main-question: What is the impact of the media mechanism on increasing subscription in Sudanese insurance companies?, What is the impact of the marketing mechanism on increasing subscription in Sudanese insurance companies? The study reached a number of results, the most important are: Sudanese insurance companies direct the advertising message to develop individuals' awareness of the risks surrounding them to make the decision to obtain the insurance service. The quality of the insurance service is not at the required level. The study recommended the necessity of conducting research and studies in the field of advertising with regard to choosing the advertising medium and determining the content of the advertising message in proportion to the target audience and the desired goals for spreading insurance awareness, improving the quality of the insurance service, developing its specifications, and conducting surveys on the audience of the insurance service to know their opinions, perceptions and suggestions regarding improving the level of service quality insurance.

Keywords: media mechanism - marketing mechanism - underwriting.

اولاً : الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات وتغيرات سريعة ومتلاحقة في قطاع التأمين في السودان، ويعد قطاع التأمين من القطاعات الخدمية الهامة في العالم. في ظل المتغيرات الإقتصادية المتلاحقة وسريعة التغيير ، وحوجة شركات التأمين للتوسع في الإكتتاب وزيادة حدة المنافسة ظهرت مفاهيم حديثة أصبحت تمثل إتجاهاً ضرورياً في تطوير أنشطة الكثير من شركات التأمين ،لعل من أبرز هذه الإتجاهات الوعي التأميني الذي يأتي في مقدمة الأفكار التأمينية وفي هذه الظروف أصبح لزاماً على المهتمين بصناعة الخدمات التأمينية في السودان تطبيق التوجهات الحديثة لآليات الوعي التأميني لمواجهة متطلبات التوسع في الخدمات التأمينية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في البحث عن بعض الإتجاهات الحديثة لآلية الإعلام وآلية تسويق الخدمة التأمينية تساعد شركات التأمين على التأقلم مع التغيرات الحاصلة في بيئة النشاط الإكتتابي لسوق الخدمة التأمينية، ومن ثم الإنتقال من مرحلة التـأقلم إلى مرحلة القدرة على التأثير على تلك البيئة من خلال الحصول على أكبر حصة سوقية.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما أثر آليات الوعي التأميني على زيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية. ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر آلية الإعلام على زيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية؟
2. ما أثر آلية التسويق على زيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية؟

فرضيات الدراسة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الوعي التأميني وزيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية.وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين آلية الإعلام وزيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين آلية تسويق الخدمات التأمينية وزيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان أثر آليات الوعي التأميني على زيادة الإكتتاب كهدف رئيسي ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

التعرف على أثر آلية الإعلام على زيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية.

بيان أثر آلية تسويق الخدمات التأمينية على زيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل بيانات الدراسة الميدانية المجمعة بواسطة أداة الإستبيان.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : شركات التأمين السودانية العاملة بولاية الخرطوم

الحدود الزمانية: 2021م

ثانياً :الدراسات السابقة

دراسة هاني وعتاب (2015):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلين الآتيين : هل يمكن استخلاص عاملين مميزين يؤثران بشكل جوهري على مستوى الوعي التأميني عند أفراد العينة؟ هل تختلف محددات الوعي التأميني لدى الذكور عنها لدى الإناث في العينة المدروسة؟. هدفت الدراسة للكشف عن العوامل التي تلعب دوراً مؤثراً في

تحديد مستوى الوعي التأميني عند عينة من أرباب الأسر في مدينة اللاذقية.توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: هناك عاملين أساسيين يؤثران معنوياً في تحديد مستوى الوعي التأميني ، الأول هو الأكثر أهمية في تحديد مستوى الوعي بالتأمين حيث أن الأهمية النسبية له من مجمل تأثير العاملين المستخلصين هي (34.4 %) ويضم هذا العامل ثلاثة متغيرات رئيسية هي: درجة المعرفة بالتامين بتشبع مقداره (0,9) ودرجةالحاجة الى التأمين مقدراه (0.6) وامتلاك موقف من التأمين بتشبع مقداره (0.7). أما العامل الثاني فيساهم بنسبة (30.8%) من مجمل مساهمة العاملين المستخلصين ويضم هذا العامل متغيرين رئيسين هما الخوف من المخاطر بتشبع قدره (0.9) توفر النية لإجراء التأمين بتشبع قدره (0.6) هما متغيران يتعلقان بالخصائص الشخصية للفرد.أوصت الدراسة بعدة توصيات منها : العمل على تعريف المواطن السوري بقضايا التأمين والتوعية بأهميته وخلق موقف إيجابي منه لرفع مستوى الوعي بالتأمين في المجتمع السوري. التعريف بأسعار السلع التأمينية في وسائل الإعلام وخاصة الصغيرة منها. ضرورة تعريف الشركات التأمينية عن نفسها وعن خدماتها عبر وسائل الإعلام .

دراسة عبدالله (2015):[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي: هل للإكتتاب أثر على الملاءة المالية لشركات التأمين .توصلت الدراسة إلى أن بعض شركات التأمين التأمين السودانية تستخدم سياسات متساهلة في الإكتتاب ، ويظهر ذلك في أنها تتحمل أخطار أكثر من طاقتها الإستيعابية ، هناك أثر سلبي للإكتتاب على الملاءة المالية لشركتي التأمينات العامة والنيل الأزرق للتأمين مما يهدد مراكزها المالية في المستقبل القريب ، وهذا يوضح أن للإكتتاب أثر مزدوج على شركات التأمين السودانية ، بحيث إذا إستخدمت الشركات سياسة توسعية أدى ذلك إلى أثر سلبي ، أما إذا إستخدمت الشركات سياسات رشيدة أدى ذلك إلى أثر إيجابي على الملاءة المالية .أوصت الدراسة بأن يجب على شركات التأمين العاملة في سوق التأمين السوداني إستخدام سياسة إكتتابية رشيدة حتى لا تتعرض مراكزها المالية للخطر بسبب التوسع في الإكتتاب ، على شركات التأمين السودانية العمل على زيادة المخصصات الفنية ورأس المال حتى يكون هناك تناسب بينهما وحجم الإكتتاب ، لكي لا تتعرض لمخاطر التوسع في الإكتتاب , على شركات التأمين السودانية إستخدام سياسات إكتتابية رشيدة حتى يكون لها الأثر الإيجابي على ملاءتها المالية .

ثالثا: الإطار النظري

تعريف الوعي التأميني:

يعرف الوعي التأميني بأنه»الدراية الجيدة بكل ما يتعلق بمجال التأمينات فكراً وممارسة» أو اعتباره الإدراك الكامل للأخطار المحيطة بحياة الإنسان وممتلكاته والاقتناع بضرورة مواجهة هذه الأخطار والفهم بأن التأمين هو أنسب وسيلة لذلك يجب ان يتحمل تكلفة قليلة عاجلة بدلاً من مواجهة خطر لا يعرف حدوده او مداه واقتناعه بأن يتم من خلال نظام تعاوني يفيد الفرد والمجتمع.»[3]

أهداف الوعي التأميني:

يهدف الوعي التأميني إلى إيجاد آليات تسهم في نشر وتعميق ثقافة التأمين بين الجمهور لما لها من دور في تنشيط أسواق التأمين ومن بين الأهداف ما يلي:[4]

- زيادة المعرفة لدى فئات المجتمع بأهمية التامين.
- زيادة القدرة على تحليل المتغيرات الأساسية المؤثرة على قرار الاشتراك في الخدمة التأمينية.
- تحفيز الأفراد على الإشتراك في الخدمة التأمينية.
- تزويد الأفراد بالمعلومات وآلية إتخاذ قرار الاشتراك في الخدمة التأمينية على أسس علمية.
- تصحيح المعلومات والمفاهيم المغلوطة تجاه الخدمة التأمينية.
- تعريف المؤمن له بحقوقه وواجباته.

تعريف الإعلام:

جاء في قاموس إكسفورد وكاسل «الإعلام هو الإخبار وهو التبليغ أو هو الإنباء وكلها كلمات مترادفة تعنى إنتقال معلومة بين الأفراد أو بواسطة فرد أو جماعة بحيث تنشر بينهم فتصبح لهم لغة للتفاهم وإصطلاحاً للتعامل ووسيلة للمشاركة» وهذا التعريف يوضح أن الإعلام يركز على الزيوع والإنتشار وهذا أمر في غاية الأهمية[5]

دور الإعلام في المجتمع :

لا شك أن للإعلام أهمية في مختلف المجتمعات حتى أصبح لا يمكن أن نتصور أن نعيشبدون وسائل الإعلام ، وفيما يلي نستعرض أهم أدوار وسائل الإعلام في المجتمع، إنطلاقاً منالإمكانيات التي تمتلكها هذه الوسائل، مراعين الدور الذي تؤديه في خدمة المرافق المجتمعية:

الدور التعليمي والتربوي:

إن وسائل الاتصال الجماهيرية تستطيع أن تعاون معاونة كبيرة في جميع أنماط التعليم والتدريب، فقد أثبتت فاعليتها في ظروف عديدة مختلفة في داخل المدارس وخارجها، وأثبتت قدرتها على تكملة العمل المدرسي وإغنائه، وأثبتت قدرتها على التكفل بقدر كبير من مهمة التعليم، وأثبتت قدرتها الفائقة في مجال تعليم الكبار والتدريب على القراءة، ثم إنها كانت عوناً كبيراً فعالاً في التدريب الصناعي والخدمات الفنية وتدريب المدرسين.[6]

الدور الترابطي :

يتم الترابط بواسطة وسائل الإتصال داخل المجتمع على مستويات وأشكال مختلفة، حيثتتحقق المشاركة بين أطراف المجتمع ويتقاسم الناس الهموم المشتركة، ويتعرفون من خلالالصحف والوسائل الإعلام ية الإلكترونية على ما يحدث داخل المجتمع للجماعات والأفراد ومايتم طرحه من الآراء والمشكلات التي تتطلب البحث والمناقشة وإتخاذ المواقف تجاهها ، بالإضافة إلى ما تقوم به المنظمات والهيئات الإجتماعية من عرض لأفكارها وبرامجها سعياًلكسب التأييد والمؤازرة من جانب فئات الرأي العام إلى جانبها[7].

الدور الرقابي:

تتمثل وظيفة الرقابة التي تضطلع بها وسائل الإعلام والإتصال بالمسؤولية الملقاة على عاتقهالمساعدة الحكومات على كشف المخاطر التي يتعرض لها المجتمع، وأشكال الفساد الإداري والإجتماعي للقيام بردعه ومحاسبة المسؤولين عنه، والقيام بعمليات الإتصال الصاعد والنازل لكي يتسنى للأجهزة الحكومية التعرف على نبض المجتمع ومشكلاته الحقيقية، بالإضافة إلى إطلاع المجتمع على مجريات الأحداث الداخلية والخارجية.

الدور التنموي:

تضطلع وسائل الإتصال الجماهيري بوظيفة هامة تتمثل في خدمة قضايا التنمية، وخاصة فيالدول النامية التي تتطلع لمحاربة التخلف وتحقيق النهوض الإقتصادي والتغيير الاجتماعي.

وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن الإتجاه بالإنسان التقليدي إلى العصرية يتوقف على عدد منالمتغيرات هي: التعليم، تبني الأفكار المستحدثة، إستخدام وسائل الإتصال الجماهيرية، التقمصالوجداني، التطلعات، الدافع إلى الإنجاز، الإنفتاح على العالم الخارجي، الإدراك السياسي.

ونجاح الخطة الإعلام ية من أجل التنمية يتطلب مجموعة من المقتضيات الأساسية وهي:

أ. أهمية إجراء الدراسات والبحوث الإعلام ية التي تستهدف الكشف عن طبيعة وجوهرالمشكلات الإجتماعية التي يجب أن تتصدى لها أجهزة الإعلام .

ب. تحديد الأهداف الإعلام ية بوضوح وتقسيم هذه الأهداف زمنياً ، طويل الأجل، متوسط الأجل ، قصير الأجل (ومن حيث المستوى)أهداف عامة، أهداف جزئية، أهدافمحلية.

ج. الحاجة إلى إستخدام إسلوب الحملات الإعلام ية الوطنية، دون الغعتماد على برامج إعلامية مفككة لا رابط بينها.

د. أهمية الإرتباط بين السياسات الإعلام ية والسياسات الأخرى للتنمية في المجالات الإجتماعية والثقافية والاقتصادية.

هـ. أهمية إعداد وتوفير الكفاءات البشرية المتخصصة في مجالات الإعلام المختلفة، والتي يمكن أن تتولى هذه المسؤولية الوطنية الضخمة.

و. ضرورة توفير المعدات والأجهزة والإمكانيات الفنية وتدبير المواد اللازمة لتنفيذ الخطط الإعلامية.[8]

دور التنشئة الإجتماعية :

إن التنشئة الإجتماعية تعني عملية إكساب الفرد الخصائص الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه ممثله في القيم والإتجاهات والأعراف السائدة في مجتمعه ومعايير السلوك الإجتماعي المرغوب في هذا المجتمع، وهي عملية مستمرة عبر زمن متصلتبدأ من اللحظات الأولى من حياة الفرد إلى وفاته.

ويتصل بهذه الوظيفة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في نقل التراث الإجتماعي والقيم وأنماط السلوك من جيل إلى جيل، مما جعل وسائل الإعلام تنتقل إلى رقعة من الأرض كانت تسيطر عليها في وقت ما وقفاً على الآباء والمدارس.[9]

دور تكوين الآراء والاتجاهات:

يسعى الإعلام إلى التأثير على إتجاهات الجمهور؛ لمعرفة مدى قبولهم أو رفضهم أو حيادهمللرسالة التي استقبلوها، وهذه الإستجابة تمثل دليلاً على المواقف التي اتخذها الجمهور فيقضية ما. والاتجاهات تخدم أربعة أغراض هي: وظيفة التكيف مع البيئة، وظيفة الدفاع عن النفس،وظيفة التعبير عن القيم، وظيفة المعرفة.وتعمل وسائل الإعلام على تكوين الإتجاهات من خلال إهتمامها بالحوار ونشر الآراء والإستعانة بأصحاب الفكر لإثراء النقاشات، خاصة بالقضايا التي تمس شرائح كثيرة في المجتمع.[10]

دور وسائل الإعلام في نشر الوعي التأميني:

لوسائل الإعلام دوراً مقدراً يمكن أن تلعبه بنشر الوعي التأميني وفقاً للميزات التي تتمتع بها كل وسيلة إتصال ولعل من أكثر وسائل الإتصال الجماهيري التي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في نشر الوعي التأميني نوردها فيمايلي:

الإذاعة:

للإذاعة تأثير كبير على توعية الناس بأهمية التأمين في البلدان التي تنتشر فيها على نطاق واسع، حيث يمكن أن تروج للأفكار التي تقوم عليها ثقافة التأمين وتشجع الأفراد على طلب أنواع التأمين المختلفة حسب حاجاتهم للإحساس بالأمان بإعتمادها على مجموعة من الأساليب الإقناعية التي من بينها الإستمالات العقلية المنطقية والعاطفية من جهة ، وتقديم مختصين بشأن التوعية التأمينية كضيوف لتقديم معلومات وتوضيحات أكثر فيما يخص الخدمات التأمينية وأهميتها الاقتصادية والإجتماعية، وعلى هذا النحو فإن الإذاعة تساهم في تشكيل الذوق العام وإتجاهات الجمهور للتكيف مع المفاهيم والثقافات السائدة في صناعة التأمين.[11]

التلفزيون:

إن للتلفزيون دوراً هاماً في التوعية التأمينية خاصة بعد إنتشار شبكات التلفزة ولأن الإعلام عن طريق التلفزيون يصل إلى الكافة. كما أنجزءا كبيراً من أفراد الشع بيعتبرون جهاز التلفزيون هو المعلم بالنسبة لهم ويأخذون مايتلقون عنه في شكل مسلمات ويتمثل دور هذا الجهاز في تنفيذ خطه يضعها خبراء لتنمية الوعي التأميني سواء بإستخدام المواد الإعلانية المباشرة وإستغلال بعض البرامج وبعض الحوادث التي يكون للتامين فيها دور ايجابي في التعويض عن الخسائر والتقليل من آثار الكوارث.[12]

الصحافة:

تشمل الصحافة توعيه الكُتاب الصحفيين تأمينيا أولاً بحيث يستطيعون عند التعرض لموضوع تأميني معين أن يتم توضيحه بصوره عادله ويتم ذلك بالتعاون بين قطاع التأمين ونقابه الصحفيين في هذا الصدد من خلال عمل ندوات ولقاءات مشتركه تجمع رجال الصحافة وخاصة أن الصحافة تمثل المادة المطبوعة الدائمة العرض والتي يمكن إن تقدم عرضا تفصيلياً للخدمة يمكن للعميل الرجوع إليها عند الحاجة ،و تبرز أهمية الصحافة الهادفة والواعية من خلال قيامها بدورها الحيوي في إبراز الدور الإيجابي للتأمين والعمل التأميني في خدمة المجتمع بنقلها للثقافة التأمينية والوعي والتعريف بهما مما ينتج عنه حفظ المجتمع والعمل على دعمه وإستقراره من خلال آلية دعم مسيرة التطوير والتحديث. والصحافة الواعية تحمل في طياتها رسالة عظيمة يمكن أن تؤديها في مجل التأمين وذلك من خلال ترسيخ معانٍ إنسانية عميقة في داخل أفراد المجتمع بتوفيرها وعياً تأمينياً وإدراكياً سليماً لقيمة العمل التأميني, وكذلك بث روح الإستقرار والأمان في نفس الأفراد , مع ذلك أن الصحافة هي المعبرة عن وجهة نظر المجتمع وآماله بالتالي فهي مجندة لخدمته وهي ايضاً التي تتبنى معالجة الأخطاء والتقصير أياً كان نوعه مع الإبتعاد عن الآثار فالهدف ليس جذب القراء وزيادة التوزيع وإنما تحقيق الإصلاح وبث الوعي لدى العامة[13].

الأركان الاساسية لمفهوم تسويق الخدمة التأمينية:

إن مفهوم التسويق هو فلسفة وإطار ذهني, كما أنها مرشد لإتخاذ القرارات وإدارة الموارد بكفاءة, فالتسويق ليس نشاطاً تتولاه شركة التأمين بل هو فلسفة تنظيمية تؤثر على عملياتها وتقوم بتوجيهها. وفيما يلي

شرح لأركان مفهوم تسويق الخدمة التأمينية الأربعة[14]:

التوجه نحو العميل: يقوم مفهوم التسويق على أساس إشباع حاجات المستهلك ورغباته, وأن قدرة الشركة على تحقيق أهدافها يعتمد على قدرتها في تلبية متطلبات العملاء, وهذا يتطلب منها تحديد الأسواق المستهدفة والاستجابة لحاجات ورغبات هذه الأسواق المستهدفة , فإذا إقتنع العميل بالخدمة المقدمة إليه فإنه سيكرر التعامل معها, فإن على شركة التأمين أن تعمل جاهدة على المحافظة على عملائها فكلما زاد الرضا عن الخدمات المقدمة إليهم زاد ولاءهم وضعفت قدرة المنافسين على إغرائهم.

لا يقتصر مفهوم التسويق فقط على إرضاء العميل كهدف وحيد للشركة فهو فلسفة لا يقتصر بها إرضاء العملاء على حساب مصلحة الشركة, بل يجب التوازن بين إرضاء العميل والربحية, وفي مفهوم التسويق يُعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق أهداف الربحية هي إشباع وتلبية متطلبات العملاء بصورة أفضل من المنافسين حيث أن هذا قد يساعد شركة التأمين على الإستخدام الأفضل لمواردها بصورة تتناسب وحاجات عملائها ورغباتهم.

الجهود الكلية للشركة:

بات من الضروري أن يغدو مفهوم التسويق فلسفة للشركة بكاملها ولايقتصر على قسم التسويق فحسب, فالشركة تسوق ذاتها في كل وقت بتفاعل العميل مع الموظف فالموظف الذي يقدم الخدمات للعملاء في الشركة يكون مسوقاً عندما يبدأ بتحية العميل, فإذا كان الموظف غير مؤدب, والعميل هو موضع الإهتمام, فإن الشركة غير مؤدبة, فالسؤال ليس إذا ما كان الموظف يجب ان يكون مسوقاً, فالتسويق موجود في وظيفته ولكن السؤال هل يمكن للموظف أن يسوق خدمات الشركة بفعالية؟ إن التكامل الفعال لمفهوم التسويق في عمليات الشركة سيزيد من إحتمالية أن تكون تلك الوظيفة والوظائف الأخرى تنجز بصورة تتطابق مع مفهوم التسويق, إن الإتجاهات نحو التوجه للعميل ليست تطوراً طبيعياً بل يجب تبنيها من قبل الإدارة, فالإلتزام بإرضاء العميل يجب صنعه كما يجب أن يُدعم من قبل الإدارة العليا, ويجب أن ينفذ بشكل يكون العميل هو المحور الأساسي لجهود الشركة ونشاطاتها. [15]

المسؤولية الإجتماعية :

على الرغم من أن معظم الدراسات التسويقية تشير الى أهمية العامل الإقتصادي في تحديد خيارات المستهلك مثل السعر والجودة, إضافة الى بعض العوامل النفسية والديمغرافية كطريقة للتعامل مع الزبون محل الشراء, إلا أن المستهلك أصبح يتمتع بثقافة إستهلاكية أكبر, وبالتالي لم يعد التسويق اسلوباً قادراً على التأثير فيه من أجل دفعه لإتخاذ قرار الشراء بشكل عشوائي, لذلك فإن تمتع الشركة بقيم إجتماعية أصبحت أكثر أهمية من خصائص الخدمة التي تنتجها, فتحقيق التكامل بين المسؤولية الإجتماعية للشركة وبين أهدافها التسويقية يعزز من موقفها لدى المستهلك ويحسن من سمعتها وبالتالي يزداد إقباله على الخدمات التي تقدمها ويرتفع حجم مبيعاتها ومن ثم أرباحها, وفي نفس الوقت تكون الشركة قد ساهمت في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية وأدت واجبها. [16]

تعريف تسويق الخدمة التأمينية:

عُرف تسويق الخدمة التأمينية على أنه « مجموعة من أعمال المؤسسة التأمينية لتلبية رغبات مستهلكيها وذلك بإعداد دراسة ملائمة لكل الوسائل الضرورية للمؤسسة التي تسمح لها أن تصيب هدفها

التجاري مع تحقيق فائدة, وبالتالي هو فن تلبية حاجيات المستهلكين وفي نفس الوقت إرضاء إدارة الشركة.[17]

أهداف تسويق خدمات التأمين:

تعتبر وظيفة تسويق الخدمة التأمينية ضرورية داخل الشركة وتتمثل أهدافها فيما يلي:

- تهتم بالمستفيد ويعمل على إقناعه بأن الشركة مهتمة ومستجيبة الى إحتياجاته ورغباته.
- تحليل إمكانيات الشركة من خلال نشاطاتها الفنية والتكاليف وحصتها في السوق ومنتاجتها والشرائح الإجتماعية التي تتعامل معها والإمكانيات المالية والبشرية وأهم من ذلك كله معرفة مدى تطابق التوجه التسويقي مع نقاط ضعف الشركة.
- تحليل وضع السوق من خلال تشخيص إحتياجات ورغبات المستفيدين الحاليين والمرتقبين من خلال معرفة نوع الأغطية التي يحتاجها المستفيدين سواء أكانت أغطية محدودة أو أغطية واسعة أو أغطية مركبة.
- تشخيص احتياجات ورغبات الوسطاء كتفضيل الوسطاء في عمليات التأمين على الحياة للحصول على عمولة كاملة مع ابرام العقد أم عمولة مقسمة على عدة سنوات.
- دراسة وضع الشركات المنافسة من حيث : المنتجات والأسعار وأساليب التوزيع كوكلاء وسماسرة ومنتجون, وسائل الإعلام السمعية والبصرية.
- التخطيط على أساس التسويق السليم.
- السيطرة على مراحل التسويق.

تعريف الإكتتاب:

الإكتتاب هو عملية إختيار وتبويب طالي التأمين بموجب سياسة محددة تقرها شركات التامين حسب غايتها وأهدافها. ولذلك يحرص المكتتب على إختيار وقبول بعض أنواع التأمين ورفض بعضها الآخر للحصول على المحفظة المربحة التي يسعى إليها، وتبدأ عملية الإكتتاب بوضع سياسة واضحة تتماشى مع غايات شركة التأمين المعنية [18].

أهداف الإكتتاب :

الهدف الأساسي من عملية الإكتتاب هو المحافظة على أن تظل إنحرافات النتائج الفعلية عن تلك المتوقعة والمحسوب على أساسها الأقساط في حدود ذلك النطاق الذي لا يعرض المركز المالي لشركة التأمين للخطر , وبذلك يمكن صياغة الأهداف الأساسية لعملية الإكتتاب في الأتي :

- تفادي الاختيار ضد صالح شركة التأمين أو الحد منه إلى أقصي درجة ممكنة , وذلك عن طريق استبعاد الأخطار الرديئة التي تزيد معدلات تحقق الخطر بالنسبة لها كثيراً على ذلك المستوى الذي يمكن قبوله , ويترتب على عملية إستبعاد الأخطار الرديئة هذه الإحتفاظ بمعدلات تحقق الخطر للأخطار المقبولة في نطاق المستوى المتوقع والمتخذ أساساً لحساب القسط .
- التصنيف السليم للأخطار المقبولة وذلك بالتأكد من وضع كل خطر في الفئة التي تتناسب مع درجة الخطورة الخاصة به , وذلك حرصاً على تحقيق العدالة بين المؤمن لهم وبعضهم البعض, وحتى لا يختلف الإحتمال الفعلي عن ذلك المتوقع بالنسبة لكل فئة .
- تحديد مدى التغطية الممكن الإحتفاظ بها داخل شركة التأمين على ضوء الظروف الخاصة بالشركة وطبيعة الخطر وذلك للحد من الأخطار المركزة [19].

المبادئ الأساسية للاكتتاب :

- إختيار طالبي التأمين بموجب معايير الإكتتاب التي تحددها شركة التأمين: بموجب هذا المبدأ يتوجب على المكتتب لديه إختيار طالبي التأمين الذين لا يزيد معدل الخسارة لديهم عن معدل الخسارة المفترض في سلم الأسعار الذي تستخدمه شركة التأمين .فعلى سبيل المثال إذا كانت سياسة شركة التأمين تقتضي قبول المصانع التي تمثل أخطاراً جيدة فقط , وبالتالي يكون معدل الخسارة لمثل هذه الأخطار منخفضاً , وتضع شركة التأمين سعراً يتماشي مع ذلك , يتوجب على المكتتب لديه أن يقبل تأمين المصانع التي لا يزيد معدل الخسارة الفعلية فيها عن معدل الخسارة المفترض في السعر الموضوع من قبل شركة التأمين .
- وهذا يعني أن المكتتب لديه لن يقبل تأمين المصانع التي لا تنطبق مواصفاتها على المعايير الموضوعة لمثل هذا النوع من المصانع.
- الحفاظ على توازن بين الفئات المختلفة لكل نوع من التأمينات المختلفة :يعني هذا المبدأ أن المؤمن لهم الذين يمثلون معدل خسارة أقل من المعدل المعياري يتوجب معادلتهم أو موازنتهم مع مؤمن لهم يمثلون معدل خسارة أعلى من المعدل المعياري , بحيث يصبح السعر الموضوع لهذه الفئة من الأشخاص كافياً لتسديد جميع التعويضات والمصاريف المترتبة عليهم. [20]
- - تطبيق مبادئ العدل والإنصاف على جميع حملة وثائق التأمين : يقوم هذا المبدأ على أساس تحقيق نوع من العدالة والإنصاف بين طالبي التأمين , فيجب أن يكون قسط التأمين متساوي إذا كان مبلغ التأمين متساوي ودرجة إحتمال حدوث الخطر متساوية , فعلى سبيل المثال إذا تقدم شخصين في طلب تأمين الحياة وأعمارهم متساوية يجب أن يكون القسط متساوي إذا كان إحتمال حدوث خطر الوفاة لهم متساوي , بمعني أنه بالكشف الطبي تبين أن كلا الشخصين يتمتعان بصحة جيدة ولا يوجد لديهم أمراض وراثية قد تزيد من معدل حدوث خطر الوفاة . أما إذا تقدم مثلاً صاحب مصنع تصنيع المواد الكيميائية والدهانات وصاحب مصنع لتصنيع الطوب والحجر للحصول على بوليصة التأمين ضد الحريق بمبلغ متساوي فالطبع هنا سيختلف قسط التأمين نظراً لإختلاف درجة وجسامة حدوث خطر الحريق في كل من المصنعين [21].

العوامل المساعدة على الإكتتاب :

- توفير المعلومات الكافية والدقيقة والمهمة لإتخاذ قرار الإكتتاب .
- التقديرالدقيق لدرجة الخطر المطلوب التأمين عليه .
- تحديد أنواع التأمين التي يجب التوسع في إصدارها .
- تحديد الأنواع التأمينية التي يجب وقف إصدارها .
- تحديد المزيج الأمثل للوثائق التأمينية التي تصدرها الشركة .
- تحديد حجم الأقساط المطلوبة بشركة التأمين [22]

رابعاً : الإطار التطبيقي:

يتناول الباحث في هذا الجزء ، الأسلوب الذي اتُبع في الدراسة وذلك بتحديد عينة ومجتمع الدراسة ووصف أداة الدراسة وكيفية توزيعها على عينة الدراسة التي تم إختيارها ثم التطرق الى الأسلوب الذي أستخدم في تحليل البيانات.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين على مختلف مستوياتهم ومسمياتهم الوظيفية بشركات التامين السودانية وذلك رغبة في تقليل التباين بين مفردات العينة وزيادة درجة تجانسها.

عينة الدراسة :

تم أخذ عينة قصدية من العاملين بشركات التأمين وتم توزيع 220 إستبانة تم استلام 216 إستبانة وهو العدد الذي تم تحليله حيث بلغت نسبة الاستجابة لتوزيع الاستبانات 98%

أداة الدراسة : إستخدم الباحث الإستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية بإعتبارها أداة تتناسب مع الدراسة ، وقد غطت الإستبانة جزئين رئيسيين هما :

آليات الوعي (المتغير المستقل)

الإكتتاب (متغير تابع)

حيث تم تقسيم المتغير المستقل (آليات الوعي التأميني) إلى محورين (آلية الإعلام ، آلية التسويق)، بينما المتغير التابع (الإكتتاب). يوجد في كل محور عدد من العبارات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم إستخدام الأساليب التالية:

- الصدق والثبات (لقياس ثبات الإستبيان)
- الوسط الحسابي:(ويشير الى مدى تمركز البيانات نحو قيمة معينة ويساوي مجموع القيم مقسوماً على عددها) لتحديد مستوى إستجابة أفراد عينة الدراسة عن متغيراتها.
- الإنحراف المعياري (يشير الى مدى تشتت البيانات عن بعضها ويساوي مجموع مربعات إنحرافات القيم مقسوماً على عددها) ويستخدم لقياس درجة تباعد أفراد عينة الدراسة عن وسطها الحسابي.
- تحليل الإنحدار البسيط لإختبار فرضيات الدراسة .
- تحليل الإنحدار المتعدد(يقيس درجة ونوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع)

وهنا في هذه الدراسة يمثل المتغير المستقل (آليات الوعي التأميني) أما المتغير التابع فهو (الإكتتاب)

5- ثبات وصدق الاستبيان :

قام الباحث بتوزيع الإستبانة على مجموعة من المحكمين ذوي الإختصاص لتحكيمها ووضع التعديلات الملائمة عليها ولمعرفة مدى قياس الأسئلة لمتغيرات الدراسة وتم إضافة بعض التعديلات التي وضعها المحكمون إلى أن أخذت الإستبانة شكلها الحالي.

معامل الصدق : يقصد به ان المقياس يقيس ما وضع لقياسه ، ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

المتغير	معامل الفا كرونباخ للثبات	عدد العبارات
ألية الإعلام	0.772	7
آلية التسويق	0.740	8
الميزة التنافسية	0.931	15
معامل الصدق الكلي	0.958	30

المصدر : إعداد الباحث، بناءاً على نتائج برنامج SPSS ، 2021

تم التاكد من إتساق وثبات مقاييس البحث بطريقة الفاكرونباخ وقد تم حساب معامل الثبات للمقياس كما هو موضح في الجدول أعلاه لكل محور على حدى ونجد أن كل المحاور قيم معامل ثباتها أعلى من (60%) وقيمة الثبات الكلي للمحاور (0.958) وهي درجة ممتازة وموثوقة وقريبة من الواحد الصحيح (95%)

معامل الصدق = الجذر التربيعي لمعامل الثبات

:. الجذر التربيعي 0.958 = 0.978

عليه من خلال حساب معاملي الصدق والثبات نجد أن الإستبيان يقيس ما وضع لقياسه.

جدول (1) المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات آلية الإعلام

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرة
1	يتم توجيه الرسالة الإعلانية لتنمية إدراك الأفراد بالمخاطر المحيطة بهم لاتخاذ قرار الحصول على الخدمة التأمينية	4.1898	744650.	جيد	1
2	هناك مساهمات مع مؤسسات الدولة المختلفة لنشر ثقافة التأمين عبر وسائل الإعلام المختلفة	3.6435	1.05555	جيد	7
3	تقوم الإدارة الإعلام ية بحملات إعلامية بشكل دوري	3.8896	922260.	جيد	5

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرة
4	الرسالة الإعلانية تستهدف جذب إنتباه العملاء المحتملين أكثر من الحاليين	4.0324	848450.	جيد	4
5	الرسالة الإعلانية تستهدف إثارة إهتمام العملاء وإقناعهم بفوائد الخدمة التأمينية	4.0741	815020.	جيد	3
6	وسائل الإعلام المستخدمة لنشر الوعي التأميني لها الأثر البالغ في تشكيل إتجاهات الجمهور نحو الإقبال على الخدمات التأمينية.	3.7360	1.10802	جيد	6
7	تُستخدم وسائل التواصل الإجتماعي كأداة مهمة لنشر الوعي التأميني	4.1574	926730.	جيد	2
	الوسط الحسابي والانحراف الكلي للمحور	**3.9604**	**0.91724**	**جيد**	

المصدر :إعداد الباحث ، إعتماداً على نتائج برنامج SPSS

يوضح الجدول (1) إجابات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمحور آلية الإعلام ، بشكل عام تراوحت المتوسطات الحسابية لمحور آلية الإعلام بشكل عام بين (3.6-4.18) بمتوسط كلي مقدراه (3.9) على المقياس الخماسي الذي يشير إلى المستوى الممتاز لمحور آلية الإعلام إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة «**يتم توجيه الرسالة الاعلانية لتنمية إدراك الأفراد بالمخاطر المحيطة بهم لاتخاذ قرار الحصول على الخدمة التأمينية** «بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وهو أعلى من المتوسط العام (3.9) بإنحراف معياري بلغ (**0.91724**)، فيما حصلت الفقرة«**هناك مساهمات مع مؤسسات الدولة المختلفة لنشر ثقافة التأمين عبر وسائل الإعلام المختلفة** «على المرتبة الاخيرةبمتوسط حسابي بلغ (**3.6435**) أقل من المتوسط العام (4.18) وإنحراف معياري(**1.05555**). ويبين الجدول التشتت المنخفض في إستجابات أفراد عينة الدراسة حول محور إستخدام آلية الإعلام في شركات التأمين السودانية في فقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات النظر حول رأي المحبوثين حول المحور . ويشير أيضاً التقارب في قيم المتوسطات الحسابية . وبشكل عام يتبين أن مستوى الاهتمام بآلية الإعلام من وجهة نظر عينة الدراسة كان جيداً.

جدول (2)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور آلية التسويق

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرة
1	تقوم الإدارة التسويقية بتشجيع وتحفيز المؤمن لهم لنشر الوعي التأميني في محيط الأسرة والمجتمع	4.0556	903050.	جيد	5
2	تقوم الإدارة التسويقية بتقديم حوافز معنوية ومادية عبر مختلف الفعاليات لتنمية إدراك الأفراد بمنافع الخدمة التأمينية	3.7361	2.94915	جيد	7
3	يتم توجيه نشاط ترويج الخدمة التأمينية على حسب شرائح وفئات المجتمع بشكل مستهدف	3.8796	942220.	جيد	6
4	تهتم إدارة تسويق الخدمة التأمينية بالعميل وتسخر كل إمكانياتها لإقناعه بمزايا وفوائد التأمين	4.0694	835150.	جيد	4
5	تُقدم خدمات تأمينية ذات جودة عالية تفي توقعات العملاء	3.9259	803520.	جيد	8
6	يتم توجيه نشاط الترويج للإقناع والتأثير على الفرد وتوجيهه بمدى أهمية التأمين وفوائده	4.0880	763490.	جيد	3
7	تُخصص ميزانية مناسبة للترويج لتقديم معلومات وافية لجمهور الخدمة التأمينية	4.1991	819640.	جيد	1

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرة
8	تستهدف عناصر المزيج الترويجي توعية الأفراد بالخدمة التأمينية	4.1435	754990.	جيد	2
	الوسط والانحراف الكلي للمحور	**4.01215**	**1.096401**	**جيد**	

المصدر :اعداد الباحث ، اعتماداً على نتائج برنامج SPSS

يوضح الجدول (2) إجابات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمحور آلية التسويق بشركات التأمين السودانية ، بشكل عام تراوحت المتوسطات الحسابية لمحور آلية التسويق بشكل عام بين (3.9-4.19) بمتوسط كلي مقدراه (3.9) على المقياس الخماسي الذي يشير إلى المستوى الممتاز لمحور آلية التسويق إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة «**تُخصص ميزانية مناسبة للترويج لتقديم معلومات وافية لجمهور الخدمة التأمينية** «بمتوسط حسابي بلغ (4.19) وهو أعلى من المتوسط العام (4.0) بإنحراف معياري بلغ (.819640) ، فيما حصلت الفقرة«**تُقدم خدمات تأمينية ذات جودة عالية تفي توقعات العملاء** «على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (**3.9**) أقل من المتوسط العام (4.0) وإنحراف معياري (.803520). ويبين الجدول التشتت المنخفض في إستجابات أفراد عينة الدراسة حول محور إستخدام آلية التسويق في شركات التامين السودانية في فقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات النظر حول رأي المحبوثين حول المحور . ويشير أيضاً التقارب في قيم المتوسطات الحسابية . وبشكل عام يتبين أن إستخدام آلية التسويق في سوق التأمين السوداني من وجهة نظر عينة الدراسة كان جيداً.

جدول (3)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور الإكتتاب

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرة
1	يتم إختيار الأخطار وفق سياسة الإكتتاب في الشركة	4.2222	757390.	جيد	3
2	تُطبق مبادئ العدل والإنصاف على جميع حملة وثائق التأمين إذا تساوى قسط التأمين ودرجة إحتمال حدوث الخطر	3.9491	916110.	جيد	12

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرة
3	المعلومات التي يتم الحصول عليها من طلب التأمين والتقارير كافية لدراسة الخطر	3.7685	975100.	جيد	15
4	يتخذ المكتتب قراره بالإكتتاب بعد دراسة متأنية لكافة البيانات والمعلومات الواردة بطلب التأمين	4.0880	887450.	جيد	8
5	يُراعي المكتتب عند دراسة الخطر وتحليله محددات الإكتتاب التأمينية والمالية ومحددات إعادة التأمين	4.0972	762370.	جيد	6
6	يُراعي المكتتب إعتبارات الإكتتاب قبل وأثناء الإكتتاب	4.0926	778040.	جيد	7
7	هنالك تعليمات مكتوبة بشأن سير عملية الإكتتاب	4.0556	855440.	جيد	10
8	تُؤهل وتدرب الكوادر العاملة بقسم الإكتتاب بشكل مستمر	3.9167	1.05323	جيد	13
9	يتم إنتقاء الأخطار الجيدة مع مراعاة إنتهاج سياسة إكتتابية متوازية	3.9861	821110.	جيد	11
10	التسعير يتم وفق دليل الإكتتاب وطبيعة الأخطار ومتطلبات إعادة التأمين	4.1343	832780.	جيد	5
11	يتم إعادة النظر في حدود الإحتفاظ بشكل دوري للفروع المختلفة وتعديلها بما يتناسب والقدرة الإستيعابية والمركز المالي	4.0648	827130.	جيد	9

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب الفقرة
12	يتم الإعتماد على خبرة وكفاءة المكتتب في تقديم الخدمة التأمينية ورسم السياسة الإكتتابية	4.3056	823590.	ممتاز	1
13	تُحدد السياسات الإكتتاب ية وفقاً لقوانين هيئة الإشراف والرقابة على التأمين وإتفاقيات إعادة التأمين	4.2407	776040.	جيد	2
14	عند وضع السياسات الإكتتاب ية يُراعى ظاهرة التضخم التي لها تأثير واضح على وثائق التأمين وخصوصاً طويلة الأجل	4.1528	846220.	جيد	4
15	النتائج المتعلقة بنمو وثائق التأمين المباعة مقبولة	3.9120	908180.	جيد	14
	الوسط والانحراف الكلي للمحور	**4.065747**	**0.854679**	**جيد**	

المصدر :إعداد الباحث ، إعتماداً على نتائج برنامج SPSS

يوضح الجدول (3) إجابات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمحور الإكتتاب بشركات التأمين السودانية ، بشكل عام تراوحت المتوسطات الحسابية لمحور آلية الإكتتاب بشكل عام بين (3.7- 4.3) بمتوسط كلي مقداره (4.06) وإنحراف معياري كلي (0.854679) على المقياس الخماسي الذي يشير الى المستوى الممتاز لمحور الإكتتاب إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة «**تُعد خبرة وكفاءة المكتتب من العوامل المهمة في تقديم الخدمة التأمينية وتنفيذ السياسة الإكتتابية**» بمتوسط حسابي بلغ (4.3) وهو أعلى من المتوسط العام (4.0) بإنحراف معياري بلغ (.882200) ، تليها الفقرة «**تُحدد السياسات الإكتتابية وفقاً لقوانين هيئة الإشراف والرقابة على التأمين وإتفاقيات إعادة التأمين**» بمتوسط حسابي (4.2) وانحراف معياري (.776040) فيما حصلت الفقرة«**المعلومات التي يتم الحصول عليها من طلب التأمين والتقارير كافية لدراسة الخطر**»على المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.8) أقل من المتوسط العام (3.9) وانحراف معياري(1.07364). ويبين الجدول التشتت المنخفض في إستجابات افراد عينة الدراسة حول محور الإكتتاب في فقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات النظر حول رأي المحبوثين حول المحور. ويشير أيضاً التقارب في قيم المتوسطات الحسابية . وبشكل عام يتبين أن الإهتمام بالإكتتاب في سوق التأمين السوداني من وجهة نظر عينة الدراسة كان جيداً.

إختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين آلية الإعلام وزيادة الإكتتاب بشركات التامين السودانية.

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام تحليل الإنحدار البسيط للتحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين آلية الإعلام وزيادة الإكتتاب بشركات التأمين السودانية كما هو موضح بالجدول أدناه

جدول (4)

نتائج إختبار تحليل الانحدار البسيط لمعرفة أثر آلية الإعلام على زيادة الإكتتاب بشركات التأمين السودانية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R2) معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	F المحسوبة	درجة الحرية		مستوى الدلالة	درجة التاثير B		T المحوسبة	مستوى الدلالة
الإكتتاب	0.622	0.386	0.383	134.729	الانحدار	1	0.000	آلية الإعلام	0.622	11.607	0.000
					البواقي	214					
					المجموع	215					

المصدر : اعداد الباحث من نتائج برنامج (SPSS)

يوضح الجدول (4) أثر آلية الإعلام في زيادة الإكتتاب بشركات التأمين السودانية . إذ أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين آلية الإعلام وزيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية . إذ بلغ معامل الإرتباط R (0.622) عند مستوى دلالة (0.00) وهي أقل من القيمة المعيارية (0.05) ، أما معامل التحديد R2 فقد بلغ (0.386) ، أي أن ما قيمته (0.386) من التغيرات في سياسات الإكتتاب في شركات التأمين السودانية ناتج عن وجود تغيرات في إستخدام آلية الإعلام ، وفي السياق ذاته أظهرت نتائج تحليل معامل الإنحدار البسيط أن معامل التحديد المعدل بلغ (0.383) وهو يعكس المستوى الصافي للإهتمام بإستخدام آلية الإعلام في نشر الوعي التأميني بعد التخلص من الأخطاء المعيارية الناتجة عن سياسات الإكتتاب ، كما بلغت درجة التأثير Bلآلية الإعلام (0.622). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بإستخدام آلية الإعلام يؤدي الى زيادة الإكتتاب بشركات التأمين السودانية بقيمة (0.622) . ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (134.729) عند مستوى دلالة (0.000) وT المحسوبة (11.607) عند مستوى دلالة (0.00) والقيمتان أقل من القيمة المعيارية (0.05) . وهذا يؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إستخدام آلية الإعلام وزيادة الإكتتاب بشركات في شركات التأمين السودانية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين آلية التسويق وزيادة الإكتتاب بشركات التأمين السودانية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الإنحدار البسيط للتحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين آلية التسويق وزيادة الإكتتاب بشركات التأمين السودانية كما هو موضح بالجدول ادناه

جدول (5) نتائج إختبار تحليل الإنحدار البسيط لمعرفة أثر آلية التسويق في زيادة الإكتتاب بشركات التأمين السودانية

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R2) معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	F المحسوبة	درجة الحرية		مستوى الدلالة	درجة التاثير B		T المحوسبة	مستوى الدلالة
الإكتتاب	0.612	0.374	0.371	127.997	الانحدار	1	0.000	آلية التسويق	0.612	11.314	0.000
					البواقي	214					
					المجموع	215					

المصدر : اعداد الباحث من نتائج برنامج (SPSS)

يوضح الجدول (5) أثر آلية التسويق في زيادة الإكتتاب بشركات التأمين السودانية . إذ أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين آلية التسويق وزيادة الإكتتاب في شركات التأمين السودانية . اذ بلغ معامل الارتباط R (0.612) عند مستوى دلالة (0.00) وهي أقل من القيمة المعيارية (0.05) ، أما معامل التحديد R2 فقد بلغ (0.374) ، أي ان ما قيمته (0.374) من التغيرات في الإكتتاب في شركات التأمين السودانية ناتج عن وجود تغيرات في إستخدام آلية التسويق ، وفي السياق ذاته أظهرت نتائج تحليل معامل الإنحدار البسيط أن معامل التحديد المعدل بلغ (0.371) وهو يعكس المستوى الصافي للإهتمام بإستخدام آلية التسويق في نشر الوعي التأميني بعد التخلص من الأخطاء المعيارية الناتجة عن سياسات الإكتتاب ، كما بلغت درجة التأثير Bلآلية التسويق (0.612). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإهتمام بإستخدام آلية التسويق يؤدي الى زيادة الإكتتاب بشركات التأمين السودانية بقيمة (0.612) . ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (127.997) عند مستوى دلالة (0.000) وT المحسوبة (11.314) عند مستوى دلالة (0.00) والقيمتان أقل من القيمة المعيارية (0.05) . وهذا يؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام آلية التسويق وزيادة الإكتتاب بشركات التأمين السودانية.

الخاتمة:

تناولت الورقة آليات الوعي التأميني وأثرها على زيادة الإكتتاب خلال الفترة 2021م في المحور الأول تم استعراض الإطار المنهجي للدراسة والذي احتوى على المقدمة والدراسات السابقة والمحورالثاني تناول الإطار النظري للدراسة والذي تناول موضوعات آليات الوعي التأميني (آلية الإعلام – آلية التسويق) و الإكتتاب والمحور الأخير تناول الجانب التطبيقي من الدراسة والذي إحتوى على منهجية تحليل الإستبيان والنتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة.

النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. توجه شركات التأمين السودانية الرسالة الإعلانية لتنمية إدراك الأفراد بالمخاطر المحيطة بهم لإتخاذ قرار الحصول على الخدمة التأمينية.
2. جودة الخدمة التأمينية ليست بالمستوى المطلوب.
3. تعتمد شركات التأمين عند رسم سياستها الإكتتاب ية وتقديم الخدمة التأمينية على خبرة وكفاءة المكتتبين.
4. تُراعي شركات التأمين قوانين هيئة الإشراف والرقابة على التأمين وإتفاقيات إعادة التأمين عند تحديد سياسة الإكتتاب .
5. 5/ المعلومات التي تحصل عليها شركات التأمينمن طلب التأمين والتقارير غير كافية لدراسة الخطر.

التوصيات:

1. ضرورة اجراء البحوث والدراسات في مجال الإعلان فيما يتعلق بإختيار الوسيلة الإعلانية وتحديد محتوى الرسالة الإعلانية بما يتناسب مع الجمهور المستهدف والأهداف المنشودة لنشر الوعي التأميني.
2. الإرتقاء بجودة الخدمة التأمينية وتطوير مواصفاتها وإجراء إستبيانات على جمهور الخدمة التأمينية لمعرفة آراءهم وتصوراتهم ومقترحاتهم بشأن تحسين مستوى جودة الخدمة التأمينية.
3. ضرورة إختيار المكتتبين المهرة الذين تتوفر لديهم المؤهلات العملية والخبرة العملية مع توفر قدرات خاصة على التنبؤ وسعة الأفق والقدرة على التصرف عند الأزمات.
4. تطوير السياسات الإكتتابية لشركات التأمين بصفة مستمرة بشكل علمي ومدروس لتتوافق وثائق التأمين مع متطلبات جمهور الخدمة التأمينية مع مراعاة كل العوامل المؤثرة على تلك السياسات.
5. أن تسعى شركات التأمين للحصول على قدر كافي من المعلومات عن الأخطار المراد تغطيتها لتقدير إحتياجات طالبي الخدمة التأمينية من التغطية المناسبة لتقديم العروض الملائمة لإحتياجات كل عميل ولتقليل خسائر الإكتتاب مستقبلاً .

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

(1) أسامة عزمي سلامة , شقيري نوري موسي , إدارة الخطر والتأمين , دار الحامد , الطبعة الأولى , عمان , الأردن , 2007م

(2) تيسير أبو عرجة ، الإتصال وقضايا المجتمع ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2013م

(3) جيهان رشتي، نظم الاتصال – الإعلام في الدول النامية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، 1972م

(4) زيد مغيرة عبودي ، إدارة التأمين والمخاطر، دار كنوز للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2006م

(5) زين العابدين درويش، علم النفس الاجتماعي – أسسه وتطبيقاته ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1999م

(6) شرام ولبور ، أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية ، ت: محمد فتحتي ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1970

(7) طالب فرحان, صناعة الإعلام الإذاعي والتلفزيوني, دار النفائيس, الطبعة الأولى, عمان، الأردن، 2011م,

(8) محمد موفق الغلايين ، وسائل الإعلام و أثرها في وحدة الأمة، دار المنارة للنشر والتوزيع ، جدة، 1985م

(9) معراج هواري وآخرون, تسويق خدمات التأمين، دار كنوز المعرفة العلمية عمان، الأردن، 2013م .

ثانيا : الرسائل الجامعية.

(1) صليحة فلاف ، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشوره ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، 2015 م

(2) رتيبة طرطاق ، مطابقة إدارة العمليات التأمينية في شركات التأمين مع معايير الملاءة المالية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، 2018م

ثالثاً :الندوات والمؤتمرات

(1) كمال رزيق, التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع الى حالة الجزائر, ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول شركات التأمين التقليدي وموؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية,جامعة فرحات, الجزائر, 2011م,

(2) فاطمة الزهراء زيدان, فالحة قطاب, مداخلة بعنوان واقع تسويق خدمات التأمين الصحي بالجزائر, الملتقى الدولي حول: الصناعة التأمينية, الواقع العملي وآفاق التطوير- تجارب الدول- جامعة الشلف, الجزائر ,3-4 ديسمبر 2012م

رابعاً: المجلات

(1) هاني عمران وعتاب درويش، التحليل العاملي وأهميته في الكشف عن محددات الوعي التأميني – دراسة إحصائية تحليلية لمعطيات متاحة عن الوعي التأميني في مدينة اللاذقية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية – المجلد (37)، العدد (1)، 2015م

(2) عبدالله محمد عبدالله محمد أحمد ، سياسات الإكتتاب وأثرها على شركات التأمين ، جامعة النيلين ، مجلة كلية التجارة العلمية ، العدد (1) ، المجلد (1) ، ديسمبر 2015م .

(3) بوران صالح فاضل , اثر الابداع الاداري في تحسين الخدمة التأمينية, مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة واسط, العدد(18), العراق, 2015م

(4) عاملة محسن احمد ناجي, ادراك المستهلك العراقي للمسؤولية الإجتماعية للشركات مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العراق, العدد (28), 2011م,

خامساً : الانترنت

ما هي مزايا وسائل الإعلام , مقال منشور في موقع https://www.tomohna.net/vb/tomohna11069

المصادر والمراجع:

(1) هاني عمران وعتاب درويش، التحليل العاملي وأهميته في الكشف عن محددات الوعي التأميني – دراسة إحصائية تحليلية لمعطيات متاحة عن الوعي التأميني في مدينة اللاذقية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية – المجلد (37)، العدد (1)، 2015م.

(2) عبدالله محمد عبدالله محمد أحمد ، سياسات الإكتتاب وأثرها على شركات التأمين ، جامعة النيلين ، مجلة كلية التجارة العلمية ، العدد (1) ، المجلد (1) ، ديسمبر 2015م .

(3) كمال رزيق, التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع الى حالة الجزائر, ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول شركات التأمين التقليدية ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية,جامعة فرحات,عباس – سطيف ، الجزائر, 29/ أبريل/ 2011م, ص4.

(4) المرجع نفسه, ص200.

(5) محمد موفق الغلايين ، وسائل الإعلام و أثرها في وحدة الأمة، دار المنارة للنشر والتوزيع ، جدة ، 1985م ص40

(6) شرام ولبور ، أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية ، ت: محمد فتحتي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970 ، ص 187

(7) تيسير أبو عرجة ، الإتصال وقضايا المجتمع ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2013م ، ص 2

(8) المرجع نفسه ، ص 3

(9) جيهان رشتي، نظم الاتصال – الإعلام في الدول النامية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، 1972م ، ص 176

(10) زين العابدين درويش، علم النفس الاجتماعي – أسسه وتطبيقاته ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، مصر، 1999م ، ص 68

(11) ما هي مزايا وسائل الإعلام , مقال منشور في موقع https://www.tomohna.net/vb/11069/ بتاريخ 15/10/ 2021م الساعة 40 : 9 مساء

(12) طالب فرحان, صناعة الإعلام الإذاعي والتلفزيوني, دار النفائس, الطبعة الأولى, عمان, 2011م, ص87.

(13) معراج هواري وآخرون, تسويق خدمات التأمين, دار كنوز المعرفة العلمية عمان : الأردن، الجزائر 2013م , ص54.

(14) المرجع نفسه ، ص 55

(15) بوران صالح فاضل , اثر الابداع الاداري في تحسين الخدمة التأمينية, مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة واسط, العدد(18), العراق, 2015م, ص280.

(16) عاملة محسن احمد ناجي, ادراك المستهلك العراقي للمسؤولية الإجتماعية للشركات مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العراق, العدد (28), 2011م, ص ص 124-125.

(17) فاطمة الزهراء زيدان, فالحة قطاب, مداخلة بعنوان واقع تسويق خدمات التأمين الصحي بالجزائر, الملتقى الدولي حول: الصناعة التأمينية, الواقع العملي وآفاق التطوير- تجارب الدول- جامعة الشلف, الجزائر ,3-4 ديسمبر 2012م, ص4.

(18) زيد مغيرة عبودي ، إدارة التأمين والمخاطر، دار كنوز للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2006م، ص 68

(19) رتيبة طرطاق ، مطابقة إدارة العمليات التأمينية في شركات التأمين مع معايير الملاءة المالية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف - 1- الجزائر ، 1918م ، ص87.

(20) صليحة فلاف ، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشوره ، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف – الجزائر ، 2015 م ، ص184.

(21) أسامة عزمي سلامة , شقيري نوري موسي , إدارة الخطر والتأمين , دار الحامد , الطبعة الأولى , عمان، الأردن , 2007م , ص ص 158- 159

(22) عبدالله محمد عبدالله ، سياسة الإكتتاب وآثرها على شركة التأمين، مرجع سبق ذكره ، ص285.

دور التقارير المالية القطاعية في ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة حالة شركة سوداني للاتصالات)

د. عبـــد العظيـــم عثمـــان علـــي

باحث

المستخلص:

تناولت الورقة دور التقارير المالية القطاعية في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة حالة شركة سوداني للاتصالات، حيث تسعى العديد من الشركات الاستثمارية الى تطوير اداءها بصورة عامة ورفع اداءها المالي بتقاريرها القطاعية بصفة خاصة لتتمكن من تحقيق اهدافها وضمان الاستثمار في نشاطها في ظل المنافسة الحادة التي افرزتها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة تتمثل مشكلة الورقة في عدم الملم الكثير من المستثمرين والمتعاملين مع الشركات الاستثمارية الى اهمية التقارير القطاعية والدور الذي يمكن ان تلعبه في الاستثمار بما يضمن ترشيد القرارات ويمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين التقارير المالية القطاعية حسب الشركة وترشيد قرارات الاستثمار؟ هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين التقارير المالية القطاعية حسب التاريخ وترشيد قرارات الاستثمار؟ اعتمدت الورقة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والوصوفي التحليلي ، من خلال الورقة توصل الباحث الى عدد من النتائج منها تساهم التقارير المالية القطاعية في تقليل فرص الازمات المالية لاتخاذ القرارات السليمة بشركة سوداني للاتصالات المحدودة ، ان تطوير اسلوب التقارير المالية القطاعية بدلا من شكلها التقليدي يتطلب تطوير النظام المالي والمحاسبي في الشركة السودانية للاتصالات المحدودة من خلال النتائج السابقة توصل الباحث الى عدد من التوصيات منها يجب ان تساهم التقارير المالية في زيادة الربحية والالتزام بالتشريعات والسياسات المالية بشركة سوداني للاتصالات المحدودة التقارير المالية القطاعية المعدة بصورة علمية تؤدي الى اتخاذ قرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة .

الكلمات المفتاحية : التقارير المالية، التقارير المالية القطاعية، ترشيد قرارات الاستثمار، شركة سوداني للاتصالات

Abstract:

The paper dealt with the role of sectorial financial reports in therationalization of investment decisions - a case study of the Sudani Telecom Company, as manyinvestment companies seek to develop their performance in general and raise the efficiency of their financial performance with their sectorial reports in

particular in order to be able to achieve their goals and ensure investment in their activities in light of theintense competition created by them. The tremendous economic and technological development e problem of the paper is that many investors and dealers with investment companies are not aware of the importance of sectorial reports and the role they can play in investment to ensurerationalization of decisions. The problem can be formulated in the following questions: Is there a statistically significant relationship between sectorial financial reports according to the company and the rationalization of investment decisions? Is there a statistically significant relationship between the sectorial financial reports according to date and the for wealth a is paper the decisions investment of rationalization scientific library with what it provides to science students and researchers of valuable information related to the paper's topic and its variables. The paper relied on deductive, inductive, historical, and descriptive-analyticalmethod through the paper; the researcher reached a number of results,among which the sectorial financial reports contribute to reducing thechances of financial crises to make sound decisions in SudaniTelecommunications Company Limited. The development of the sectorialfinancial reporting method instead of its traditional form requires thedevelopment of the financial and accounting system in the through theprevious results, the researcher reached a number of recommendations, including that the financial reports should contribute to increasingprofitability and adherence to the legislation and financial policies of theSudani Telecom Company Ltd., the sectorial financial reports prepared in ascientific manner that lead to investment decisions in the Sudani Tele. Reportsfinancial.. reportsfinancial Sectorial. decisionsinvestment Rationalize.: CompanyTelecomSudani

المقدمة :

تسعي العديد من الشركات الاستثمارية الي تطوير اداءها بصورة عامة ورفع اداءها المالي بتقاريرها القطاعية بصفة خاصة لتتمكن من تحقيق اهدافها وضمان الاستثمار في نشاطها في ظل المنافسة الحادة التي افرزتها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة والتي انتظمت العالم المعاصر في الاونة الاخيرة واثرها على جودة التقارير القطاعية بشكل مباشر من خلال توافر العديد من الخيارات امام الشركات الاستثمارية والممولين لها لذلك كان لابد من البحث عن استخدام التقارير القطاعية وجودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية الراشدة حتي تتمكن من تحقيق الكفاءة في الانتاج وتخفيض المخاطر المتوقعة من الاستثمار بما يضمن في المحصلة رفع جودة المعلومات المحاسبية والتقارير القطاعية للشركات.

البيئة الاستثمارية في السودان بصفة عامة والشركات الاستثمارية بصفة خاصة ليست مهتمة بتلك المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية اذ انها تتاثر ايجابيا او سلبيا بما يحدث في الشركات بالدول الاخرى وتسعي بذلك الي تحسين ظروف الشركات بما يرفع فائدة ادائها المالي وجاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على اثر التقارير المالية القطاعية على اداء كفاءة الشركات الاستثمارية .

مشكلة الورقة :

تتمثل مشكلة الورقة في عدم الملم الكثير من المستثمرين والمتعاملين مع الشركات الاستثمارية الي اهمية التقارير القطاعية والدور الذي يمكن ان تلعبه في الاستثمار بما يضمن ترشيد القرارات ويمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية :

هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين التقارير المالية القطاعية حسب الشركة وترشيد قرارات الاستثمار؟

هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين التقارير المالية القطاعية حسب التاريخ وترشيد قرارات الاستثمار؟

اهمية الورقة :

تتمثل الاهمية العلمية للدراسة في الاتي:

اولا: الاهمية العلمية :

- بيان ومفهوم الشركات الاستثمارية واهميتها بالمستثمرين والاقتصاد ككل.
- بيان مفهوم التقارير القطاعية ومفهوم التقارير القطاعية ومفهوم ترشيد القرارات الاستثمارية
- تعد الورقة ثروة للمكتبة العلمية بما تقدمه لطلاب العلم والباحثين من معلومات قيمة تتعلق بموضوع الورقة ومتغيراتها .

ثانيا: الاهمية العلمية :

- بيان الطرق العملية التي يتم اتباعها لكتابة التقارير القطاعية .
- بيان كيفية توفير كتابة التقارير المالية القطاعية التي تؤدي الي ترشيد القرارات الاستثمارية
- بيان كيفية رفع كفاءة اداء شركات الاستثمار من خلال الاستفادة من مزايا التقارير المالية القطاعية .

اهداف الورقة :

تسعى هذه الورقة لتحقيق الاهداف التالية :

التعرف على البيئة الاستثمارية في السودان وفي الشركات الاستثمارية بصفة خاصة .

دراسة مدي اهتمام القائمين على الشركات الاستثمارية وترشيد قرارات الاستثمار

معرفة مدي دراية المستثمرين والمتعاملين في الشركات الاستثمارية بمفهوم التقارير المالية القطاعية والتعاطي معها.

فرضيات الورقة :

لتحقيق اهداف الورقة سوف يتم اختبار الفرضيات التالية :

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين التقارير المالية القطاعية حسب الشركة وترشيد قرارات الاستثمار ؟

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين التقارير المالية القطاعية حسب التاريخ وترشيد قرارات الاستثمار ؟

منهجية الورقة :

تعتمد الورقة على المناهج التالية :

- المنهج الاستنباطي : لتحديد مجال ومشكلة الورقة .
- المنهج الاستقرائي : لصياغة فرضيات الورقة .
- المنهج التاريخي: للاطلاع على الادبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الورقة.
- المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل بيانات الورقة الميدانية والوصول الي النتائج والحصول الى التوصيات المناسبة .

الدراسات السابقة :

دراسة : اميرة (2016م)[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية ؟ ظهرت اهمية الدراسة من اهمية مخرجات النظام المحاسبي المالي لاهميتها في ترشيد القرارات الاستثمارية . هدفت الدراسة الى معرفة دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية استخدمت الدراسة اسلوب الاستبانة ، توصلت الدراسة لنتائج منها وجود علاقة ايجابية بين مخرجات النظام المحاسبي المالي وترشيد قرارات الاستثمار . اوصت الدراسة بضرورة توفير معلومات دقيقة عن البدائل المتاحة للقرار الاستثماري بالمؤسسة الاقتصادية .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت دون مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية وتختلف دراستي عنها في تناولها التقارير القطاعية واثرها في جودة المعلومات المحاسبية .

دراسة اولاد (2017م) [2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة اهمية جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات اتمويل والاستثمار في المؤسسة الاقتصادية هدفت الدراسة للتعرف على مدي الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية

في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار ،ظهرت اهمية الدراسة في ان موضوعها موضع اهتمام لجميع المؤسسات الاقتصادية حيث ان عملية اتخاذ القرار لاتتم بالصورة المنشودة دون توفر قاعدة معلومات تستند عليها ، استخدمت الدراسة اسلوب الاستبانة توصلت الدراسة لنتائج منها يوفر نظام الدراسة المعلومات المحاسبية ومعلمات محاسبية ذات نوعية يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الرشيدة . اوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية التي تساعد على اجراء المقارنات والتنبؤات المستقبلية.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت للتعرف على مدى الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار وتختلف دراستي عنها في بيان اثر بعض خصائص المعلومات المحاسبية في كفاءة وفاعلية القرارات الاستثمارية.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين للباحث ان بعض الدراسات السابقة تناولت نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وربطها مع متغيرات االخري وتناولت بعضها دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وتلبية احتياجات الادارة دون التطرق للقرارات الاستثمارية وقد تطرقت دراسة (seyed sajad 2016,) الى القرارات الاستثمارية كمتغير وقد هدفت الدراسة الى اختبار وجود علاقة ايجابية ما بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الاستثمار في المنشات الماليزية اما دراسة (leoson, 2017) فقد تناولت متغيري نظم المعلومات المحاسبية والقرارات الاستثمارية وقد هدفت الى تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في القرارات الاستثمارية وقد هدفت الي تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في القرارات الاستثمارية بالتطبيق على شركة الكهرباء التنزانية ولم تتطرق هذه الدراسات الي الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية بينما دراستي هدفت الي توضيح دور التقارير المالية القطاعية واثرها في جودة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

مفهوم واهداف واهمية قرارات الاستثمار:

مفهوم الاستثمار:

الاستثمار هو خلق وتكوين راس المال الذي يساهم في خلق طاقة انتاجية جديدة حيث يستخدم راس المال المدخر في المساهمة في العملية الانتاجية والاضافة الي رؤوس الاموال العينية الثابتة بقصد زيادة الناتج في المستقبل كما يعطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الانشطة وغالبا ما يشير ايضا الى الاستثمار في بعض الاوراق المالية التي تساعد المستثمر على التحوط ضد مخاطر تقلب اسعار الاوراق المالية مثل اختبارات البيع والشراء pus and calls والعقود المستقبلية futures وعقود المبادلة swaps وهذا بالاضافة الي الاستثمار التقليدي في الاصول الحقيقية الملموسة assete tangible .

اذ يمكن ان يعرف الاستثمار على انه استثمار للاموال في اصول سيتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على امل ان يتحقق من راء هذه الاصول عائدا في المستقبل معني ذلك ان الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر[3].

مما سبق يستنتج الباحث ان مفهوم الاستثمار يعني اكتساب الموجودات المادية او المالية .

مفهوم الاستثمار في الفكر الاداري:

هو تخصيص قدرة من الموارد المتاحة للمنشاة بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها مستقبلا خلال فترة زمنية طويلة نسبيا [4].

كما عرف الاستثمار ارتباط بهدف الى تحقيق مكاسب على مدي فترة طويلة في المستقبل [5]. كما عرف بانه امتلاك اصل من الاصول على امل ان يتحقق من ورائه عائد في المستقبل[6].

يستنتج الباحث مما سبق ان الاستثمار في الفكر الاداري يعني السعي الي تحقيق عائدد ومكاسب يحصل عليها المستثمر مستقبلاً[7].

اهمية قرار الاستثمار:

تكمن اهمية الاستثمار في اي بلد على جوانب ومستويات عديدة يمكن ان يستفيد منها البلد المضيف حيث يعمل الاستثمار على مستوي الدخل القومي على زيادة الدخل القومي باعتباره مكونا رئيسيا من مكونات الطلب الكلي وعلى مستوي المهارات ونقل التكنولوجيا وخاصة الاستثمار الاجنبي على نقل التكنولوجيا الحديثة للبلد المضيف كما يعمل على زيادة الخبرات المحلية وخاصة الخبرات الادارية ذلك من خلال الافكار الجديدة او الغير موجودة في البلد المضيفة مما يخلق نقله نوعية كما يربط الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي نقل الجودة واساليبها مما يدفع كفاءة السوق المحلي كما يساعد الاستثمار على خفض البطالة وخاصة اذا كانت الاستثمارات ذات كثافة عمالية مما يسهل عملية الادخار الاختياري من خلال الاجور والمرتبات للعاملين والذي بدوره يؤدي الي زيادة التنمية بالبلاد.

فالاستثمار الاقتصادي او ما يسمي بالاستثمار الحقيقي يعني راس المال او زيادة الرصيد الكلي لمتراكم في راس المال الحقيقي ترجع اهمية دراسة الاستثمار الي حاجة كل فرد الى امتلاك الخبرة الكامنة التي تمكنه من تحقيق عوائد بالمقارنة بمستوي المخاطر الذي يكون على استعداد لتحمله وبالتالي فان الالمان بمبادئ الاستثمار واسس ادارة المحافظ الاستثمارية يساعد على ادارة الثروة . كما تتيح دراسة الاستثمار فرصة اكتساب المهارات في مجال يساعد على الالتحاق بالعديد من الوظائف المتاحة في المؤسسات المالية المختلفة [8].

اهداف ومزايا الاستثمار :

يتميز الاستثمار بعدة اهداف منها :

الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد (او الربح الدخل).

تنمية الثروة القومية باوجهها المتعددة في البلاد .

توفير رؤوس المال للتنمية عامة وذلك عن طريق مبيعات وصادرات عائدات الاستثمار وعن طريق الفورات وذلك قبل البحث عن القروض والمنح والمساعدات.

ادخال تقنيات حديثة في مجالات وقطاعات الاقتصاد القومي مثل: الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بصورة تجعلها موالية لما يجري في دول العالم من تقدم علمي وتكنولوجي .

رفع مستوي وعي ومعيشة المواطنين وتحسين مستوي الحياة العامة للامة وذلك من حيث الحضارة المدنية والتي تعتبر في الغرب من اهم مقاييس التطور والتحضر.

تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الاجنبية او انه توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات[9].

وهناك مزايا اخري للاستثمار منها :

تعظيم ثروة الملاك:

الهدف الاساسي من الاستثمار في المنشات هو تعظيم ثروة الملاك الذي يمكن ترجمته من خلال تعظيم اسعار الاسهم العادية للشركة اماهدف تعظيم ثروة الملاك في الفكر الاسلامي فيتمثل في تعظيم ثروة الملاك في ضوء الضوابط الاسلامية الواردة في الاحكام الفعلية للشريعة الاسلامية [10].

تعظيم ثروة الاقتصاد:

ان تعظيم الثروة نريد من ثروة الامة ككل حيث يؤدي الاستخدام الامثل للموارد الى تراكم الثروة بالنسبة للاقتصاد ككل وبالتالي يتحقق الهدف من الاستثمار المتمثل في تعظيم ثروة الاقتصاد .

توفير فرص العمل:

بما ان الدول لاتستطيع توفر فرص عمل كافية فان الاستثمار يمكن ان يسد هذا النقص كما يمكن معالجة البطالة بوضع سياسات تحفيذية لاقامة مشروعات انتاجية سواء من قبل القطاع الخاص الوطني او الاجنبي[11].

تحقيق النمو الاقتصادي:

لتحقيق ذلك لابد من توافر ثلاث مكونات اساسية هي: تراكم راس المال بما فيه الاستثمارات الجديدة في الارض ، المعدات المالية والموارد البشرية.

التكيف مع المعايير الدولية:

معايير المحاسبة الدولية ومعايير الشفافية والفساد ومعايير الايزو قد تكون في مرحلة ما هدفا من اهداف الاستثمار حتي يتثني للمنشاة الدخول في لاسواق العالمية [12].

خصائص الاستثمار:

تتمثل خصائص الاستثمار في الاتي:[13].

تكلفة الاستثمارات الاولية:

تمثل الاموال المستثمرة خلال فترة او عدة فترات حسب طبيعة ومدة حياة الاستثمار وتتمثل في نفقات حيازة او انشاء الاستثمار بالاضافة الي النفقات الملحقة المتمثلة في مصاريف الدراسات السابقة للاستثمار واجراء التجارب .

الايرادات او الارباح الصافية:

وتتمثل الايرادات في التدفقات التى يحققها الاستثمار في نهاية كل سنة والتي تمثل الفرق بين المقبوضات والمدفوعات الحادثة عن استغلال الاستثمار بعض التخلي عن تسديد راس المال والمصاريف المالية.

مدة حياة الاستثمار:

من الضروري تقييم مردودية المشروع تبعا لمدة حياته الاقتصادية ويتطلب هذا الامر الاخذ بعين الاعتبار مجموع الفترات التي سوف يولد المشروع فيها مردودية حقيقية وليس مدة الحياة الجبائية التي تحدد بتقييم اداري في اغلب الاحيان بعيدا عن الحقيقة التقنية .

القيمة المتبقية للاستثمار:

عند نهاية الاستعمال تحتفظ بعض الاصول الثابتة بقيمة نهائية ويتعلق الامر هنا بالاراضي وكذلك الوسائل والمعدات والتي يمكن بيعها بقيمة متدنية اذ يجب اخذها بعين الاعتبار كتدفق ايجابي في السنة الاخيرة من مدة حياة الاستثمار.

نفقات الصيانة والاصلاح:

هي النفقات التي تصرف على الاستثمار بعدها تم استخدامه في دورة الاستغلال.

انواع الاستثمار:

يمكن تقييم الاستثمار الي عدة انواع حسب الهدف من الانفاق عليه:

الاستثمار الاجمالي (الكلي):

الاستثمار الاجتمالي او الكلي هو كل ماينفق في سبيل زيادة الناتج الاجمالي القومي او الاستثمار الصافي او الاحلال.

الاستثمار الصافي: هو انفاق على اصول جديدة تستخدم في عمليات الانتاج في المجتمع وبعبارة اخري فهو يتمثل الجهود المبذولة لزيادة حجم الاصول الانتاجية في الاقتصاد القومي باستخدام اصول لم تكن متوفرة في البلاد النامية .

الاستثمار الاحلالي:

هو الانفاق على اصول انتاجية جديدة لتحل محل الاصول المستهلكة او التالفة وهذا النوع من الاستثمارات لايظهر اي زيادة في حجم الاستثمارات بالرغم من انه يؤدي الي زيادة بصورة ثابتة في الدخل القومي .

الاستثمار بالتجديد:

يعني تخفيض النفقات ورفع الانتاجية وانتاج سلع جديدة عادة يتم عن طريق احلال التحديدات الفنية المستحدثة وفنون الانتاج محل السابقة ويمكن ان يتكامل هذا النوع من النوعين السابقين .

مفهوم واهمية وانواع وخصائص قرارات الاستثمار في الاوراق المالية

مفهوم واهمية قرارات الاستثمار :

القرار الاستثماري يعني المفاضلة بين بدائل مختلفة وامكانيات عديدة وتقييمها من جميع النواحي المتعلقة بها من حيث التمويل والتقديرات التشغيلية للارباح ومن خلال ذلك يمكن التطرق لمفهوم القرار .

القرار في اللغة يعني المكان المنخفض الذي يتجمع فيه الماء وكذلك الراي يمضيه من يمكن امضاءه [14]. وذكر ان القرار هو ما قر عليه الراي من الحكم في مسالة [15]. كما عرف القرار بانه ما قري اي استقر عليه الحكم في مسالة ما اي ما تم التوصل اليه في تلك المسالة .

القرار في الاصطلاح الاداري والمحاسبي :

القرار هو تعبير عن ادارة وتصميم معين من قبل جهة تعرف باسم متخذ القرار او المدير المسؤول

وهذه الارادة او الرغبة تتحول في الواقع العملي الي فعل لانجاز مهام او احداث تغيير محدد في البيئة التي يتخذ القرار بصددها [16].

كما عرف خليل عواد القرار بانه هو عملية المفاضلة بين عدة بدائل متاحة على ضوء الموارد المتاحة والمحددة لاختيار احداها على اعتبار انه يحقق الفرصة باقل تكلفة وباكبر كفاءة [17]. اشار التعريف السابق بتناول القرار من ناحية عملية اتخاذه كيفية التوصل اليه وذلك من خلال عملية المفاضلة التي تتم بين ما هو متوفر من موارد متاحة واختيار البديل الافضل من مجموعة من البدائل المتاحة وذلك استنادا على ما يستحقه من فرصة مناسبة اضافة الي تكلفة اقل وفي نفس الوقت بكفاءة عالية .

تناول هذا التعريف القرار على انه مجموعة خطوات متتالية ومنطقية يقوم بها الشخص متخذ القرارات باتباعها وصولا الي الهدف الذي يريد ويسعي الي تحقيقه . ويري الباحث ان تعريف د. خليل للقرار تناول عملية اتخاذ القرار وتمكن من اختيار البديل المناسب ظل تكلفة اقل وكفاءة عالية وتؤدي الي اسس مفاضلة دقيقة وموضوعية .

كما عرف القرار بانه التوصل الي نتيجة او حل لمشلكة قائمة او لمواجهة مواقف محتملة الحدوث او لتحقيق اهداف مرسومة [18].

في تعريف اخر انه عمل من اعمال الاختيار والتفضيل يتمكن بموجبه المدير من التوصل الي ما يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف العمل الذي يشرف عليه [19].

كما عرف ايضا القرار بانه البت النهائي والادارة المحددة لصناع القرار بشان ما يجب وما لايجب فعله للوصول بوضع معين الي نتيجة محددة ونهائية [20].

مما سبق يستنتج الباحث ان القرار هو :

عبارة عن تصرف معين يؤدي الي ناتج معين ومحدد.

الاختيار الانسب او المفاضلة بين عدة بدائل لحل مشكلة ما او الوصول لنتائج محددة

عملية اتخاذ القرار:

تعني عملية اتخاذ القرارات بانها اساس الادارة كما يوصف المدير بانه متخذ القرارات وان قدرته على اتخاذ القرارات وحقه في ذلك هو الذي يميزه عن غيره من اعضاء التنظيم الاداري ولذا فان عملية اتخاذ القرارات هو محور العملية الاستثمارية وان النجاح الذي تحققه اية منظمة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارت المناسبة ويعتبر موضوع اتخاذ القرارات بصورة عامة من اهم العناصر واكثرها تاثيرا في حياة الافراد وحياة المنظمات الادارية وحتي في حياة الدول.

كما تعني عملية اتخاذ القرار بانها مجموعة من الخطوات التي يقوم بها متخذ القرار من اجل الوصول الى الهدف الذي يسعي من اجله [21]. وتعد القرارات الاستثمارية جوهر عمل القيادة وهي نقطة الانطلاق بالنسبة لجميع النشاطات والتصرفات التي تتم داخل المنشاة بل وفي علاقتها وتفاعلها مع بيئتها الخارجية كما ان توقف اتخاذ القرارات مهما كان نوعها يؤدي الي تعطيل العمل توقف النشاط والتصرف وتزداد اهمية وخطورة القرارات كلما كبر حجم المنظمة الاستثمارية وتشعبت نواحي نشاطاتها وكثر اتصالها بالجمهور[22].

كما ان عملية اتخاذ القرارات هي وظيفة المدير حيث اننا نجد ان التخطيط والتنظيم وادارة الافراد والقيادة و الرقابة هي الوظائف الرئيسية للادارة ونجد كلا منها يتصل بوضوح بالقرارات وذلك لتنفيذ الخطة ووضع الاهداف [23].وتمثل عملية اتخاذ القرارات الجزاء الاكبر من اهتمام المدير ويشغلان حيزا كبيرا من نشاطه وترتبط عملية اتخاذ القرارات ارتباطا وثيقا بوظيفة التخطيط لان نشاط التخطيط نفسه عبارة عن اصدار قرارات [24]. ويواجه المدراء يوميا العديد من المشاكل والحالات التي تحتاج الي اتخاذ قرارات لحلها وبما ان التخطيط يعتمد اساسا على اتخاذ القرارات فلابد ان يتعرف على الخطوات التي تمر بها عملية اتخاذ القرارات فاتخاذ القرار هو اختيار البديل الامثل من بين عدة بدائل بمعني انه في حالة وجود بديل واحد للحل فلا داعي لاتخاذ قرار في ذلك [25]. وقد عرف القرار عند فقهاء القانون الاداري بانه : الوسيلة التي تستخدمها الادارة لتمكينها من القيام بوظائفها ومباشرة النشاطات الموكلة اليها [26].

كما ان عملية اتخاذ القرارات تتم لمحاربة مشاكل قائمة او مواجهة حالات او مواقف معينة محتملة الوقوع او لتحقيق اهداف مرسومة وتعتبر عملية اتخاذ القرار فن وعلم في ان واحد كما يلاحظ ان اي قرار يتكون من ثلاثة عناصر هي :

- الاختيار
- البدائل
- الاهداف

ومما سب يري الباحث ان عملية اتخاذ القرارات تعني اختيار بديل مناسب من بين عدة بدائل ممكنة لتحقيق هدف خلال فترة زمنية محددة .

أهمية اتخاذ القرار:

يعتبر اتخاذ القرار هو أساس العملية الاستثمارية، ذلك انها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو رسم السياسات أو إعداد البرامج أو تحديد الموارد الملائمة أو اختيار افضل الطرق والأساليب لتشغيلها، وعندما تضع الإدارة التنظيم الملائم لمهامها المختلفة وانشطتها المتعددة فإنها تتخذ قرارات بشأن الهيكل التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقييم الإدارات والأقسام والأفراد الذين تحتاج إليهم للقيام بالأعمال المختلفة ونطاق الاشراف المناسب وخطوط السلطة والمسؤولية والاتصال.

وعندما يباشر المدير وظيفته القيادية فان يتخذ مجموعة من القرارات سواء عند توجيه مرؤوسيه وتنسيق مجهوداتهم أو استشارة دوافعهم وتحفيزهم على الأداء الجيد أو حل مشاكلهم.

وعندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فإنها أيضاً تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال والتعديلات التي سوف تحرفها على المشكلة والعمل على تصحيح الأخطاء ان وجدت، وهكذا تجري عملية اتخاذ القرارات في دورة مستمرة مع استمرار العملية الإدارية نفسها.

إن عملية اتخاذ القرارات من العمليات المهمة والمعقدة لكونها تتعلق بالمستقبل الذي لا يمكن التنبؤ به بشكل دقيق، وهناك توجه نحو اعتبار ان وظيفة المدير هي عملية اتخاذ القرارات، حيث ان المدير يتخذ قراراً عندما يخطط وينظم وينسق ويراقب ويوجه[27].

ومن المؤكد ان اهمية القرارات الادارية ودورها في تحقيق اهداف الإدارة وما تشهده التنظيمات الادارية الحديثة من مشكلة تعقد وتعدد اهدافها، لذلك يقتضي فهم اهمية القرارات في الإدارة وبيان دورها وارتباطها بالعملية الإدارية[28].

كما أن أهمية القرارات الاستثمارية تزداد خاصة في الشركات والمنظمات الكبيرة التي بحاجة دائماً لاتخاذ القرارات وتعتمد أهمية القرارات الاستثمارية على درجة المعلومات المقدمة لإدارة المؤسسة وبالتالي ان كانت المعلومات متوفرة فيها جميع خصائص ومتطلبات المعلومات فان هذا يعطي القرارات الإدارية قوة ووضوح[29].

مما سبق يستنتج الباحث ان الإدارة هي عملية اتخاذ القرارات وفق التخطيط والتنسيق والتنظيم والتوجيه والرقابة.

مراحل اتخاذ القرارات:

يعتبر القرار وسيلة من وسائل الإدارة لتحقيق اغراضها وأهدافها، فالقرار هو الذي يؤمن القوى البشرية والوسائل المادية اللازمين للعملية الإدارية، وبما ان القرار هو الخيار بين عدة بدائل مطروحة لاختيار البديل المناسب لتحقيق الهدف الذي من أجله اتخذ لذا فان القرار مهما كان نوعه قبل اتخاذه يمر بعدة مراحل، تتمثل في الآتي[30]:

- تحليل وتشخيص الموقف محل القرار.
- تحديد البدائل.
- تقويم البدائل.
- اختيار البديل الأفضل.
- التنفيذ.
- تقويم النتائج.

أنواع القرارات الاستثمارية والمبادئ التي تقوم عليها:

يعتبر قرار الاستثمار خطوة اولية وأساسية لاختيار البدائل المناسبة لتحقيق أكبر عائد وبأقل مخاطرة، وهناك ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي[31]:

قرار الشراء:

هذا القرار يتخذه المستثمر عندما يكون السعر السوقي اقل من قيمة الأداة الاستثمارية، مما يجعل المستثمر يرغب في شراء تلك الأداة الاستثمارية لتحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع يتوقعه في سعرها السوقي مستقبلاً.

قرار عدم التداول:

يتخذه المستثمر عندما يتساوى السعر السوقي لأداة الاستثمار مع قيمتها، وهنا يصبح السوق في حالة توازن مما يؤدي إلى التوقف عن الشراء والبيع، لأن المستثمر في هذه الحالة ليس لديه أمل في تحقيق مكاسب رأسمالية في المستقبل.

قرار البيع:

عند تساوي سعر أداة الاستثمار مع قيمتها تخلق رغبات اضافية لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، ويلاحظ ان السعر السوقي في تلك اللحظة لا يزال اقل من قيمة أداة الاستثمار مما يتطلب منه عرض سعر جديد يزيد عن قيمة الأداة وبهذا يرتفع السعر مما يؤدي إلى زيادة البيع، فيكون القرار المتخذ هو قرار البيع.

خصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها:

يتوقف نجاح المشروع الاستثماري على مدى سلامة القرارات الاستثمارية التي تتخذ في بداية حياة المشروع، ويرجع ذلك إلى ان القرارات الاستثمارية تتميز عن القرارات التشغيلية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها اكثر خطورة.

فالقرارات الاستثمارية يترتب عليها مجموعة من الأعباء الثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها إذا تبين عدم سلامة هذه القرارات بصورة كبيرة نسبياً وان التدفقات النقدية المرتبطة بهذه المشروعات الاستثمارية تتحقق على مدار فترة زمنية طويلة مما يدعو إلى ضرورة اخذ مشكلة تغير القيمة الزمنية للنقود في الحسبان، كما ان القرارات الاستثمارية يترتب عليها انفاق مبالغ ضخمة قد تستدعي قيام المشروع بافتراض مبالغ ضخمة أو زيادة رأس ماله، مما يؤثر على الهيكل المالي للمنشأة، ويتوقف نجاح المشروع في المستقبل على القرارات الاستثمارية التي تتخذ عند بدء حياة المشروع، فقرار الاستثمار يعتبر من القرارات الهامة.

مما سبق يستنتج الباحث ان قرار الاستثمار طويل الاجل هو القرار الذي يتضمن تخصيص اموال ضخمة لخلق طاقات انتاجية جديدة او لزيادة الطاقات الانتاجية الحالية وذلك بهدف الحصول على عائد مناسب يمتد لفترة زمنية طويلة .

دراسة الحالة:

نبذة تعريفية عن شركة سوداني للاتصالات

مجموعة سوداتل للإتصالات هي إحدى كُبرى شركات الإتصالات في المنطقة، جاءت لتلبية احتياجات العُملاء في السودان وأفريقيا. فمنذُ تأسيسها في 7 مارس 1993، خطت سوداتل بخطوات ثابتة للإنتقال مِنَ الأسواق المحلية نحو الأسواق العالمية لتضرب مثالاً يُحتذى في توجُهات الدولة نحو سياسة الخصخصة. وتُشكِّل سوداتل جسراً لتلاقُح الإتصالات بين العالم العربي وأفريقيا وبقية أرجاء العالم، حيثُ تَصِلُ السودان بالمملكة العربية السعودية عن طريق الكابل البحري (SAS 1) و(SAS 2)، والسودان بمصر وإثيوبيا وتشاد عن طريق شبكة الألياف البصرية ، والكابل البحري (EASSy) الذي يربط السودان وجنوب افريقيا وكذلك الكابل البحري (Ace) الذي يربط جنوب افريقيا بفرنسا

مجموعة سوداتل للإتصالات هي إحدى كُبرى شركات الإتصالات في المنطقة، جاءت لتلبية احتياجات العُملاء في السودان وأفريقيا. فمنذُ تأسيسها في 7 مارس 1993، خطت سوداتل بخطوات ثابتة للإنتقال مِنَ الأسواق المحلية نحو الأسواق العالمية وتُشكِّل سوداتل جسراً لتلاقُح الإتصالات بين العالم العربي وأفريقيا وبقية أرجاء العالم، حيثُ تَصِلُ السودان بالمملكة العربية السعودية عن طريق الكيبل البحري، والسودان بمصر وإثيوبيا عن طريق شبكة الألياف البصرية. ويشارك السودان في كيبل وسط وغرب أفريقيا الذي يمتد

مِنَ السودان عبر القارة الأفريقية وصولاً إلى جنوب أفريقيا. وتُقدِم سوداتل خدمات إتصالات متنوعة، وظلت على الدوام ذات قُدرة على المُنافسة مع الشركات الأخرى. وتُعنى سوداتل بتوفير خدمات الهاتف المحمول، والثابت، ونقل الحركة وخدمات البيع بالجملة. تُقدِم سوداتل خدماتها في مجال نقل الصوت والبيانات والصورة بأحدث التقنيات التي تَوَصَّلَ إليها العالم في مجال الإتصالات والمعلومات عبر شبكات الجيل الثالث (G3) والجيل التالي (NGN). وتَوَسَّعَت خدمات سوداتل لتعُمَّ المدن والمناطق الريفية، لتُشكِّلَ بذلك حضوراً كبيراً وتغطيةً واسعة. وتنسجمُ البنية التحتية لسوداتل وتتكاملُ جيداً مع كافة عناصر الإتصالات الحديثة سواءً فيما يتعلق بشبكات الألياف البصرية أو الشبكات النحاسية واللاسلكية لكي تنطلق كافة هذه الشبكات مِنْ قاعدةٍ تقنية مُشترَكة هي الأفضل والأحدث في مجال الإتصالات. وتتولى سوداتل حالياً تشغيل أعمال الإتصالات في أربع دول أفريقية غير السودان؛ (موريتانيا، السنغال، غانا، وغينيا) في مجالات الهاتف المحمول، والهاتف الثابت، والإنترنت، وخدمات السعات العريضة. كما تُساهِم سوداتل بنسبة 13% في الكيبل البحري لشرق أفريقيا (EASSy) والممتد مِنْ بورتسودان إلى كيب تاون رابطاً 13 دولة في الساحل الشرقي لأفريقيا، وتمتلك نسبة 50% مِنْ مشروعيّ الكيبل البحري الأول SAS1 والكيبل البحري الثاني SAS2، وهما مشروعان كبيران لربط حركة الإتصال بين مدينة بورتسودان ومدينة جدة، إضافةً إلى مُساهمة سوداتل في الكيبل القاري (ACE) بنسبة 9% والذي يربط دول الساحل الغربي لأفريقيا والممتد مِنْ كيب تاون إلى فرنسا، وترتبط سوداتل عبر الألياف الضوئية مع مصر وأثيوبيا. وتُعْتَبَر سوداتل هي الشركة السودانية الأولى التي تُدرَج في أسواق المال الإقليمية. ففي الرابع مِنْ يوليو 1997م، تمَ إدراج سوداتل في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وفي السادس مِنْ نوفمبر 2000م، تم إدراجها في سوق البحرين للأوراق المالية، وفي سوق أبو ظبي للأوراق المالية في 31 مارس 2003م. كما تُعْتَبَر سوداتل الشركة السودانية الأولى في صناديق الإستثمار بالنسبة لشهامة وبنك الإستثمار المالي. ولسوداتل تعاملات مع مستثمرين مِنَ المملكة العربية السعودية، واليمن، وقطر، والبحرين، وإيران، وسلطنة عُمان، والأردن، ومع أكثر من 14 مصرفاً محلياً وإقليمياً، ومع أكثر مِنْ 80 شركة سودانية وإقليمية. ومنذُ انطلاقتها أنفقت سوداتل أكثر مِنْ 36 مليون دولار على فعاليات المسؤولية الإجتماعية لتلبية إحتياجات مشاريع التعليم والصحة والمياه.

اجراءات الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة البحث :

يتكون مجتمع البحث من عينة من العاملين بالشركة السودانية للاتصالات المحدودة من محاسب ، مدير مالي ، مراجع داخلي ، اخري ، تم اختيار عينة عشوائية للباحث من (150) مفردة من ذوي الاختصاص

الجدول (1)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الاولى:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	التقارير المالية القطاعية السليمة تساهم في الحد من الأزمات المالية في قطاع الاتصالات.	2	1.3%	3	2%	15	10%	63	42%	67	44.7%
2	التقارير المالية الواقعية تعطي مؤشر عن استمرار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة في السوق.	2	1.3%	0	0%	9	6%	83	55.3%	56	37.3%
3	التقارير المالية القطاعية تقلل من مخاطر التعثر في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	2	1.3%	18	12%	67	44.7%	61	40.7%
4	التقارير المالية القطاعية المعدة بصورة علمية تؤدي إلى اتخاذ قرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	3	2%	10	6.7%	66	44%	69	46%

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
5	تساهم التقارير المالية في زيادة القدرة التنافسية لشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	5	3.3%	11	7.3%	63	42%	69	46%
6	تساهم التقارير المالية في جذب القدرة التنافسية للمصارف السودانية.	2	1.3%	0	0%	17	11.3%	68	45.3%	63	42%
7	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية العالمية وقرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	1	0.7%	24	16%	65	43.3%	58	38.7%
8	التقارير المالية السليمة تساهم في الحد من الأزمات المالية في القطاع المصرفي.	3	2%	7	4.7%	19	12.7%	66	44%	55	36.7%
9	تساهم التقارير المالية في تحقيق أقصى النتائج الإيجابية لشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	4	2.7%	24	16%	61	40.7%	59	39.3%

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
10	تؤدي التقارير المالية إلى رفع فعالية العمليات الاستثمارية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	11	7.3%	21	14%	55	36.7%	61	40.7%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول (1) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية التي تنص على:» هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية القطاعية وتحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة .»

يلاحظ الباحث في العبارة الأولى القائلة « التقارير المالية القطاعية السليمة تساهم في الحد من الأزمات المالية في قطاع الاتصالات.» نجد أن (130) مبحوث وبنسبة (86.7 %) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (15) مبحوث وبنسبة (10%) محايد، بينما يوجد (5) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (10%).

العبارة الثانية: والتي تنص على» التقارير المالية الواقعية تعطي مؤشر عن استمرار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة في السوق.» نجد أن (139) مبحوث وبنسبة (92.6 %) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (9) مبحوث وبنسبة (6%) محايد، بينما يوجد (2) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (1.3 %).

العبارة الثالثة: والتي تنص على « التقارير المالية القطاعية تقلل من مخاطر التعثر في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.» نجد أن (128) مبحوث وبنسبة (85.4%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (18) مبحوث وبنسبة (12%) محايد، بينما يوجد (4) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (2.6 %).

أما العبارة الرابعة التي تنص على « التقارير المالية القطاعية المعدة بصورة علمية تؤدي إلى اتخاذ قرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.» نجد أن (135) مبحوث وبنسبة (90%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (10) مبحوث وبنسبة (6.7%) محايد، بينما يوجد (5) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (3.3 %).

العبارة الخامسة:» تساهم التقارير المالية في زيادة القدرة التنافسية لشركة سوداني للاتصالات

المحدودة.» نجد أن (132) مبحوث وبنسبة (88 %) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (11) مبحوث وبنسبة (7.3%) محايد، بينما يوجد (7) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (4.6%).

العبارة السادسة: والتي تنص على» تساهم التقارير المالية في جذب القدرة التنافسية للمصارف السودانية. « نجد أن (131) مبحوث وبنسبة (87.3%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (17) مبحوث وبنسبة (11.3%) محايد، بينما يوجد (2) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (1.3%).

العبارة السابعة: والتي تنص على» توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية العالمية وقرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.» نجد أن (123) مبحوث وبنسبة (82%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (24) مبحوث وبنسبة (16%) محايد، بينما يوجد (3) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (2 %).

العبارة الثامنة: والتي تنص على» التقارير المالية السليمة تساهم في الحد من الأزمات المالية في القطاع المصرفي.» نجد أن (121) مبحوث وبنسبة (80.7%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (19) مبحوث وبنسبة (12.7%) محايد، بينما يوجد (10) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (6.7 %).

العبارة التاسعة: والتي تنص على» تساهم التقارير المالية في تحقيق أقصى النتائج الإيجابية لشركة سوداني للاتصالات المحدودة « نجد أن (120) مبحوث وبنسبة (80%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (24) مبحوث وبنسبة (16%) محايد، بينما يوجد (6) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (4 %).

العبارة العاشرة: والتي تنص على» تؤدي التقارير المالية إلى رفع فعالية العمليات الاستثمارية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.» نجد أن (116) مبحوث وبنسبة (77.4 %) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (21) مبحوث وبنسبة (14%) محايد، بينما يوجد (13) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (8.6 %).

الجدول (2)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الاولى

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	التقارير المالية القطاعية السليمة تساهم في الحد من الأزمات المالية في قطاع الاتصالات.	0.82	4.26	5	85.2%	عالية جداً	4
2	التقارير المالية الواقعية تعطي مؤشر عن استمرار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة في السوق.	0.69	4.27	4	85.4%	عالية	3

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
3	التقارير المالية القطاعية تقلل من مخاطر التعثر في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	0.81	4.22	4	84.4%	عالية	6
4	التقارير المالية القطاعية المعدة بصورة علمية تؤدي إلى اتخاذ قرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	0.76	4.31	5	86.2%	عالية جدا	1
5	تساهم التقارير المالية في زيادة القدرة التنافسية لشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	0.84	4.28	5	85.6%	عالية جدا	2
6	تساهم التقارير المالية في جذب القدرة التنافسية للمصارف السودانية.	0.76	4.26	4	85.2%	عالية	5
7	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية العالمية وقرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	0.82	4.17	4	83.4%	عالية	7
8	التقارير المالية السليمة تساهم في الحد من الأزمات المالية في القطاع المصرفي.	0.92	4.08	4	81.6%	عالية	9
9	تساهم التقارير المالية في تحقيق أقصى النتائج الإيجابية لشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	0.87	4.14	4	82.8%	عالية	8
10	تؤدي التقارير المالية إلى رفع فعالية العمليات الاستثمارية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	0.97	4.08	5	81.6%	عالية جدا	10

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الاولى التي ينص على (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية القطاعية وتحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة) فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (4.08– 4.31) والمنوال (4 - 5) والانحراف المعياري يقع في المدي مابين (0.69 – 0.97) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي المحايدة و الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (3)

اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الأولى:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	التقارير المالية القطاعية السليمة تساهم في الحد من الأزمات المالية في قطاع الاتصالات.	315.15	1	000.	4.33	القبول
2	التقارير المالية الواقعية تعطي مؤشر عن استمرار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة في السوق.	283.30	2	000.	4.82	القبول
3	التقارير المالية القطاعية تقلل من مخاطر التعثر في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	394.30	2	000.	4.17	القبول
4	التقارير المالية القطاعية المعدة بصورة علمية تؤدي إلى أتخاذ قرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	339.60	2	000.	4.76	القبول
5	تساهم التقارير المالية في زيادة القدرة التنافسية لشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	357.58	1	000.	4.55	القبول
6	تساهم التقارير المالية في جذب القدرة التنافسية للمصارف السودانية.	284.67	2	000.	4.15	القبول
7	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية العالمية وقرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	374.72	1	000.	4.26	القبول
8	التقارير المالية السليمة تساهم في الحد من الأزمات المالية في القطاع المصرفي.	324.30	2	000.	4.98	القبول
9	تساهم التقارير المالية في تحقيق أقصى النتائج الإيجابية لشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	431.96	1	000.	4.09	القبول
10	تؤدي التقارير المالية إلى رفع فعالية العمليات الاستثمارية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	378.27	2	000.	4.13	القبول

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية،2021م

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على:» هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير المالية القطاعية وتحقيق ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة « تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (315.15 – 283.30 – 394.30 – 339.60 – 357.58 – 284.67 – 374.72 – 324.30 – 431.96 – 378.27) والقيمة الجدولية تقع

في المدى مابين (4.09 – 4.98) وبدرجات حرية (2-1) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالةsig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

الفرضية الثانية: « هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين إجمالي التقارير القطاعية وحدوث المخاطر والأزمات المالية واتخاذ القرارات السليمة في شركة سوداني للاتصالات المحدودة .»

الجدول (4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	التقارير المالية القطاعية تساهم في تقليل المخاطر بشركة سوداني للا تصا لا ث المحدودة .	2	1.3%	4	2.7%	18	12%	61	40.7%	65	43.3%
2	التقارير المالية القطاعية تزيد من إمكانية قياس درجة المخاطر والأزمات المالية بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	1	0.7%	18	12%	75	50%	54	36%
3	التقارير المالية القطاعية تقلل من إمكانية حدوث خسائر للمستثمرين بشركة سوداني للاتصالات المحدودة .	2	1.3%	2	1.3%	25	16.7%	61	40.7%	60	40%
4	التقارير المالية القطاعية تحقق أهداف إدارة المخاطر والأزمات المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	6	4%	19	12.7%	58	38.7%	65	43.3%

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
5	التقارير المالية القطاعية تقلل من حدود مخاطر العمليات الاستثمارية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	4	2.7%	21	14%	52	34.7%	71	47.3%
6	التقارير المالية القطاعية تقلل من المخاطر والأزمات المنتظمة وغير المنتظمة في العمليات المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	6	4%	8	5.3%	19	12.7%	64	42.7%	53	35.3%
7	تؤثر التقارير المالية على كفاءة الأنشطة التشغيلية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	7	4.7%	17	11.3%	54	36%	70	46.7%
8	تساهم التقارير المالية في تلبية طموحات المستخدمين للقوائم المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	4	2.7%	21	14%	60	40%	63	42%
9	تؤدي التقارير المالية إلى زيادة أرباح شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	15	10%	12	8%	55	36.7%	66	44%
10	يؤثر تقرير المراجع الخارجي في الحد من الأزمات المالية بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	2	1.3%	5	3.3%	16	10.7%	70	46.7%	57	38%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول (4) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية التي تنص على:» هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين إجمالي التقارير القطاعية وحدوث المخاطر والأزمات المالية واتخاذ القرارات

السليمة في شركة سوداني للاتصالات المحدودة .»»

يلاحظ الباحث في العبارة الأولى القائلة « التقارير المالية القطاعية تساهم في تقليل المخاطر بشركة سوداني للاتصالات المحدودة «نجد أن (126) مبحوث وبنسبة (84%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (18) مبحوث وبنسبة (12%) محايد، بينما يوجد (6) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (4%).

العبارة الثانية: والتي تنص على» التقارير المالية القطاعية تزيد من إمكانية قياس درجة المخاطر والأزمات المالية بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.» نجد أن (129) مبحوث وبنسبة (86%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (18) مبحوث وبنسبة (12%) محايد، بينما يوجد (3) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (2%).

العبارة الثالثة: والتي تنص على « التقارير المالية القطاعية تقلل من إمكانية حدوث خسائر للمستثمرين بشركة سوداني للاتصالات المحدودة» نجد أن (121) مبحوث وبنسبة (80.7%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (25) مبحوث وبنسبة (16.7%) محايد، بينما يوجد (4) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (2.6%).

أما العبارة الرابعة التي تنص على « التقارير المالية القطاعية تحقق أهداف إدارة المخاطر والأزمات المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة « نجد أن (123) مبحوث وبنسبة (82%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (19) مبحوث وبنسبة (12.7%) محايد، بينما يوجد (8) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (5.3 %).

العبارة الخامسة:» التقارير المالية القطاعية تقلل من حدود مخاطر العمليات الاستثمارية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة « نجد أن (123) مبحوث وبنسبة (82%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (21) مبحوث وبنسبة (14%) محايد، بينما يوجد (6) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (4 %).

العبارة السادسة: والتي تنص على» التقارير المالية القطاعية تقلل من المخاطر والأزمات المنتظمة وغير المنتظمة في العمليات المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة « نجد أن (117) مبحوث وبنسبة (78%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (19) مبحوث وبنسبة (12.7 %) محايد، بينما يوجد (14) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (9.3 %).

العبارة السابعة: والتي تنص على» تؤثر التقارير المالية على كفاءة الأنشطة التشغيلية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة « نجد أن (124) مبحوث وبنسبة (82.7 %) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (17) مبحوث وبنسبة (11.3 %) محايد، بينما يوجد (9) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (6 %).

العبارة الثامنة: والتي تنص على» تساهم التقارير المالية في تلبية طموحات المستخدمين للقوائم المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة « نجد أن (123) مبحوث وبنسبة (82 %) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (21) مبحوث وبنسبة (14 %) محايد، بينما يوجد (6) مبحوث من لا يوافق من

العينة المبحوثة وبنسبة (4%).

العبارة التاسعة: والتي تنص على» تؤدي التقارير المالية إلى زيادة أرباح شركة سوداني للاتصالات المحدودة « نجد أن (121) مبحوث وبنسبة (80.7%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (12) مبحوث وبنسبة (8%) محايد، بينما يوجد (17) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (11.3%).

العبارة العاشرة: والتي تنص على» يؤثر تقرير المراجع الخارجي في الحد من الأزمات المالية بشركة سوداني للاتصالات المحدودة « نجد أن (127) مبحوث وبنسبة (84.7%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (16) مبحوث وبنسبة (10.7%) محايد، بينما يوجد (7) مبحوث من لا يوافق من العينة المبحوثة وبنسبة (4.6%).

الجدول (4)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	التقارير المالية القطاعية تساهم في تقليل المخاطر بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	0.85	4.22	5	% 84.4	عالية جدا	3
2	التقارير المالية القطاعية تزيد من إمكانية قياس درجة المخاطر والأزمات المالية بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	0.77	4.18	4	% 83.6	عالية	5
3	التقارير المالية القطاعية تقلل من إمكانية حدوث خسائر للمستثمرين بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	0.84	4.16	4	% 83.2	عالية	6
4	التقارير المالية القطاعية تحقق أهداف إدارة المخاطر والأزمات المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	0.90	4.19	5	% 83.8	عالية جدا	4
5	التقارير المالية القطاعية تقلل من حدود مخاطر العمليات الاستثمارية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	0.88	4.24	5	% 84.8	عالية جدا	1

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
6	التقارير المالية القطاعية تقلل من المخاطر والأزمات المنتظمة وغير المنتظمة في العمليات المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	1.02	4.00	4	80%	عالية	10
7	تؤثر التقارير المالية على كفاءة الأنشطة التشغيلية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة .	0.91	4.23	5	84.6%	عالية جدا	2
8	تساهم التقارير المالية في تلبية طموحات المستخدمين للقوائم المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة .	0.86	4.15	5	83%	عالية جدا	7
9	تؤدي التقارير المالية إلى زيادة أرباح شركة سوداني للاتصالات المحدودة .	1.01	4.12	5	82.4%	عالية جدا	9
10	يؤثر تقرير المراجع الخارجي في الحد من الأزمات المالية بشركة سوداني للاتصالات المحدودة .	0.84	4.13	4	82.6%	عالية	8

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م.

من خلال الجدول (4) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الثانية التي ينص على» هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين إجمالي التقارير القطاعية وحدوث المخاطر والأزمات المالية واتخاذ القرارات السليمة في شركة سوداني للاتصالات المحدودة « فان الاوساط الحسابي له تقع في المدي ما بين (4.00– 4.24) والمنوال (4 - 5) والانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.77 – 1.02) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي موافق وموافق بشدة.

الجدول (5)

اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	التقارير المالية القطاعية تساهم في تقليل المخاطر بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	414.66	2	000.	4.92	القبول
2	التقارير المالية القطاعية تزيد من إمكانية قياس درجة المخاطر والأزمات المالية بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	461.09	1	000.	4.39	القبول
3	التقارير المالية القطاعية تقلل من إمكانية حدوث خسائر للمستثمرين بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.	397.69	1	000.	4.41	القبول
4	التقارير المالية القطاعية تحقق أهداف إدارة المخاطر والأزمات المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	439.44	2	000.	4.56	القبول
5	التقارير المالية القطاعية تقلل من حدود مخاطر العمليات الاستثمارية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	472.06	2	000.	4.37	القبول
6	التقارير المالية القطاعية تقلل من المخاطر والأزمات المنتظمة وغير المنتظمة في العمليات المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة.	408.72	1	000.	4.69	القبول
7	تؤثر التقارير المالية على كفاءة الأنشطة التشغيلية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة .	422.37	1	000.	4.21	القبول
8	تساهم التقارير المالية في تلبية طموحات المستخدمين للقوائم المالية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة .	432.84	2	000.	4.55	القبول
9	تؤدي التقارير المالية إلى زيادة أرباح شركة سوداني للاتصالات المحدودة .	380.26	2	000.	4.72	القبول
10	يؤثر تقرير المراجع الخارجي في الحد من الأزمات المالية بشركة سوداني للاتصالات المحدودة .	349.83	2	000.	4.37	القبول

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2021م

لاختبار صحة الفرضية التي تنص على:» هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين إجمالي التقارير القطاعية وحدوث المخاطر والأزمات المالية واتخاذ القرارات السليمة في شركة سوداني للاتصالات المحدودة « تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الالفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (414.66 – 461.09 – 397.69 – 439.44 – 472.06 – 408.72 – 422.37 – 432.84 – 380.26 – 349.83) وبدرجة حرية (1 -2) والقيمة الجدولية تقع في المدى مابين (4.21 – 4.92) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

النتائج:

قلة الدراسات والبحوث في التقارير المالية في الجامعات السودانية .

تساهم التقارير المالية القطاعية في تقليل فرص الأزمات المالية لاتخاذ القرارات السليمة بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.

تعتبر التقارير المالية القطاعية وسيلة لتحقيق الرقابة ورفع كفاءة العمل الإداري بالشركة السودانية لاتصالات.

التقارير المالية القطاعية تزيد من قرارات الاحلال والتجديد وتقلل من فرص الأزمات بالشركة السودانية للاتصالات المحدودة.

التوصيات :

من خلال النتائج السابقة توصل الباحث إلى التوصيات التالية :

يجب أن تساهم التقارير المالية في زيادة الربحية والالتزام بالتشريعات والسياسات المالية بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.

التقارير المالية القطاعية المعدة بصورة علمية تؤدي إلى اتخاذ قرارات الاستثمار بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.

تساهم التقارير المالية في زيادة القدرة التنافسية لشركة سوداني للاتصالات المحدودة.

التقارير المالية القطاعية تزيد من إمكانية قياس درجة المخاطر والأزمات المالية بشركة سوداني للاتصالات المحدودة.

تؤثر التقارير المالية على كفاءة الأنشطة التشغيلية في شركة سوداني للاتصالات المحدودة .

المصادر والمراجع:

أولا : الكتب العربية

(1) محمد صالح الحناوي ، ونهال فريد مصطفي ، الاستثمار في الاسهم والسندات ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2004م.

(2) عبدالغفار حنفي ، أساسيات الاستثمار في بورصة الاوراق المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000م).

(3) أحمد تبن محمد علي المغزي الفيومي ، كتاب المصباح المنير الجزء الاول والثاني ، (بيروت: دار القلم ، بدون سنة نشر.

(4) أبو الحسين أحمد أحمد بن فارس زكريا، معجم مقاييس اللغة الجزء الاول (بيروت : مؤسسة الرسالة، بدون نشر سنة).

(5) عادل عبد الفضيل عيد ، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية،(الاسكندرية: دار الفكر الجامعي،2011م) .

(6) عبد الرحمن يسري احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، مدخل حديث (الاسكندرية: الدار الجامعية. 2000م)

(7) حسنين بن هاني، حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الاسلامي (عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع 2004م) .

(8) عثمان ابراهيم السيد، تخطيط ومراقبة المشروعات (الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، 1985م).

(9) عبد الحميد حسن الغزالي، مقدمة في الاقتصاديات الكلية (النقود والبنوك) ، (القاهرة : دار النهضة العربية، د. ط، 1985م) .

(10) لجنة المعايير المحاسبية والدولية، المعايير المحاسبية الدولية (عمان : المجمع العربي للمحاسبين، 1999م) .

(11) طه حسين يوسف، أثر جودة المعلومات المحاسبية علي قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية، (الخرطوم – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا – رسالة دكتوراه، غير منشورة – 2011م) .

(12) عمار صالح سلام ، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية (القاهرة : مكتبة عين شمس، 2004م) .

(13) سيد هواري، وجارية عنتر، بنوك وادارة مالية (القاهرة : مكتبة عين شمس، 2000م) .

(14) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثالث (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).

(15) سيد هواري سعيد توفيق، الإدارة المالية، قرارات الأجل الطويل، وضعية المنشأة (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م).

(16) طاهر محسن مصالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م).

(17) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (مصر: دار الدعوة ،ط 62، 1980م).

(18) محمد عبدالرحيم المحاسنة، أثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية اتخاذ القرار ،المجلة الأردنية في إدارة

الأعمال، (عمان: الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي،العدد 1، 2005م).
(19) إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2001م).
(20) محمد حسن يسن، ود. ابراهيم درويش، المشكلة الإدارية وصناعة القرار (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتب، 1979م).
(21) سهيلة عبد الله سعيد، الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات، (عمان: دار الحامد، 2007م).
(22) كنعان نواف، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، (عمان الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998م).
(23) ديسكر جاري، اساسيات الإدارة المبادئ والتطبيقات الحديثة (الرياض السعودية: دار المربع للنشر، 1992م).
(24) محمد الفريد الصحن وآخرون، مبادئ الإدارة العلمية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
(25) الفضل مؤيد سفيان عبد الكريم، المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة، (عمان: دار زهران للنشر، 2003م).
(26) ملة سنين يوسف عبيدة، أثر جودةالمعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية،دراسة سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتورا ه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2011م.
(27) محمد الفريد الصحن وآخرون، مبادئ الإدارة العلمية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
(28) محمد عبدالرحمن العابدي، استخدام الأساليب الكمية في تطوير البيانات المحاسبية اللازمة لترشيد قرارات الاستثمار بالتطبيق على قطاع التأمين.
(29) أمين عبد الله فايد، دور البيانات المحاسبية في الدراسات الاقتصادية للمشروعات الصناعية الجديدة.
(30) كمال حسن إبراهيم، أهداف الإدارة ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة.

ثانيا المراجع الاجنبية :

(31) Donald E,fishct and Ronald j. Jordan –security and portfolio management (uk: patience haut international ,1987)p.2
(32) Managerial finance, J.G. Weston, E.F. Brigham- p. 248- Managerial Accounting Harold Bieman .
(33) Cambridge, advanced ieameres dictionary (uk: Cambridgeuniversity eras, 3rd, 2004).

المصادر والمراجع:

(1) اميرة دباش ، دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية(الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2016م)

(2) اولاد قاد امال ، جودة المعلومات المحاسبية دورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الاقتصادية (الجزائر: جامعة حسيبت بي بوعلي الشلف، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2017م)

(3) محمدصالح الحناوي ، ونهال فريد مصطفي ، الاستثمار في الاسهم والسندات ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م)ص31

(4) عمار صالح سلام ، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2004م) ص 362

(5) سيد هواري وجارية عنتر ، بنوك وادارة مالية (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2000م) ص 362

(6) طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة ، الجزء الثالث(الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) ص 15

(7) danald E,fishct and ronals .j.jordan – security and portfolio management (uk: patience haut international ,1987)p2

(8) محمد صالح الحناوي ونهال فريد مصطفي ، الاستثمار في الاسهم والسندات ، مرجع سابق ، ص 4

(9) عبد السلام ابو قحف ، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ، الطبعة الاولي ، مطبعة شاع الدين ، 2001م ، ص 67-69

(10) سيد هواري سعيد توفيق ، الادارة المالية ، قرارات الاجل الطويل ، وضعية المنشاة ، (القاهرة : مكتبة عين شمس، 1998م) ص41

(11) طاهر محسن مصالح مهدي ، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل(عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 2005) ص 21

(12) طاهر محسن وصالح مهدي ، مرجع سابق ، ص 42

(13) ملة حسين يوسف عبير ، مرجع سابق ، ص 111

(14) ابراهيم مصطفي واخرون ، المعجم الوسيط (مصر: دار الدعوة ، ط62، 1980م) ص 725

(15) مسعود ، الرائد (لبنان : دار العلم للملايين ن ط5 ، 1986م) ص 136

(16) الفضل والاساليب الكمية في الادارة ، (الاردن : دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع)

(17) المحاسبة الادارية لترشيد القرارات التخطيطية (الاردن: دار وائل للنشر)ص18

(18) محمد عبد الرحيم المحاسنة ، اثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية اتخاذ القرار ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال(عمان :الجامعة الاردنية عمادة البحث العلمي ، العدد 1، 2005م، 83

(19) د. اسماعيل ابراهيم جمعة واخرون ، المحاسبة الادارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2001م) ص 28

(20) دمحمد حسن يسن، ود. ابراهيم درويش ، المشكلة الادارية وصناعة القرار (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتب ، 1979/) ص 21

(21) سهيلة عبدالله سعيد ، الجديد في الاساليب الكمية وبحوث العمليات ، (عمان: دار الحامد، 2007م) ص 18

(22) كنعان نواف ، اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية التطبيق(عمان : الاردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،1998م) ص7

(23) جاري ديسلر ، اساسيات الادارة المبادئ والتطبيقات الحديثة (الرياض: دار المريخ للنشر 1992م) ص165

(24) الصحن محمد واخرون ، مبادئ الادارة (الاسكندرية : الدار الجامعية 2000م) ص 221

(25) الغراء ماجد واخرون ، الادارة والمفاهيم والممارسات (غزة: 2003م) ص 83

(26) كنعنان نواف ن اتخاذ القرارات بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص 75

(27) الفضل مؤيد سفيان عبدالكريم، المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة، (عمان: دار زهران للنشر، 2003م)، ص 27

(28) كنعان نواف، مرجع سابق، ص 93

(29) ملة سين يوسف عبيدة، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية، دراسة سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2011م، ص 123

(30) محمد الفريد الصحن وآخرون، مبادئ الإدارة العلمية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص ص 227-226

(31) محمد مطر، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 27

أساليب المراجعة القضائية ودورها فى تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة (دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين السودانية) (2019 – 2021 م)

أ.مالـــك جابـــر إبراهيـــم محمـــد
باحث- جامعة النيلين

د. ياســـر تـــاج الســـر محمـــد ســـند
أستاذ المحاسبة المشارك _ جامعة النيلين

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة فى معرفة دور أساليب المراجعة القضائية فى تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة، حيث هدفت الدراسة الى التعريف بأساليب المراجعة القضائية والتعرف على جودة التقارير المالية المنشورة ، بالاضافة الى معرفة العلاقة بين أساليب المراجعة القضائية وجودة التقاير المالية المنشورة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي، تم اختبار الفرضيتين التاليتين: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب المراجعة القضائية وملاءمة التقارير المالية المنشورة ، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب المراجعة القضائية وموثوقية التقارير المالية المنشورة ، توصلت الدراسة الى نتائج اثبتت صحة الفرضيات منها : وجود علاقه ذات دلالة احصائية إيجابية بين أساليب المراجعة القضائية وملاءمة وموثوقية التقارير المالية المنشورة

الكلمات المفتاحية : أساليب المراجعة القضائية، وجودة التقارير المالية المنشورة، الملاءمة، الموثوقية.

Abstract:

The problem of the study was to know the role of Judicial Auditing methods in achieving the quality of published financial reports, as the study aimed to define the methods of Judicial Auditing and to identify the quality of published financial reports .In addition to knowing the relationship between Judicial Auditing methods and the quality of published financial reports, the study relied on the descriptive analytical approach. The following two hypotheses were tested: There is a statistically significant relationship between the Judicial Auditing methods and the appropriateness of the published financial reports. There is a statistically significant relationship between the Judicial Auditing methods and the reliability of the published financial reports. The study reached results that proved the validity of the hypotheses, including: There is a positive statistically significant relationship

between Judicial Auditing methods and the appropriateness and reliability of published financial reports.

Keywords: Judicial Auditing Methods, Quality of Published Financial Reports, Relevance, Reliability.

أولاً: الإطار المنهجي:

مقدمة:

في ضوء ما تعاني منه الكثير من دول العالم من تفشي الغش والإحتيال والتضليل الذي لازم التقارير المالية وما صاحب ذلك من إنتشار المخاطر والأزمات وحدوث الكثير من الإنهيارات المالية للعديد من منظمات الأعمال العالمية الكبرى نتيجة سوء التخطيط الذي لازم إدارتها، والفشل الذي ظهر في تقارير المراجع الخارجي في عدم مقدرته بالإرتقاء بالتقارير إلى المستوى المهني الذي من خلاله يتمكن من كشف تلاعب الإدارات بالتقارير المالية فكان ذلك سبباً لإتساع فجوة التوقعات لدي المساهمين مما دفع الكثير من الجهات المستخدمة للتقرير والمعلومات الواردة فيه إلي اللجوء للجهات العدلية، فكانت المراجعة القضائية لتضفي صبغة الجودة للتفارير المالية. ومن جهة أخري، فإن الإهتمام بجودة التقارير المالية إنما هو نابع من الدور الذي تلعبة المعلومات المحاسبية في نجاح أو فشل المؤسسات ودرجة نموها وتطورها في المجال الذي تعمل فيه، حيث أنه بقدر ما تتوفر معلومات ملاءمة ودقيقة وفي الوقت المناسب بقدر ما تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات المناسبة والملاءمة،

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدراسة من خلال الانتشار الكبير لظاهرة الغش والإحتيال وكذلك التضليل الذي لازم التقارير المالية ، فإن التقارير المالية اصبحت موضع تساؤل حول مدي جودتها ومدي تلبيتها لإحتياجات مختلف أطراف المصلحة، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيس: كيف يمكن لأساليب المراجعة القضائية أن تحقق الجودة للتقارير المالية المنشورة ؟وتتفرع منه عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما دور أساليب المراجعة القضائية على ملاءمة التقارير المالية المنشورة؟
- ما دور أساليب المراجعة القضائية على موثوقية التقارير المالية المنشورة ؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية المراجعة القضائية في حياة المجتمع نتيجة لما صاحب الواقع المعاش من تفشي ظواهر الغش والإحتيال والتضليل في التقارير المالية لذلك كانت أهمية أساليب المراجعة القضائية لتعلب دوراً بارزاً في الحد من هذه الممارسات وتكون عوناً وإضافة للقضاء من أجل تحقيق العدالة المرجوة لكافة الأطراف. ومن جهة أخرى فإن الدراسة تعالج إشكالية جودة التقارير المالية وذلك بعد تنامي الإهتمام من كل مستخدمي التقارير المالية للحصول على معلومات ذات ملاءمة عالية وموثوقية لإتخاذ القرارات، وقابلة للمقارنة لذا فإن أهمية البحث العلمية والعملية تتخلص في الآتي:

الأهمية العلمية:

تتمثل في زيادة المعرفة بما يتعلق بأساليب المراجعة القضائية بإعتبارها أحد فروع المراجعة الحديثة والذي اقتضتة الظروف الإقتصادية الحالية، وكذلك الأهمية المتعاظمة من قبل مستخدمي التقارير المالية للحصول على معلومات مالية تتوفر فيها أعلي درجات الجودة.

الأهمية العملية: تتمثل في إلقاء الضوء على أساليب المراجعة القضائية لتساعد فى الترشيد العملى لممارسة المهنة من اجل تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة العلاقة بين أساليب المراجعة القضائية وتحقيق الجودة للتقارير المالية المنشورة ومنه تتفرع الأهداف الآتية:

التعرف على كيفية تاثير أساليب المراجعة القضائية على ملاءمة التقارير المالية المنشورة.

التعرف على اثر أساليب المراجعة القضائية على موثوقية التقارير المالية المنشورة.

فرضيات الدراسة: لحل اشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات الاتية :

الفرضية الأولى: توجد علاقه ذات دلالة احصائية بين أساليب المراجعةالقضائية وملاءمة التقارير المالية المنشورة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المراجعة القضائية وموثوقية التقارير المالية المنشورة.

مناهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ولاية الخرطوم (عينة من شركات التأمين السودانية).

الحدود الزمانية: 2019 -2021 م.

الحدود الموضوعية: إقتصرت على العلاقة بين المتغير المستقل ممثل فى أساليب المراجعة القضائية، والمتغير التابع جودة التقارير المالية المنشورة ممثلة فى:(ملاءمة التقارير المالية المنشورة وموثوقية التقارير المالية المنشورة).

مصادر جمع البيانات: وتشتمل على الآتي:

المصادر الأولية : الإستبانة.

المصادر الثانوية : الكتب والدوريات العلمية والرسائل الجامعية بالإضافة إلى شبكة الإنترنت.

ثانياً: الدراسات السابقة

حتى يتمكن الباحث من التعرف على كثير من الجوانب الخفية في موضوع الدراسة قام بالتطرق إلى عدد كبير من الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع وسوف يقوم الباحث بعرض هذه الدراسات على النحو التالي:

دراسة كبرى ، وسوسن (2018) بعنوان (دور المحاسبة القضايئة فى الحد من اساليب المحاسبة الابداعية واثرة فى مكافحة التهرب الضريبي) [1] تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة إستراتيجية المحاسبة

القضائية فى الحد من أساليب المحاسبة الابداعية ومدى تأثير هذه الاستراتيجية فى الحد من التهرب الضريبى حيث تهدف الدراسة الى معرفة أساليب المحاسبة الابداعية فى التهرب الضريبى حيث توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها: ان ممارسات المحاسبة الابداعية عديدة منها التلاعب فى البيانات والمعلومات المحاسبية باختيار السياسات المحاسبية التى تلائم تحقيق اهداف اصحاب الشركات فى التهرب الضريبى وعلى ضوء النتائج كانت اهم التوصيات: ضرورة الاهتمام بالمحاسبة القضائية فى البلاد وضرورة وضع تشريع مالى يحدد واجبات المحاسب القضائى فى المحاكم ودوائر الضرائب.

دراسة منال (2018) بعنوان (المحاسبة القضايئة ودورها فى تعزيز الالتزام الاخلاقى لدى العاملين فى مهنة التدقيق) [2] تمثلت مشكلة الدراسة في انتشار الفساد في الآونة الأخيرة والذي ترك عبئاً ثقيلا على كاهل المدققين لاكتشافه مما أظهر الحاجة إلى محاسبين ذوى خبرة أو استشاريين لكشفه، حيث تهدف الدراسة الى معرفة العلاقة بين المحاسبة القضائية والتزام المدققين بقواعد السلوك المهني والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاماً، ومعرفة تأثير المحاسبة القضائية على الالتزام الأخلاقي للمدققين، حيث توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها ان المحاسبة القضائية تعد من أهم المهن في العالم وأكثرها مستقبلا، كما تقدمت الدراسة بعدد من التوصيات منها إمكانية استخدام المحاسبين القانونيين في عملية التعليم والتدريب في الجامعات والمعاهد والجهات المهنية ذات العلاقة بهدف ادخال المحاسبة القضائية في المناهج الدراسية.

دراسة عبد المجيد ، ومدين (2018) بعنوان (دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية) [3] تمثلت مشكلة الدراسة في ظهور الحاجة الملحة الى المحاسبة القضائية لأهمية دورها في الكشف عن الغش والاحتيال المالي. حيث هدفت الدراسة الى معرفة اثر تطبيق المحاسبة في تعزيز الإفصاح والشفافية، وكذلك اثر المحاسبة القضائية في الحد من الغش والاحتيال المالي، وكذلك أثر المحاسبة القضائية في تدعيم نظام الرقابة الداخلية حيث توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها وجود دور للمحاسبة القضائية في تعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة، ومن التوصيات التي اوصت بها الدراسة ضرورة اصدار القوانين والتشريعات التي تنظم مهنة المحاسبة القضائية، وعقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل لزيادة الوعي بأهمية المحاسبة القضائية.

دراسة حسام ، وهيثم (2018) بعنوان (فاعلية اجراءات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي والاداري، دراسة استطلاعية) [4] تمثلت مشكلة الدراسة في وجود فساد مالي وهو بحاجة الى محاسبين متخصصين للمساعدة في الكشف عن هذا الفساد وإعادة الحقوق الى أصحابها، حيث تهدف الدراسة الى معرفة الدور الذي تسهم به المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي والإداري، ، حيث توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها ان المحاسبة القضائية أصبحت مجال او حقل سريع النمو ضمن مهنة المحاسبة بسبب انتشار حالات الفساد المالي والإداري والممارسات الغير قانونية في الاعمال خصوصا في السنوات الأخيرة، كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة تأسيس هيئة تحت اشراف حكومي تنظم عمل المحاسبين القضائيين ممن يحملون الشهادات والكفاءات وتؤهلهم لممارسة اختصاصهم.

دراسة عوض الله(2018) بعنوان (اثر تطبيق اليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية للحد من الفساد المالي ، دراسة ميدانية) [5] تمثلت مشكلة الدراسة في المشاكل الكثيرة التي تواجه مهنة المحاسبة

جراء قضايا الفساد المالي والإداري مما أدي الى فقد الجمهور ثقته في المهنة. حيث تهدف الدراسة الى معرفة العلاقة بين تطبيق آليات المحاسبة القضائية والحد من مستوى اثار الفساد المالي والعلاقة بين مؤهلات المحاسب القضائي وبين الحد من الفساد المالي. حيث توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها أن هنالك حاجة الى آليات المحاسبة القضائية سواء كان للقضاة أو المراجعين او المحاسبين، كذلك أوصت الدراسة ببعض التوصيات منها ضرورة إنشاء دائرة متخصصة بالمحاسبة القضائية في كل من دوائر المحاكم القضائية وإجراء بحوث إضافية مستقبلية في هذا المجال.

دراسة عادل (2018م) بعنوان (المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي)[6]

تمثلت مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع لعمليات الفساد المالي والذي اصبح يؤرق الكثير من اقتصاديات الدول خاصة النامية منها لما له من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية، حيث هدفت الدراسة الى معرفة دور المحاسب القضائي في الحد من الفساد المالي عندما يكون شاهد خبير، ومعرفة دور المحاسب القضائي في تفعيل إجراءات المحاسبة القضائية، حيث توصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات منها ان للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من ممارسات الفساد المالي وذلك من خلال ما يمكن أن تقدم من مجالات تغطي كافة الممارسات المالية غير الرسمية، ، كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها العمل على تبنى المحاسبة القضائية كمهنة جديدة في مجال المحاسبة من قبل المجالس المهنية في الوطن العربي بصورة عامة والسودان بصورة أخص.

دراسة امنة (2021) بعنوان (الاتجاهات الحديثة فى المراجعة الخارجية ودورها فى الحد من مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية،)[7] تمثلت مشكلة الدراسة فى عدم وضوح الدور الذى تلعبة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر المراجعة ، وتحسين جودة التقارير المالية، حيث هدفت الدراسة الى التعرف على دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر المراجعة ودورها فى تحسين جودة التقارير المالية ، ، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها ان المراجعة المشتركة تقدم رايا محايدا يسمح لها بان تكون اداه فعالة فى اتخاذ القرارات ، ، كما اوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها العمل على تنظيم التاهيل العلمى والعملى للمراجعين بمايذيد من الكفاءة المهنية ، من الاهمية قيام المنظمات المهنية بتطوير معايير الاداء المهنى للمراجعين

يرى الباحثان ان الدراسات السابقة قد تناولت المحاسبه القضائية ودورها فى الحد من ممارسات الفساد المالى والادارى ومنها ماتناول اثرها على الحد من ممارسات المحاسبه الابداعية واثر ذلك على التهرب الضريبي وومنها ماتناول الاتجاهات الحديثة فى المراجعة الخارجية ودورها فى تحسين جودة التقارير المالية كل هذة الدراسات تتفق مع دراسى من جهه وتختلف معها من جهة اخرى حيث تناولت دراستنا أساليب المراجعة القضائية ودورها فى تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة

ثالثا :الاطار المنهجى لأساليب المراجعة القضائية :

مفهوم المراجعة القضائية:

تعتبر المراجعة القضائية أحد فروع المراجعة الحديثة ولديها العديد من المفاهيم تختلف باختلاف وجهات نظر متناوليها حيث يقوم الباحثان بعرض بعض منها فيما يلى:

عرفت بأنها أحد أنواع المحاسبة يقوم على تحليل محاسبي مناسب للمحكمة التي تشكل الأساس في حل النزاعات، كما عرفت بانها نشاط يشمل جمع وتشغيل وتحليل البيانات والتحقق من صحتها بهدف الحصول على الأدلة المتعلقة بالمخالفات والنزاعات المالية والقضائية، واعداد التقرير بالإجراء التصحيحي المناسب. [8]

أساليب المراجعة القضائية:

من أساليب المراجعة القضائية ما يلي: [9]

التدقيق بعد انجاز العمليات وتتمثل بالمراجعة التشريعية والالتزام بالنظم (خاصة بالدوائر الحكومية بالغالب).

إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.

المقابلة الشخصية مع المسئولين.

التحري عن الحقيقة عن طريق التحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها.

استخدام الوصفة العملية أو الطرق المتعارف عليها في أداء الخدمة لكشف مصداقية القوائم المالية.

ويرى كاتب آخر أن الأساليب والتقنيات التي يستخدمها فريق المراجعة القضائية ما يلي: [10]

تحديد مصادر الأموال واستخدامها من خلال الوسائل الآتية:

مدي صحة مستندات القبض والصرف.

معلومات حول العلاقة بين الأطراف في الصفقات ذات المبالغ الكبيرة.

الوثائق الثبوتية للموجودات الثابتة.

إجراء المقابلات مع المدراء التنفيذيين.

الاطلاع على ملاحظات المدقق الخارجي.

مسار المراجعةالقضائية من خلال :

إثبات مصدر الدليل المالي وبيان كيفية حصوله.

ما العلاقة بين الوثائق والشخص الصادرة عنه الوثائق.

هل تم التأكد من صحة الوثائق.

عملية التحليل الزمني من خلال:

إظهار الخلافات أو الجرائم المالية وتحليلها من أجل الوصول إلى صورة واضحة.

عرض التفاصيل الخاصة بالقضية محل التحقيق والنزاع.

المساعدة على التواصل مع توقيت الحالة المرتبطة بالأحداث.

جدول التعقب:

يمكن إستخدامه لإظهار تدفق الأموال من المصرف أو من أسهم شركة معينة إلى شركة أخري أو من شخص لآخر.

يساعد في حالات الكشف عن عمليات غسيل الأموال.

مراقبة الشركة:

لأن مراقبة الشركة بصورة مستمرة وعلنية أو سرية تكون ملاءمة لعدد من الوحدات التي تكون محل الشك.

ومن أساليب المراجعة القضائية أيضاً: [11]

المراجعة التفاعلية وتهدف إلي القيام بالتحريات اللازمة لتحديد الغش والأشخاص المسئولين عن جمع الأدلة للقيام بالدعاوى القانونية.

المراجعة اللاحقة وتهدف إلى:

- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- التأكد من الالتزام باللوائح والتشريعات والقوانين.
- تحديد المخاطر الناجمة من الغش.
- إجراء التحريات اللازمة حيال الشكاوي المقدمة.
- ومن أساليب المراجعة القضائية التي يجب على المراجع القضائي استخدامها: [12]
- الحصول على دليل إثبات واختيار التوقيت المناسب للقيام بذلك.
- المراجعة المستمرة لنشاط الشركة بهدف إيجاد دليل الجريمة أوالخطأ.
- تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفق المخطط الزمني الملائم.
- إختبارات الشمول، حيث تتشتت البيانات الصحيحة وتشمل البيانات الخاطئة.
- نشرات الأسهم لتتمكن من تتبع حركة أسهم الشركة.
- استخدام النماذج المالية للوقوف على رأي الشركة تجاه مختلف أمور الزبائن أو الموردين.
- تدقيق النقطة الحرجة للبحث عن أسباب عمليات الغش.
- تدقيق الصلاحيات لتحديد الانحرافات في العرض.

أنه بجانب ذلك توجد مداخل أخري تستخدم لأغراض المراجعة القضائية والتي منها: [13]

المدخل التفاعلي: Reactive Approach: حيث يستخدم هذا المدخل عند ظهور تقرير يشير إلي حدوث جريمة اقتصادية أو عندما يكون لدي المراجع الفرصة لاختيار بعض العمليات الاقتصادية عند أداء المعاينة الإحصائية حيث لا تستخدم إلا عند إدراك أن الغش والفساد المحتمل قد إرتكب إلا انه إذا ترك فان ذلك يؤدي إلى زيادة الخسائر وتدني فرص استردادها.

المدخل التكتيكي: Tactical Approach: أن التطورات التكنولوجية الحديثة أدت إلى التحول نحو هذا المدخل لاكتشاف الغش وغيرها من التصرفات غير القانونية علما بان هذا المدخل يتضمن أساليب منها أسلوب الاكتشاف الاستقرائي والاكتشاف الاستدلالي. ومن تقنيات وأساليب المراجعة القضائية التدقيق بمساعدة الكمبيوتر حيث أن تنفيذ عملية التدقيق بدون إستعمال تكنولوجيا المعلومات يعد خياراً صعباً، حيث لا يمكن للمدقق تنفيذ عملية التدقيق بسهولة بدون استعمال الكمبيوتر ولاسيما عندما تكون جميع المعلومات المطلوبة لانجاز أعمال التدقيق متوفرة من نظم الكمبيوتر فهي تساعد المراجع القضائي في انجاز العمل بشكل أفضل وسريع، وتحقيق الأهداف المطلوبة بكلفة أقل وتوفر أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر العديد من المزايا منها: [14]

إجراء اختبار تفصيل للمعاملات التجارية وأرصدة الحسابات.

تحديد عدم الانسجام أو الانحرافات الكبيرة.

تمكن البرامج من عمل اختبار عام فضلاً عن اختبار نظام الرقابة في الكمبيوتر وتتضمن برامج المحاسبة الفضائية مجموعتين هما:

برامج استخراج البيانات.

برامج التحليل المالي.

رابعا:الاطار النظرى لجودة للتقارير المالية المنشورة:

مفهوم وأهمية واهداف التقارير المالية المنشورة:

تمثل التقارير المالية وسيلة الادارة الاساسية للتواصل مع الاطراف المهتمة بانشطة المنشاة ، فمن خلال هذة التقارير يمكن لتلك الاطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالى للمنشاة وماحققته من نتائج ، وتعد التقارير المالية مفهوم اشمل من القوائم المالية ، حيث تمثل القوائم المالية الجزء المحورى للتقارير المالية ، ولاتتضمن التقارير المالية جزء القوائم المالية فقط لكن تمتد لتشمل كذلك الوسائل الاخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة او غير المباشرة والتى يتم استخراجها من النظام المحاسبى ، وقد تقوم الادارة بتوصيل المعلومات الى الاطراف الخارجية عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية ، وذلك لان تلك القوائم تخضع لقواعد تنظيمية صارمة ، وتشمل التقارير المالية للمنشاة معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات او تقارير مجلس الادارة والتنبؤات المالية والاخبار ذات الصلة بالمنشاة وتفيد المعلومات التى تقدمها التقارير المالية للاطرا ف المعنية بنشاط المنشاة فى توجيه وترشيد قراراتهم بمايخدم مناشطهم فى ضو امكاناتهم المتاحة [15]

عرفت التقارير المالية المنشورة على انها المعلومات التى تتولد عن النظام المحاسبي فى المشروع بهدف مساعدة المستويات الادارية المتعددة فى اختيار الاهداف وكذلك تقييم اداء الانشطة المختلفة ، كما عرفت ايضا بانها وسيلة النظم المحاسبية فى عرض النتائج وانشطتها فى الوحدة الاقتصادية ، فمثلا يتم عرض نتائج النشاط فى صورة قائمة الدخل والوضع المالي للمنشاة فى صورة قائمة المركز المالي ، ويتم تقديمها الى الاطراف المعنية داخل المنشاه مع القوائم المالية ، والي الاطراف خارج المنشاة لبيان حالة المنشاة لكافة الاطراف التى تتعامل معها [16]

أهمية التقارير الماليةالمنشورة :

للتقارير المالية اهمية كبيرة تبرز من خلال تحقيقها للاتى [17]

المساهمة فى عملية تقيم الاداء الادارى للشركة وتطويرة مستقبلا

عرض المعلومات اللازمة التى تساعد على امكانية التنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار

مساعدة المستثمرين فى المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وتحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة فى عملية الاستثمار

عرض المعلومات التى تمكن من التعرف على القنوات الاستثمارية الملاءمة لتوجيه المدخرات المالية

تحفيض حجم المعلومات المتداولة بطريقة غير سليمة والتى تؤدى الى التخصيص غير الكفء

للموارد المتاحة ويرى باحث اخر ان اهمية التقارير المالية المنشورة تتمثل فى تحقيق الاتى [18]

تساعد التقارير المالية المنشورة بعض مستخدميها فى عمليات التنبؤ المستقبلى بادائها ، كذلك التنبؤ بالعائد المحاسبى المستقبلى والعائد السوقى.

توفر التقارير المالية معلومات ومؤشرات مالية للمستثمرين عن سيولة المنشاءة وربحيتها وخططها المستقبلية

توفر التقارير المالية معلومات الي المستثمرين تساعدهم فى عملية الحكم والتقييم على اداء المنشاة والتنبؤ بادائها المستقبلي .

أهداف التقارير الماليةالمنشورة:

إن التقارير المالية هى المخرج النهائى للعمل المحاسبي، والذي تعرض بموجبة الوحدة معلومات مالية للمستخدمين الخارجيين ، وتكون مفيدة بشكل رئيسى للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنيين الاخرين فى اتخاذ القرارات المتعلقه بتوفير الموارد بالنسبه للوحدة الاقتصاديه لذلك تعمل على [19]

اعداد قوائم او بيانات مالية ذات اغراض عامة لمستخدمين متنوعين بشكل كبير كى يدركو وبشكل افضل كل من الوضع المالي واداء الوحدة.

تركز على مقدمي راس المال ، علي اعتبار ان العديد من المستخدمين الرئيسيين (المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وغيرهم من الدائنين) لا يستطيعون ان يطلبوا من الوحدة ان تقدم لهم معلومات بشكل مباشر ، ويعتمدون على هذه التقارير للحصول على الكثير من المعلومات المالية .

تركز علي الوحدة الاقتصادية (الشركة) حيث تنظر الى الوحدة الاقتصاديه على انها متميزه ومستغلة عن المالكين وان اصول الوحدة الاقتصادية ليست اصول المستثمرين والدائنين ومن ناحية اخرى فان للمستثمرين والدائنين مطالب (حقوق) على شكل حقوق ملكية او حق دين فى اصول الوحدة الاقتصادية.

تقديم معلومات مفيده تساعد فى صنع قرارات منطقية عند اتخاذ قرارات كهذه يهتم المستثمرون فى تقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية فى خلق تدفقات نقدية داخلية ومقدرة ادارة الوحدة الاقتصادية علي حماية وتعزيز استثمارات مقدمي راس المال

مفهوم الجودة :

الجودة لغة: تعني كون الشيء جيد وفعلها الثلاثي (جاد) وعرفت بأنها أصل يدل على كثرة العطا كما عرفت كلمة جودة (quality(في اللاتينية بأنها كلمة مشتقة من (guartes) ويقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحة. والجودة اصطلاحا: عرفت بأنها الكفاءة (efficiency(كما عرفت بأنها الخلو من العيوب أو انجاز الشيء علي الوجة المطلوب عند القيام به للمرة الأولي كما عرفت بأنها التركيز على ادراكات العملاء للجودة ومتابعة التغيرات التي تطرأ على الادراكات.

كما عرفت بأنها تحقيق رغبات وتوقعات العملاء وذلك من خلال تعاون الأفراد في العمل في الشركة.[20] وتعرف الجودة بأنها إجمالي السمات والخواص لمنتج أو خدمة التي تعمل على مقدرتها لتحقيق احتياجات مشمولة أو محددة، تتحدد الاحتياجات المحددة عن طريق العقود، بينما الاحتياجات المشمولة تكون دالة في السوق ويجب أن تتحدد وتعرف، هذه الاحتياجات تشمل الأمن،

والإتاحة، والقابلية للصيانة، والعولية، والاستخدامية، والاقتصاديات، والسعر، والبيئة. ويعرف السعر بسهولة بوحدة نقدية مثل الدولارات، وتعرف الاحتياجات الأخري عن طريق ترجمة السمات والخواص لمنتجات المنتج أو تسليم الخدمة إلى مواصفات، و مطابقة المنتج أو الخدمة مع هذه المواصفات يكون قابلا للقياس ويقدم تعريفا كميا وعمليا للجودة.[21]

مفهوم جودة التقارير المالية:

تعنى جودة التقارير بوجة عام ان تكون المعلومات خالية من الاخطا والتحريف والتزوير والغش وموضوعة بواقعية دون تضخم ، وتعنى الجودة فى هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية والتي تتضمنها التقارير المالية وماتحققة من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك لابد من ان تعد فى ضو مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها [22]

خصائص جودة التقارير المالية:

تتمثل خصائص جودة التقارير المالية فى تلك الخصائص النوعية التى تتمتع بها المعلومات التي تتضمنها والتي تتمثل في:

الملاءمة:ويقصد بها أن تكون للمعلومة المالية القدرة على التنبؤ بالظروف والأحداث المالية المستقبلية في خطوة من خطوات التقليل من مخاطر الاستثمار، وكذلك إمكانية التحقق فمن غير المعقول تحقيق المنفعة من معلومة تعطى صورة وضع مغاير أو مخالف لحدوث الواقعة على المدي القريب أو البعيد. [23]، وعرفت الملاءمة أيضا بمدي تمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية، واتخاذ القرار على أساس معلومات لأحداث في الماضي أو الحاضر من نفس الطبيعة وهذا في الوقت المناسب، لتكون مفيدة فان المعلومة يجب ان تكون ملاءمة لحاجات صناع القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية. [24]

ومن الكتاب من يري أن الملاءمة تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، أي بمعني قدرة المعلومات على أحداث تغيير في اتجاه القرار كما أن المعلومات المحاسبية الملاءمة هي التي تمكن مستخدميها من: [25]

تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب علي الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية

تعزيز التوقعات أو أحداث تغيير في هذه التوقعات وهذا يعني ان المعلومات الملاءمة تؤدى إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة.

تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.:

وحتى تتحقق صفة الملاءمة في المعلومات المحاسبية يجب ان تتوفر فيها الصفات النوعية الفرعية التالية: [26]

القيمة التنبؤية:

يقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية لمنظمة الأعمال أو بقوتها الايرادية، حيث تقدم القيمة التنبؤية معلومات ذات قيمة تنبؤية حول الظواهر الاقتصادية، ويجب الأخذ بنظر الاعتبار القيمة التنبؤية كمؤشر مهم في الملاءمة وفي فائدة القرار.

القيمة التأكيدية:

يقصد بها تمكين متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية ، أو أحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

الأهمية النسبية:أن المعلومات ذات الأهمية النسبية هي تلك التي يؤدي حذفها او تحريفها إلى التأثير علي القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم اعتمادا على التقارير المالية ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية يعتبرها نقطة فاصلة أكثر من كونها خاصية نوعية في المعلومات لكي تكون نافعة

الموثوقية :

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها وتملك المعلومات خاصية والموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنة أو من المتوقع أن تعبر عنه.

ويمكن أن تكون المعلومات ملاءمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها او طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن ان يكون مضللا. [27]

وعرفت لجنة المعايير المحاسبية إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ويتحقق ذلك بتوافر (صدق التمثيل، وقابلية التحقق، والحياد) وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة بالمكملة لخاصية الملاءمة ولتكون المعلومة مفيدة فان المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها. [28]

مكونات الموثوقية:

التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخري التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها ، وهذا على سبيل المثال فالميزانية العمومية يجب ان تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف بأصول والتزامات وحقوق ملكية في المنشأة بتاريخ وضع التقرير، وان غالبية المعلومات المالية عرضة إلى بعض المخاطر من كونها لا ترتقي إلى التمثيل الصادق الذي يفهم أنها تصوره، وهذا ليس عائدا إلى التحيز فيها، ولكن إلي المعلومات الملازمة والمفاصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث في حالات محدده. [29]

الحياد:

وهو عدم التحيز في عملية القياس بان يحدث مايعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر ، بدلا من ان يكون الحدوث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين ، وهكذا فان الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق للخاصية إن المعلومات المتحيزة لايمكن اعتبارها معلومات موثوق بها أو

الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، فالمعلومات قد تكون بدون قصد منحازة نحو اتجاه معين ، ولكنها مع ذلك تكون حيادية ، وان حسن النوايا ليس كافيا لتحقيق حيادية المعلومات بل يجب أن تبنى على الخبرة والحكم المتوازن. (30)

القابلية للتحقق وصدق العرض: تعنى قابلية التحقق أن تكون المعلومة المحاسبية مستقلة عن معدها ومستخدمها ، وتعطى نفس النتيجة حال قياسها من اكثر من شخص، ولكن بنفس طرق القياس التي استخدمت في إعدادها ويشير صدق العرض إلى أن الأرقام المحاسبية تعبر بصدق عن الموارد والأحداث التي تسعي هذه الأرقام إلي عرضها. (31)

خامسا الدراسة الميدانية:

نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة: تم توزيع العينة على سبعة من شركات التأمين السودانية ممثلة في:(شركة النيل الازرق للتامين- الشركة السودانية للتامين- شركة التأمينات المتحدة- شركة التأمينات الاسلامية – شركة النيلين للتامين- شركة شيكان للتامين- شركة االبركة للتامين

إجراءات الدراسة الميدانية:

تخطيط الدراسة الميدانية الهدف منها تحديد محتوي الدراسة الذي يحقق أهدافها،وإثبات فرضياتها وذلك من خلال تحديد محتويات الدراسة ،ومصادر المعلومات ،وأسلوب جمعها من المصادر الميدانية.

مجتمع وعينة البحث:يتكون مجتمع البحث من عينة من العاملين بشركات التأمين السودانية من مدير مالي، نائب مدير مالي، محاسب، مراجع داخلي، مدير ادارة، اخري، تم اختيار عينة عشوائية للباحث من (180) مفردة من ذوي الإختصاص.

تصميم استمارة الدراسة الميدانية:

من اجل الحصول على المعلومات،والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة بهدف معرفة دور اساليب المراجعة القضائية في تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية،وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة، ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

الاستبانة الموزعة والمستلمة لمجتمع البحث:

الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذه الدراسة هي الاستبانة، فقد تم توزيع (180) استمارة استبأنة على مجتمع الدراسة لعينة من العاملين بشركات التأمين السودانية من مدير مالي، نائب مدير مالي، محاسب، مراجع داخلي، مدير ادارة، اخري، الجدول(1) يبين عدد الاستبانة الموزعة،والمستلمة للمجتمَعَ.

الجدول(1)الاستبانات الموزعة،والمستلمة

البيان	العدد	النسبة المؤية
عينة الدراسة: العاملين بالشركات التأمين السودانية		
الاستبانة الموزعة	180	% 100
الفاقد	30	% 16.67
الاستبانة المستلمة	150	% 83.33

المصدر: إعداد الباحثان، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2021م

يوضح الجدول(1) عدد الاستبانة الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة ألاّستجابة (83.33%) وهذا يدل على أن أغلب الاستبانات التي وزعت تم استلامها، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الاحصائية والحصول على نتائج تعمم على مجتمع الدراسة المعني.

الأساليب الاحصائية الوصفية: تم استخدام الأساليب الاحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة، وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة .

الوسط الحسابي : تم استخدام مقياس الوسط الحسابي ليعكس اتجاه إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة أوافق بشدة والوزن 4 لعبارة أوافق ،والوزن 3 لعبارة محايد ،والوزن 2 لعبارة لا أوافق ،والوزن 1 لعبارة لا أوافق بشدة.

استخدام الاحصاء الوصفي، ومربع كاي لاختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

مربع كاي للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات فكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة توفيق العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

القيمة الاحتمالية (Prob) للمعلمة المقدرة مع مستوى المعنوية (5%) فإذا كانت القيمة الاحتمالية اكبر من (0.05) يتم قبول فرض العدم ،وبالتالي تكون المعلمة غير معنوية إحصائياً, إما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

اختبار درجة مصداقية البيانات: ثبات الاختبار بأن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة، واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما علي مجموعة من الأفراد ،ورصدت درجة كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها ،وتم الحصول على الدرجة نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنة مدي الدقة ،والإتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان براون.
- معادلة ألفا-كرونباخ.
- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

- طريقة الصور المتكافئة.
- معادلة جوتمان.

لاختبار مدى توافر الثبات ،والإتساق الداخلي بين الإجابات على العبارات تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرنباخ (Alpha- cronbach) ،وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرنباخ 60%. وقد تم إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها.

أما الصدق فهو أيضاً مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق ،والثبات بين الصفر ،والواحد الصحيح.

في هذه الدراسة تم استخدام طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس، حيث يتم فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات الزوجية، ومن ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية،والزوجية ،وفق الصيغة الأتية: (32)

حيث:

ر: معامل ارتباط بيرسون.

ن: حجم العينة.

مجـ س: مجموع درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مجـ ص: مجموع درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مجـ $س^2$: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مجـ $ص^2$: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

مجـ (س×ص): مجموع حاصل ضرب درجة الإجابات على العبارات الفردية في الإجابات على العبارات الزوجية. وأخيراً حسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان بر، أون بالصيغة الأتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times ر}{1 + ر}$$

أما معامل الثبات فهو يمثل الجذر التربيعي لمعامل المصداقية ألفا كرنباخ، ويتر أوح كل من الصدق والثبات بين الصفر و 100%، فكلما كانت النتيجة قريبة إلى 100% دل ذلك على الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة. الجدول(2) يبين معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة.

الجدول(2): معامل المصداقية ألفا كرنباخ والثبات لعبارات الاستبانة

المحـــور	عدد العبارات	معامل المصداقية ألفا كرنباخ	معامل الثبات
عبارات الفرضية الأولى	10	0.939	0.913
عبارات الفرضية الثانية	10	0.928	0.936
لجميع عبارات الاستبانة	20	0.948	0.959

المصدر: إعداد الباحثان، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2021م

بلغ معامل المصداقية ألفا كرنباخ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (94.8%) فيما بلغ معامل الثبات (95.9%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات ،والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة ، والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الإعتمادية على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة ، وتحليل نتائجها.

سادسا: تحليل عبارات الفرضيات:

الفرضية الاولى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب المراجعة القضائية وملاءمة التقارير المالية المنشورة

الجدول (3)

اختبار مربع كاى لعبارات الفرضيةالاولى:

م	العبارة	مربع كاي	قيمة (T)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	التدقيق بعد إنجاز العمليات يؤدي إلى الوصول لمعلومات محاسبية دقيقة	328.713	62.176	1	000.	4.16	القبول
2	التحري عن الأنشطة غير القانونية يقود إلى الوصول لمعلومات محاسبية أكثر دقة	327.914	87.657	1	000.	4.33	القبول
3	إن إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش يعمل على الوصول لمعلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية	422.419	60.690	1	000.	4.05	القبول
4	إن استخدام النماذج المالية للوقوف على رأي الشركة تجاه مختلف القضايا يؤدي إلى الوصول لمعلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية	389.522	75.533	1	000.	4.97	القبول
5	إن مراقبة الشركة بصورة مستمرة علنية أو سرية تزيد من إمكانية الوصول لمعلومات محاسبية في التوقيت المناسب	334.933	91.907	1	000.	4.18	القبول

م	العبارة	مربع كاي	قيمة (T)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
6	إن تنفيذ عملية التدقيق باستعمال تكنولوجيا المعلومات يساهم في الوصول لمعلومات محاسبية في الوقت المناسب	319.631	63.587	1	000.	4.66	القبول
7	إن تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفق المخطط الزمني الملائم يمكن من الوصول لمعلومات محاسبية يعتمد عليها في اتخاذ القرارات	353.712	86.267	1	000.	4.81	القبول
8	إن القيام باختبارات الشمول للبيانات الصحيحة والخاطئة يؤدي إلى الوصول لمعلومات محاسبية تعين في اتخاذ القرارات	410.751	45.166	1	000.	4.64	القبول
9	إن تدقيق الصلاحيات لتحديد الانحرافات في العرض يزيد من إمكانية الوصول لمعلومات محاسبية عادلة	466.707	94.231	1	000.	4.91	القبول
10	إن التأكد من الالتزام باللوائح والتشريعات يقود إلى الوصول لمعلومات محاسبية عادلة	330.477	70.121	1	000.	4.18	القبول

المصدر: إعداد الباحثان، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2021م

الجدول (3) لاختبار صحة الفرضية القائلة:»توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المراجعة القضائية وملاءمة التقارير المالية المنشورة بشركات التأمين السودانية»تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (328.713– 327.914– 422.419– 389.522– 334.933– 319.631– 353.712 – 410.751 – 466.707 – 330.477) وقيم (T) المحسوبة جاءت كالاتي (62.176 – 87.657 – 60.690 – 75.533 – 91.907 – 63.587 – 86.267 – 45.166 – 94.231 – 70.121) والقيم

الجدولية تقع بين (4.05 – 4.97) وبدرجات حرية (1) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

الفرضية الثانية: «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المراجعة القضائية وموثوقية التقارير المالية المنشورة بشركات التأمين السودانية »

جدول (4)

اختبار مربع كاى لعبارات الفرضيةالثانية:

م	العبارة	مربع كاي	قيمة (T)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	إن التدقيق بعد إنجاز العمليات يؤدي إلى الوصول لمعلومات محاسبية خالية من الأخطاء	323.029	69.644	1	000.	4.77	القبول
2	إن إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش يمكن من الوصول لمعلومات محاسبية خالية من الأخطاء	393.992	66.321	1	000.	4.44	القبول
3	إن التحري عن الأنشطة غير القانونية يساهم في الوصول لمعلومات محاسبية ذات مصداقية	348.236	85.622	1	000.	4.68	القبول
4	إن التأكد من الالتزام باللوائح والتشريعات يؤدي إلى الوصول لمعلومات محاسبية أكثر مصداقية	368.913	76.627	1	000.	4.16	القبول
5	إن مراقبة الشركة بصورة مستمرة علنية أو سرية يعمل على الوصول لمعلومات محاسبية ذات موضوعية	329.215	96.310	1	000.	4.95	القبول

م	العبارة	مربع كاي	قيمة (T)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
6	إن تنفيذ عملية التدقيق باستعمال تكنولوجيا المعلومات يساعد على الوصول لمعلومات محاسبية موضوعية	314.129	64.213	1	000.	4.55	القبول
7	إن تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفق المخطط الزمني الملائم يقود للوصول لمعلومات محاسبية حيادية	366.413	69.849	1	000.	4.78	القبول
8	إن استخدام النماذج المالية للوقوف على رأي الشركة تجاه مختلف القضايا يساعد على الوصول لمعلومات محاسبية حيادية.	694.058	58.615	1	000.	4.54	القبول
9	إن القيام باختبارات الشمول للبيانات الصحيحة والخاطئة يعمل على الوصول لمعلومات محاسبية تعبر بصدق عن الأحداث	338.725	44.619	1	000.	4.97	القبول
10	إن تدقيق الصلاحيات لتحديد الانحرافات في العرض يؤدي إلى الوصول لمعلومات محاسبية تعبر بصدق عن الأحداث	340.713	62.714	1	000.	4.66	القبول

المصدر: إعداد الباحثان، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2021م.

الجدول (4) لاختبار صحة الفرضية القائلة:»توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المراجعة القضائية وموثوقية التقارير المالية المنشورة بشركات التأمين السودانية» تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (323.029 – 393.992 – 348.236 – 368.913 – 329.215 – 314.129 – 366.413 – 366.413 – 694.058 – 338.725 – 340.713) وقيم (T) المحسوبة

جاءت كالاتي (69.644 – 66.321 – 85.622 – 76.627 – 96.310 – 64.213 – 69.849 – 58.615 – 44.619 – 62.714) والقيم الجدولية تقع بين (4.16 – 4.97) وبدرجات حرية (1) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

ملخص نتائج فرضيات الدراسة:

وفيما يلي ملخص لنتائج التحليل الاحصائي الوصفي لجميع فرضيات الدراسة.

الجدول (5)

يوضح ملخص نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لفرضيات الدراسة:

م	فرضيات الدراسة	الانحراف المعياري	قيمة (T)	المتوسط	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	مربع كاي	مستوى المعنوية	النتيجة
3	الفرضية االاولى	1.00	69.952	4.26	% 85.2	عالية جداً	329.461	0.000	قبول
4	الفرضية الثانية	1.28	91.452	4.37	% 87.4	عالية جداً	401.396	0.000	قبول

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

يلاحظ من الجدول (5) الذي يوضح ملخص نتائج التحليل الوصفي لفرضيات الدراسة،

الفرضية الاولى: التي تنص على « توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المراجعة القضائية وملاءمة التقارير المالية المنشورة بشركات التأمين السودانية « نجد أن اغلبية المبحوثين يوافقون على جميع عبارات الفرضية الاولى وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد انه اكبر من الوسط الفرضي (3) حيث بلغ متوسط اجابات المبحوثين على جميع العبارات (4.26) ونسبة الاهمية بلغت (85.2%) وقيمة مربع كاي (329.461)، وقيم (T) المحسوبة (69.952) ومستوى المعنوية (0.000) وذلك يدل على وجود فروقات ذات دلالة احصائية مما يؤكد أن فرضية الدراسة الثالثة قد تحققت.

الفرضية الثانية: التي تنص على «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المراجعة القضائية وموثوقية التقارير المالية المنشورةبشركات التأمين السودانية « نجد أن اغلبية المبحوثين يوافقون على جميع عبارات الفرضية االثانية وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد انه اكبر من الوسط الفرضي (3) حيث بلغ متوسط اجابات المبحوثين على جميع العبارات (4.37) ونسبة الاهمية بلغت (87.4%) وقيمة مربع كاي (401.396)، وقيم (T) المحسوبة (91.452) ومستوى المعنوية (0.000) وذلك يدل على وجود فروقات ذات دلالة احصائية مما يؤكد أن فرضية الدراسة الرابعة قد تحققت.

الخاتمة :

تعتبر المراجعة القضائية احد علوم المراجعة الحديثة التى ظهرت في العصر الحديث بسبب تفشي ظواهر الغش والفساد المالي والاداري ، لذلك كان لابد من التطرق الي اساليبها التي تستخدم لمكافحة ذلك الفساد ومدى تاثيرها علي جودة التقارير المالية المنشورة باعتبارها احد اهم الادوات التي يستخدمها مستخدمو تلك التقارير في تحسين قراراتهم الاستثمارية 0

النتائج:

- من خلال الدراسة النظرية والميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية:
- ساهمت أساليب المراجعة القضائية في تحقيق ملاءمة التقارير المالية المنشورة فى شركات التأمين السودانية
- مكَّنت أساليب المراجعة القضائية من تحقيق موثوقية التقارير المالية المنشورة فى شركات التأمين السودانية.
- أن المراجعة بعد انجاز العمليات أدي إلي الوصول لمعلومات محاسبية دقيقة فى شركات التأمين السودانية.
- ان تنفيذ المراجعة باستخدام تكنلوجيا المعلومات وفقاً لأساليب المراجعة القضائية ساهم في الوصول لمعلومات محاسبية موضوعية فى شركات التأمين السودانية
- ان التاكد من الالتزام باللوائح والتشريعات ضمن أساليب المراجعة القضائية أدى الى الوصول لمعلومات محاسبية اكثر مصداقية فى شركات التأمين السودانية.

التوصيات:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحثان بما يلي:

- أهمية قيام شركات التأمين السودانية بالمراجعة بعد انجاز العمليات للوصول لمعلومات محاسبية دقيقة.
- تحرى شركات التأمين السودانية عن الانشطة غير القانونية للوصول لمعلومات محاسبية اكثر دقة.
- التاكد من التزام شركات التأمين السودانية باللوائح والتشريعات للوصول لمعلومات محاسبية ذات مصداقية.
- اجراء شركات التأمين السودانية الفحص لتحديد المخاطر للوصول لمعلومات محاسبية خالية من الاخطاء.
- أهمية أن تقوم شركات التأمين السودانية باختبارات الشمول للبيانات الصحيحة والخاطئة للوصول لمعلومات محاسبية تعبر بصدق عن الاحداث.
- مراجعة شركات التأمين السودانية للصلاحيات وتحديد الانحرافات فى العرض للوصول لمعلومات محاسبية تعبر بصدق عن الاحداث.

المصادر والمراجع

(1) كبري محمد طاهر، سوسن أحمد سعيد، دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب المحاسبة الابداعية وأثره في مكافحة التهرب الضريبى، (مجلة جامعة جيهان- اربيل العالمية، العدد الثاني، 2018).

(2) منال ناجي صالح، المحاسبة القضائية ودورها في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدي العاملين في مهنة التدقيق، دراسة عينة من مراقبي الحسابات ، (مدينة الموصل، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والخمسون، 2018)

(3) عبد المجيد عبد الرحيم على العجب، مدين محمود اسماعيل ، دور المحاسبة القضائية في تعزيز الثقة في القوائم المالية (مجلة جامعة شندي- العدد السابع عشر، 2018) .

(4) ، حسام حسن هاشم ، هيثم صاحب سعيد ، فاعلية إجراءات الحاسبه القضائية في مكافحة الفساد المالي والإداري، دراسة استطلاعية، (مجلة الإدارة والاقتصاد ، السنة الحادية والاربعون، العدد مائة وسبعة عشر ، 2018).

(5) عوض الله جعفر الحسين ، اثر تطبيق اليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية للحد من الفساد المالي- دراسة ميدانية، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية/ ملحق (1)، 2018) .

(6) عادل صلاح الدين محمد نور الخضر، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل غير منشورة،2018).

(7) امنة حجازي عبد الله حجازي ، الاتجاهات الحديثة في المراجعة الخارجية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية (جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ،رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة ، غير منشورة ، 2021).

(8) محجوب عبد الله حامد، مدى تطبيق المراجعة القضائية في فصل الدعاوى والنزاعات الخاصة بالمخالفات المالية في المحاكم السودانية. دراسة ميدانية استكشافية (مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية المجلد الواحد والعشرون، العدد الثاني ، 2017) ص 383.

(9) مقداد احمد الجيلي، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، (جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، العدد مائة وسبعة، المجلد الرابع والثلاثون ، 2012) ص ص 18 - 19.

(10) صبيحة برزان، وقيس مكى خلف، دور أساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات الغش والتلاعب، (الجامعة المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة التاسعة والثلاثون، العدد مائة وثمانية،2016) ص ص 225 - 226.

(11) عبد المجيد عبد الرحيم ، مدين محمود اسماعيل ، مرجع سابق ص ص 114 – 115

(12) طارق عبد المحسن جاسم، اهمية المحاسبة القضائية في كشف المخالفات المالية وتحديد المسئول عنها، دراسة حالة في احدى المحاكم العراقية (مجلة ابحاث ميسان ، المجلد الثالث عشر ، العدد الخامس والعشرون ، 2007) ص ص 349 - 350

(13) محجوب عبد الله حامد ، مرجع سابق ص 393

(14) موسى بشير محمد نور، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالى والادارى، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل غير منشورة،2018) ص 66.

(15) حاتم خالد عبد الكريم محمد، قصور التقارير المالية المنشورة واثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية، (السودان ، جامعة شندى ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه في المحاسبه والتمويل ، غير منشوره، 2010) ص ص -111 112.

(16) سماح على العوض عجبنا، الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية واثرها على جودة التقارير المالية، (السودان ،جامعة النيلين ،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2018) ص 43.

(17) الصادق محمد ابراهيم عبد الرحمن ، 2020 ، الانشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها فى تحقيق جودة التقارير المالية (السودان جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، 2020) ص ص 98 - 99 .

(18) عبد الرحمن عادل، خليل عثمان، دور المراجعة التحليلية فى تحقيق جودة التقارير المالية (مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين ، المجلد 10 ، العدد 40 – 2 ، 2018) 220 - 221.

(19) نائله فتحى زكريا، 2014 ، استخدام التقارير الماليةلتقييم الشركات بغرض الاستثمار (جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، قسم المحاسبه ، رسالة دكتوراه فى المحاسبه ، 2014) ص ص 45 46-.

(20) بشير صالح محمد خير، دور جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، (السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة في الفلسفة في المحاسبة والتمويل،2017) ص 62.

(21) دار يستر فيلد ، ترجمة ومراجعة سرور على ابراهيم سرور ، تقديم عبد الله بن عبدالله العبيد، الرقابة على الجودة (القاهرة: الناشر المكتبة الأكاديمية 1995) ص ص 25 - 26.

(22) سهير الطنملي ، دور حاكمية المؤسسية فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية، (بنها ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة بنها ، كلية التجارة ، العدد2 ، 2011) ص 357.

(23) محمد أمين لونيسة، تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة العلوم المالية، (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية،2017) ص 150.

(24) صلاح حواس صلاح ، التوجة الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثرة على مهنة التدقيق، (الجمهورية الجزائرية ، جامعة الجزائر ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2008) ص 7.

(25) احمد علاء سلامة،المحاسبة الدولية (القاهرة ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، 2018) ص 33.

(26) سيرون كريم عيسي ، احمد برهان موسي ، اثر تغيير مبداء القياس المحاسبى ضمن الاطار المفاهيمى على جودة التقارير المالية ، دراسة لاراء عينة من المحاسبين القانونيين ومراقبى الحسابات (العراق: مجلة جامعة صبهان ، اربيل الفلمة ، اصدار خاص العدد الثانى ، 2018) ص 298.

(27) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم ، 2005) ص 90.

(28) انتصار حسين علي عبد الله، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية، (رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، 2016) ص 144.

(29) يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، 2001 ، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملى لمعايير المحاسبة الدولية (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، شارع الجامعة الاردنية ، 2001) ص78.

(30) ديلمي ناصر الدين، دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، (الجمهوية الجزائرية: سطيف، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2018) ص 116.

(31) حاتم خالد عبد الكريم محمد مرجع سابق ص 191

(32) عدنان بن ماجد وآخرون، مبادئ الإحصاء والاحتمالات، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود ، 1991) ص 129.

نشأة وتطور قطاع الطاقة الكهربائية فى السودان
(دراسة تحليلية)

أ.نهـــى حســـن حـــاج عبـــد الله
باحثة- جامعة النيلين

أ.د. صديـــق ناصـــر عثمـــان
كلية تقانة العلوم الرياضية والاحصاء
جامعة النيلين

مستخلص:

تهدف الدراسة لتتبع نشأةوتطور قطاع الطاقة الكهربائية في السودان من خلال رؤية تحليلية لهذا القطاع المهم والحيوي ، تنبع أهمية الدراسة من كونها تعمل على تسليط الضوء على واحد من المقطاعات المهمة والإستراتيجية في السودان ، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي بغية الوصول إلى نتائج والتي منها : قطاع الطاقة الكهربائية في السودان من أقدم القطاعات المهمة والاستراتيجية في السودان ، قطاع الطقاقة مر بعدد من المراحل في السودان ، وشهد قدر من التطور والنماء ، قطاع الطاقة في السودان يحتاج للمزيد من الجهد لتغطية مناطق السودان المختلفة ، وذلك لأن الطاقة والحصول عليها مشروع ويجب على الدولة توفيره.

Extract:

The study aims to track the emergence and development of the electric power sector in Sudan through an analytical vision of this important and vital sector. Electricity in Sudan is one of the oldest important and strategic sectors in Sudan. The energy sector has gone through a number of stages in Sudan, and has witnessed a degree of development and growth. The energy sector in Sudan needs more effort to cover the different regions of Sudan, because energy and obtaining it is a project and the state must provide it.

الطاقة الكهربائية في السودان:

الطاقة من أهم عوامل التنمية - و تلعب دوراً رئيسياً في التغير الاجتماعي و الاقتصادي. حيث نجد أن هنالك علاقة مباشرة بين استهلاك الطاقة ومستوى التنمية، و بين التنمية و الإنتاج . و لتحسين المستوى المعيشي في الدول النامية أشار :

(Open Show 1978)[1] إلى ضرورة التنمية الاقتصادية و التي تقاس بمستوى الدخل القومي الذي يعتمد على الزيادة في استهلاك الطاقة ،وإذا أخذنا السودان كمثال لتوضيح علاقة الطاقة بالتنمية نجد أن العائد الاقتصادي لكثير من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في السودان يعتمد على توفير مصادر الطاقة بانتظام.

عرف الإنسان القدرة التي تعرف بأسم الكهرباء منذ اكثر من 2000 سنة فقد أطلق الإغريق القدماء تسمية الإلكترون على القدرة تتولد من حك الكهرمان ، حيث يجذب إليه الأشياء الخفيفة أليه ، ولكن أحدا لم يفكر فى استغلالها الا في النصف الاول من القرن الثامن عشر عندما اكتشف (ميشيل فاردای الإنجليزي في عام 1831م ان فى الإمكان نقل القدرة المتولدة فى سلك وقد استفادة من قوانين اليد اليسرى واليمنى ، وهذا ما تم تطبيقه مستقبلاً في صناعة المولد الكهربائي ، وصناعة الموتور الذى يعمل بالكهرباء .... وأول تجربة كانت عام 1855م بصناعة المولد بموتر فى وقت واحد واسماه بالدينمو.

مما لاشك فيه إن تحريك الاقتصاد الوطني في البلاد يحتاج للطاقة الكهربائية ، كما وان تقسيم البلاد في إطار الحكم الفدرالي يتطلب مشاريع لتنمية الولايات مما يؤكد الاحتياج لهذه الطاقة . ويقدر نمو الطلب على الطاقة الكهربائية في السودان في الفترة 1990- 2010 بحوالي 11.8 % سنويا أي انه سينمو من 1700 قيقاواط / ساعة عام 1990 إلى 15.500 قيقاواط / ساعة عام 2010 ، بينما سينمو الطلب على الحمولة من 270 ميقاواط إلى 2000 ميقاواط في نفس الأعوام المذكورة . إن حاجة الاقتصاد الوطني للطاقة عموما والطاقة الكهربائية بوجه خاص لا يحتاج إلى برهان ، بل ننصرف إلى التأكيد على وجوب منح الكهرباء أولوية قصوى من بين وسائط تحريك الاقتصاد الوطني ، واذا ما تم تغذية ميزان الطاقة الكهربائية بالمصادر المحلية واستغلال المصادر المتاحة التى تزخر بها البلاد مثل مساقط المياه والتي يصل تقدير المتوفر منها اكثر من (3000 ميقاواط) يشغل منها حوالي 10% فقط إضافة إلى المصادر البترولية التي اكتشفت في اكثر من منطقة، والسودان يزخر ايضاً بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ،لحلت مشكلة الطاقة الكهربائية في الريف والحضر والمناطق النائية . وفى ظل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد يرى إن ذلك سيمكن من تخفيض تكلفة توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية ، ويوفر الطاقة التي تضمن التنمية المستدامة وذلك اعتماداً على المصادر المحلية مع رفع كفاءة ما هو قائم من منشآت توليد وشبكات نقل وتوزيع عن طريق برامج التأهيل واعادة التعمير ، وذلك بالشكل الذي يحافظ على سلامة البيئة من التلوث الناشئ عن التوليد في المحطات الحرارية التي تعتمد على حرق الوقود الاحفورى. وضع قطاع الطاقة فى مقدمة مشروعات التنمية ، ووفرت له من الإمكانيات النصيب الأكبر وقد تم اتخاذ برامج إصلاحية متتالية فى المدى القريب والبعيد وهى مازالت مستمرة ، هدفت إلى إعادة الهيكلة وتنظيم وترقية الأداء العام ، وقد هدف البرنامج الاسعافى والذي يتضمن بالإضافة إلى- التوليد الجديد تأهيل محطات التوليد بالشبكة القومية والولايات لاعادة السعات المركبة بتلك المحطات ، وبالإضافة إلى ذلك السياسة العامة التي تم اتخاذها لزيادة التوليد الكهربائي بالبلاد والتي فتحت المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار فى مجال التوليد الكهربائي بمختلف صيغ الاستثمار المعروفة عالمياً . وفى ذلك فقد تم أعداد قانوناً عاماً بموجبه تم فك احتكار الدولة- ممثلة في الهيئة القومية للكهرباء كما تم تعديل قانون تشجيع الاستثمار ليتضمن بعض الحوافز المشجعة للاستثمار في هذا القطاع وحيث إن السودان زاخر بإمكاناته وموارده الطبيعية لانتاج الكهرباء والتي كان لها الحافز الأكبر في تشجيع الاستثمار، فقد اكتملت الدراسة الفنية لعدد من المشروعات والتي تم أعدادها بواسطة كبرى الشركات الاستشارية في هذا المجال إذ تبلغ مجمل طاقته الإنتاجية (10 ألف ميقاواط) من الطاقة المائية في نهر النيل وفروعه الرئيسية هذا بالإضافة إلى النهضة التي تشهدها صناعة البترول في السودان وما يمكن إن تدفع به نحو تطور وتنمية إنتاج الطاقات الأخرى .

إنتاج الكهرباء النشأة والتطور:

عرفت الكهرباء لاول مرة في السودان عام 1908م بتركيب مولد بطاقة(100 كيلو واط) في منطقة برى بالخرطوم بهدف إمداد المصالح الحكومة وبعض المساكن الحكومية ، ثم رفعت الطاقة إلى(500 كيلو واط) وبازدياد الطلب تعاقدت حكومة السودان في عام 1925م مع مجموعة من الشركات البريطانية والتي أنشأت شركة النور والطاقة السودانية والتي تعنى بتوليد وتوزيع الكهرباء إضافة إلي خدمات المياه والموصلات داخل العاصمة المثلثة

(الخرطوم – أم درمان – الخرطوم بحري) وذلك لمدة ثلاثين عام. وبموجب ذلك ارتفعت سعة محطة برى إلى 3.000 كيلو واط .

فى عام 1952م اشترت حكومة السودان اسهم شركة النور والطاقة السودانية ، مع استمرار الشركة في إدارة هذه المنشأة وقد وضعت خطة لتطوير محطة برى بتركيب أربعة مولدات بخارية تم تشغيلها واستمرت شركة النور والطاقة السودانية حتى بعد استقلال السودان فى عام 1956م وفى عام 1960م صدر قانون الإدارة المركزية للكهرباء والمياه التابعة لوزارة الأشغال وقد عمت خدمات الكهرباء والمياه المدن الكبرى فى البلاد (ودمدنى –عطبرة –بورتسودان).

فى عام 1962م بدء تشغيل اول محطة كهرباء مائية فى الجزء الايسر من خزان سنار بسعة خمسة عشر ميقاواط علماً بأن هذا الخزان شيد اساساً فى عام 1925م لرى مشروع الجزيرة ، ومع هذه المحطة بدات خطوات انشاء شبكة النيل الازرق (BNG) بخط نقل مفرد بجهد (115 كيلو فولت) ليربط بين سنار-ودمدنى –الخرطوم .وفى عام 1964م تم انشاء محطة كهرباء خزان خشم القربة على نهر عطبرة بسعة (13 ميقاواط) فى عام 1966م صدر قانون الهيئة المركزية للكهرباء والمياه لتحل محل الادارة المركزية للكهرباء والمياه فى جميع انحاء السودان وذلك بضم المحطات التابعة لوزارة الاشغال بقدرة كلية (198ميقاوات) لخدمة (130) مدينة وقرية . وفى عام 1971م تم قيام محطة توليد الروصيرص التى ربطت بخط مزدوج جهد (220كيلو فولت) مع الخرطوم ماراً بالمحطات الفرعية (سنار التقاطع – مارنجان – كيلو 10) ومد خط (10 كيلو فولت) الى ربك وميناء الشريف والفاو ، كأكبر محطة توليد مائية والتى بدأت بثلاثة توربينات (Turbines) بسعة 90 ميقا واط . وفى عام 1975 تم تكوين الهيئة العامة للكهرباء والمياه لتحل محل الادارة المركزية للكهرباء والمياه . فى عام 1984م تم الفصل بين الهيئتين الكهرباء والمياه لتصبح كل هيئة متخصصة فى مجالها ، وصدر قانون الهيئة القومية للكهرباء واصبحت تشرف على ادارة شبكة النيل الازرق التى تضم محطات التوليد المائى فى الروصيرص وسنار ، بالاضافة الى محطات التوليد الحرارى الموجودة داخل العاصمة فى كل من برى والخرطوم بحرى وكيلو عشرة وحلة كوكو زائداً محطة توليد ودمدنى الحرارية ، والشبكة الشرقية التى تضم (محطة توليد كهرباء خشم القربة مائية ،ديزل بالاضافة الى محطة كسلا ديزل) التى تغذى المنطقة الشرقية بالاضافة الى ذلك قامت ادارة كهرباء الاقاليم والتى تضم العديد من المدن فى مختلف انحاء القطر الشاسع والتى تبلغ الثلاثة عشر مدنية . أسندت للحكومات الاقليمية الاشراف على خدمات الكهرباء والمياه فى اقاليمها على ان تقوم الهيئة القومية للكهرباء بوضع برامج قومية وخطط تنمية الكهرباء فى كل البلاد وتقديم المساعدات الفنية الاستشارية اللازمة للاقاليم وفى عام 1985م ارجع الاشراف على

خدمات الكهرباء فى الاقاليم الى الهيئة القومية للكهرباء . وفى عام 1989م تم وصل الشبكتين النيل الازرق والشرقية لتصبح بأسم الشبكة القومية ، حيث اصبحت تغطى ولاية الخرطوم واجزاء واسعة من الولاية الوسطى وجزء من الولاية الشرقية .

تتكون الشبكة القومية للكهرباءمن:

1/ شبكة النيل الازرق (Blue Nile Grid- BNG) حيث تمتد من الروصيرص الى سنار فالخرطوم محازية للنيل الازرق، ومن سنار الى ربك ، ومن سنار الى ميناء الشريف (السوكى) 2/ الشبكة الشرقية (Eastern Grid - EG) والتى تمتد من ودمدنى الى الفاو فالقضارف ومن ثم كسلا . ويضاف الى ذلك اى منطقة فى البلاد تنشأ فيها خطوط نقل بجهد (66 كيلو فولت) او اعلى .تبلغ السعة الكلية المركبة للتوليد المائى بالشبكة القومية للكهرباء 622 ميقاواط علماً بأن هنالك مصدرين رئيسيين للتوليد الكهربائى بالشبكة القومية للكهرباء هما :

التـــوليـــد المـــائـــى :

تتم الاستفادة من طاقة الوضع (مساقط المياه) وهى طاقة ميكانيكية تتحكم فيها كمية المياه اومايعرف بالضاغط المائى اى المسافة الراسية التى تسقط فيها كتلة الماء وتعرف اصطلاحاً بالمسقط ، ففى اثناء سقوط الماء يتم تحويل طاقة الوضع الى طاقة حركية لتدوير التوربين المائى لانتاج الكهرباء ، والكهرباء المنتجة بهذا الشكل تعرف بالطاقة الكهربائية . المساقط المائية اما ان تكون طبيعية كما فى المناطق الجبلية او اصطناعية عن طريق حجز المياه امام السدود، وتندرج تحت هذه الطريقة ايضاً انتاج الطاقة من حركة المد والجزر(طاقة الامواج). ويتم تخزين الطاقة المائية عن طريق الضخ وهو مايعرف بـ (Pumped Storage) تولد الطاقة الكهربائية من المصادر المائية فى السودان من خزاني الروصيرص وسنار على النيل الازرق وخزان خشم القربة على نهر عطبرة حيث تبلغ السعة المركبة بهذه الخزانات (3.7 ميقاواط) والتى تمثل حوالى 49 % من السعة الكلية المركبة بالشبكة القومية . يرى البعض ان لتوليد الكهرباء من المصادر المائية بعض المزايا هى :

عند انتهاء فترة التقويم الاقتصادى والتى تكون عادتاً مابين 20 الى 30 سنة يصل استهلاك التوليد الحرارى نسبة تزيد عن 80% فيما يقل الاستهلاك الكلى لمنشأت الطاقة الكهربائية المائية عن نسبة 20% .لمشروعات الطاقة الكهربائية المائية العديد من الفوائد الاخرى كالزراعة والملاحة وضبط الانهار وتحسين المناسيب للرى بالطلمبات وتقليل حدة الفيضانات وزيادة انتاج الثروة السمكية وتحسين بيئة المنطقة ورفع مقدراتها السياحية .

مشروعات الطاقة الكهربائية تشغل قدراً كبيراً من المواد المحلية فى تشييد السدود .

نسبة الاحتياجات للعملة الاجنبية تقل بمشروعات الطاقة الكهربائية المائية بالنسبة لمتطلبات البدائل الاخرى .

يحتاج تشييد مشروعات الطاقة الكهربائية المائية الى اعداد ضخمة من العاملين ونوعيات واسعة من المهن مما يوسع من فرص التشغيل للعمالة . الطاقة الكهربائية المائية من انواع الطاقة النظيفة - وهى متجددة وان تم استغلالها فى توليد الطاقة الكهربائية يعنى توفير البدائل المستهلكة لصالح مستقبل الانسانية . المنشأت المائية تحسن من الاوضاع البئية فى كثير من الاحيان وتكسبها جمالاً وترفع من امكانياتها السياحية والترفيهية .

ومن جانب اخر فان البعض يعدد عيوب التوليد المائى والتى تتمثل فى الاتى :

- ان حجز المياه بواسطة السدود يتسبب فى بعض الاضرار البيئية التى منها :
- غمر الاراضى بالمياه
- تهجير المواطنين
- تغير البيئة الطبيعية للمنطقة
- زيادة الاطماء والفاقد من المياه نتيجة للتبخير

التكلفة الابتدائية لأنشاء مشروعات الطاقة المائية كبيرة كما ان الفترة الزمنية بين التنفيذ والانتفاع من المشروع وهو مايعرف بأسم : (Lead Time) فترة طويلة .

ان موقع السدود التى بها محطات انتاج طاقة كهربائية تمليها عوامل جغرافية وجيولوجية وطبوغرافية ، لذا يلاحظ ان معظم السدود القائمة والمقترحة بعيدة عن مراكز الاستهلاك الرئيسية فى وسط السودان مما يعنى تكلفة كبيرة لخطوط نقل الكهرباء .

بالرغم من هذه العيوب فأن مزيا الطاقة الكهربائية تجعلها المصدر الرئيس لانتاج الطاقة المتجددة فى المستقبل المتطور خاصة وان السودان لم يستغل من امكانياته المتاحة فى مجال التوليد المائى الآ جزءاً يسيراً. ولكن ولظروف السودان الطبيعية وفى الوقت الحالى فأن كمية العرض من التوليد المائى يتناسب عكسياًمع كمية الطلب الكلى للكهرباء حيث يتدنى التوليد المائى (الفترة الحرجة) وهى الفترة من مارس وحتى سبتمبر، حيث تقل واردات المياه من الهضبة الاثيوبية فى فصل الصيف من مارس حتى يونيو مما يترتب عليه قلة تصريف المياه عبر ابواب الخزانات مما يؤدى الى شح فى توليد الكهرباء ، اما فى فصل الخريف من يوليو حتى سبتمبر فأن واردات المياه تكون كبيرة مما يستوجب فتح ابواب الخزنات مما يؤدى الى تقارب منسوب المياه امام وخلف الخزان والذى ينتج عنه تدنى توليد الكهرباء اضافة الى مشاكل الاطماء وكتل الخشب الواردة مع مياه الفيضان مما يفسر التباين الكبير بين السعة التصميمية (للعنافات) المائية والاداء الفعلى لها خلال تلك الفترة .بينما يرتفع التوليد نسبياً فى باقى العام خاصة فى فصل الشتاء حيث يتناقص الطلب الكلى على الكهرباء.

التـوليـد الحـرارى :

حيث يتم تحويل الطاقة الحرارية الى طاقة حركية لادارة ماكينات التوليد الكهربائى والذى يمتاز بالثبات النسبى فى توليده للكهرباء ولكن من اهم عيوبه التلوث الناتج عن الدخان الذى تنفثه ماكينات التوليد الحرارى حيث ينبعث حوالى (1.140 طن) من غاز ثانى اكسيد الكربون عند انتاج وحدة قيقاواط ساعة سنوياً . تبلغ السعة المركبة للتوليد الحرارى بالشبكة القومية للكهرباء 315 ميقاواط تمثل حوالى 51% من السعة الكلية والمركبة بالشبكة . وينقسم التوليد الحرارى فى السودان الى ثلاثة انواع هى :

التوليد البخارى :

حيث يتم التوليد بعنافات بخارية بسعة مركبة 180 ميقاواط تمثل حوالى 29% من السعة الكلية المركبة بالشبكة القومية وحوالى 57%من السعة المركبة للتوليد الحرارى بالشبكة القومية .

التوليد بألآت الديزل :ـ

حيث تبلغ السعة المركبة لآلات الديزل (Diesel Engines) حوالى 68 ميقاواط تمثل حوالى 11% من السعة الكلية المركبة بالشبكة القومية وحوالى 21.5% من السعة المركبة للتوليد الحرارى بها .

التوليد الغازى:

حيث يتم التوليد من عنافات غازية (Gas Turbines) سعة مركبة 68ميقاواط تمثل حوالى 11% من السعة الكلية المركبة بالشبكة القومية وحوالى 21.5%من السعة المركبة للتوليد الغازى بها .

جدول رقم (1)

جدول محطات التوليد داخل الشبكة القومية للكهرباء لسنة 2003

المحطة		تاريخ التركيب	عدد الوحدات الطاقة المركبة	قدرة الوحدة الطاقة المتاحة	القدرة الكلية	
التوليد المائى						
الروصيرص		1989/72	7	40	280	228
سنار		1962	2	7,5	15	14,5
القربة – التوربينات		1964	2	3	6	6
القربة – الطلمبات		1964	3	2,2	6,6	6,6
المجموع					307,6	244,7
التوليد البخارى						
بحرى الحرارية (2.1)	د. شريف الحرارية	1984	2	30	60	58
بحرى الحرارية (4.3)	1994	2	60	120	119	
المجموع					180	177
توليد الديزل						
برى (9-10-11-12)		1983	4	10	40	32

المحطة		تاريخ التركيب	عدد الوحدات الطاقة المركبة	قدرة الوحدة الطاقة المتاحة	القدرة الكلية	
برى(13-14)		1990	2	10	20	14
خشم القربة (1)		1984	1	3	3	2,5
خشم القربة(2-3)		1990	2	3,5	7	3
كسلا(1-2-3-4)		1982	4	1	4	2
كسلا(5)		1990	1	3,5	3,5	3
المجموع					77,5	56,5
التوليد الغازى						
بحري الغازية(1)	د. شريف (الغازية)	1993	2	18	36	30
بحري الغازية(2)		2	25	50	38	
كيلو(10)الغازية		1969	1	15	10	0
برى الغازية		1985	1	15	15	0
كوكو الغازية		1986	1	10	10	0
كوكو الغازية		1986	1	13	13	9
المجموع					134	77
المجموع الكلى					699,1	555,2

المصدر : الهيئة القومية للكهرباء – ادارة التخطيط

ملاحظة : نجد إن محطتي برى خارج الخدمة حالياً وذلك بسبب نشوب حريق أدى إلى تدمير كامل لمحطات برى عام 2003، وليس هناك أمل في أعادتهما إلى الخدمة وذلك بسبب تكاليف إعادة التأهيل والصيانة .

مشاريع الطاقة الكهربائية في السودان:

بدأت الكهرباء فى السودان بوحدات صغيرة كما ذكرنا وبتقدم وتطور العالم وصناعة الكهرباء أنشأت شركة النور والطاقة فى عام 1952م محطات فى المدن الكبيرة . وفى عام 1956م انشئتاول محطة للكهرباء فى السودان بوحدات ديزل وبخار واستمر تطوير صناعة الكهرباء عندما تحولت الشركة الى هيئة عامة لكهرباء والمياه لوضع الخطط والبرامج والميزانيات لاستحداث وسائل وطرق تطوير صناعة الكهرباء وخلال هذه

الفترة - وتتبعا للطلب المتزايد للكهرباء بدأت مشاريع الكهرباء منذ عام 1966م بمشروع الطاقة الاول وصولاً الى مشروع الطاقة الرابع فى عام 1984م والذى بموجبه وضعت خطة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لمستقبل الكهرباء فى السودان واعدت دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع .

الخطة التي وضعت لمستقبل الطاقة في السودان:

تقوم الهيئة من حين لاخر وبالاستعانة بمستشارين لهم خبرة فى مجال الكهرباء بإجراء دراسات الجدوى لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة . وقد تم اعداد الكثير من الدراسات لانارة العديد من المدن خارج نطاق الشبكة والقومية وكذلك تمت دراسات لمد الاقاليم الجنوبية بالكهرباء والاستفادة من موارده الذاتية من مصادر المياه لاستغلالها فى توليد الكهرباء . اما فى المجال العام ثم اعداد الخطة بعيدة المدى لمقابلة الطلب على الطاقة والحمولة الكهربائية حيث ثم مقارنة هذا الطلب مع القدرات المتوقعة كما هو موجود من مولدات مائية وحرارية على مدار العام ، والحصول على ماسيكون متاحاً منها فى كل سنة من سنوات الخطة ثم اقتراح برنامجاً زمنياً لاضافات جديدة فى المدى القصير والمتوسط والبعيد (1-2-5) الوضع الراهن والمستقبلي للطاقة الكهربائية . تبلغ سعة التوليد الكهربائى المركبة فى العام 1997م فى الشبكة القومية حوالى 622 ميقاواط ، منها 307ميقاواط مائى فى خزانات الدمازين وسنار وخشم القربة ، اضافة إلى 315 ميقاواط حرارى فى العاصمة القومية (بحرى الحرارية وبرى وكوكو وكيلو 10) وخشم القربة وكسلا . كما بلغت السعة المركبة فى الولايات البعيدة من الشبكة القومية 124 ميقاواط فى كل من بورتسودان ووادى حلفا ودنقلا وكريمة وعطبرة وشندى والفاشر ونيالا والجنينة والابيض وام روبة وكادقلى وجوبا وملكال وواو.

اما فى العام 1998م تقدر الحمولة القصوى فى الشبكة القومية بحوالى 400ميقاواط ، بينما تقدر السعة المتاحة فى التوليد المائى مابين 140الى 80 ميقاواط ، ومن التوليد الحرارى البخارى حوالى 110ميقاواط ، والديزل حوالى 40 ميقاواط ، والغازى حوالى 60 ميقاواط .

من هنا تبرز ازمة امداد الكهرباء والتى تعانى منها كل المدن التى تمدها الشبكة فى اواوسط البلاد وشرقها كما ان الامداد الكهرباء فى مدن الولايات البعيدة من الشبكة لم يتجاوز فى احسن احواله 50% من الطلب بل توقف تماما فى كل من بورتسودان وعطبرة وشندى الاللخدمات الضرورية (مياه الشرب والمستشفيات).

هدفت الاستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002م) إلى مضاعفة انتاج الكهرباء من500الى 5000 ميقاواط خلال سنواتها العشر . ويقدر نمو الطلب على الطاقة فى السودان فى الفترة من1990-2020 م بحوالى 11.8% سنوياً ، اى انه سينمو من 1700الى 51500ميقاواط / ساعة عام 2010م بينما سينمو الطلب على الحمولة من270الى 2000 ميقاواط فى نفس الاعوام المذكورة ([2]).ومما لاشك فيه ان حاجة الاقتصاد الوطنى للطاقة الكهربائية لاتحتاج إلى برهان بل تؤكد وجوب منح الكهرباء اولوية قصوى من بين وسائل تحريك الاقتصاد السودانى . وهناك اراء لبعض الخبراء والمعنيين حول الحلول الممكنة لمشكلة الكهرباء فى السودان مستقبلا فمنهم من يرى الحل فى زيادة التوليد المائى ومنهم من يراه فى الطاقة النووية .

وعليه ترتكز خطة القطاع الكهربائى على الاتى :

الاستمرارفى تكملة المشروعات القائمة واعادة تاهيل ورفع كفاءة المحطات الحالية (محطة برى الحرارية – محطة بحرى الحرارية – المحطات الغازية بحلة كوكو – كيلو عشرة) .

انشاء عدد من محطات التوليد المائى ذات طاقات عالية (2000 ميقاواط) ، (تعلية الروصيرص ، تركيب ثلاثة وحدات توليد فى خزان سنار) الاستفادة من الغاز الطبيعى بإنشاء محطات طاقاتها 1200ميقاواط .

انشاء محطات حرارية مصاحبة لقيام مصفاة كوستى طاقتها 750 ميقاواط /ساعة .

انشاء محطات صغيرة فى المناطق النائية وذلك للاستفادة من الطاقات الجديدة والمتجددة وسنستعرض بعض الاراء محاولة للوصول إلى الحل الامثل للمشكلةان الحل الامثل لمشكلة الطاقة الكهربائية فى السودان هو التوليد المائى لقلة تكلفته التشغيلية . وهناك مشاريع مقترحة ستساهم فى حل المشكلة اذا تم تنفيذها وهى : خزان الحماداب

(1000 ميقاواط) وكجبار (300 ميقاواط) ودال (700ميقاواط) .

اما الحل العاجل للمشكلة هو استجلاب توربينات غازية لسد الثغرة .

وبالنسبة للطاقة النووية فهى ذات انتاج عالى ، كما انها توفر طاقة على مدى الطويل ، ولاتعانى من مشكلات الوقود والعمالة ، ولكن استعمالها يتوقف على الاستخدام الآمن حتى لاتظهر مشكلة تسرب اشعاع [3].

ذكرت دراسة علمية قامت بها شعبة الطاقة والشئون الهندسية بولاية الخرطوم

ان الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة النووية هى الحل الامثل للسودان الشاسع . ومقارنة بين التوليد المائى والحرارى والنووى كانت النتيجة كالاتى : بالنسبة للتوليد المائى ان تكاليف انشاء الخزانات كبيرة ومدة انشائها طويلة هذا بخلاف ان البحيرة التى تتكون خلف الخزان تغرق مساحات كبيرة من الاراضى الصالحة للزراعة والاصول الثابتة ، وتقوم الدولة بدفع تعويضات كبيرة اضافة إلى الفاقد من المياه نتيجة للتبخر .

اما الطاقة الحرارية فالتكلفة التشغيلية للمحطات الحرارية باهظة الثمن اذ تصرف كميات كبيرة من المحروقات البترولية والزيوت والشحوم والتى تتسبب فى تلوث البيئة وفوق هذا تحتاج إلى صيانة مستمرة ولا تعمر طويلا .ومن هنا يقترح استخدام الطاقة النووية باعتبارة طاقة حديثة ومتطورة رغم ان تكاليفها الاولية تبدو باهظة وذلك لانها لاتحتاج إلى محروقات بترولية من زيوت ولا تحتاج إلى عمالة كما هو الحال فى المحطات الاخرى كما انها سهلة التركيب ولاتستغرق زمناً طويلا ولا تحتاج لصيانة دورية. اما عن التسربات الاشعاعية فان هذه المحطات مؤمنة تماما . ومن المؤمل ان يدخل السودان فى تجربة توليد الكهرباء من الطاقة النووية قريباً اذ تم الاتفاق بالفعل مع مجموعة من المستثمرين الاوربيين لانتاج 1000ميقاواط من سته محطات نووية من صنع المانيا [4].

راى اخر يرى ان الحل الامثل لمشكلة السودان ليست فى التوليد النووى وذلك لعدة اسباب منها تكاليف التخلص من الوقود النووى بعد استعماله والكلفة العالية المترتبة على تفكيك المفاعلات النووية والتخلص منها بطريقة امنة بعد انتهاء عمرها . اضافة إلى ان المدة الطويلة التى يستغرقها بناء المولدات (والتى ثبت انها تتراوح بين 10- 14 سنة) تزيد من قيمة الفوائد اثناء التركيب بشكل كبير . من ناحية اخرى فإن التوقعات المتشائمة بشأن اسعار النفط والغاز لم تتحقق فلم تصل الاسعار إلى المستويات العالية التى توقعها الخبراء بل العكس فقد تراجعت هذه الاسعار تراجعا كبيراً ، هذا من الناحية الاقتصادية . اما منالناحية البيئية فأنه رغم الادعاءات التى كانت تعتبر ان الطاقة النووية طاقة نظيفة ورغم الجهود التى بذلها العلماء لزيادة عامل الامان وامكانية تلافى حدوث الاخطاء إلى ان الكوارث النووية التى حصلت فى

محطة ثرى مايلز ايلند فى الولايات المتحدة عام 1979م وكارثة تشيرنوبل عام 1986م فى اوكرانيا - احدى جموهريات الاتحاد الولايات السوفيتى السابق - قد اديتا إلى خلق جو من عدم الاطمئنان لهذا النوع من الطاقة . لذا فقد تصاعدت الحملات المنظمة الداعية إلى التخلص من استخدام الطاقة النووية واستجابت لذلك بعض الدول الاوربية اذ تقرر عدم تشغيل المحطة الوحيدة التى تم بناءها فى النمسا كما قررت السويد الوقوف عن بناء المحطات النووية .

هكذا نجد ان الاراء قد اختلفت فى الحل الامثل للمشكلة ولكن فى اعتقادى ومماسبق يتضح ان امثل حل هو الطاقة الكهرومائية اذ انه بجانب مساوئ مصادر الطاقة الاخرى فإن للطاقة الكهرومائية مزايا عديدة تغطى على عيوبها . اذ انها طاقة اقتصادية كما ان تأثيرها السالب على البيئة ادنى من غيره ، وتتميز المادة الخام المستخدمة لانتاج الطاقة -الماء - بانها رخيصة ومتجددة ولاتنفد ولاتلوث البيئة (فهى احد مصار الطاقة النظيفة التى يمكن استغلالها على نطاق واسع اذ ان كل وحدة قيقاواط /ساعة من الطاقة الكهرومائية تغنى عن انبعاث حوالى 1140 طن غاز ثانى اكسيد الكربون اذا تم تحويل هذه الطاقة حرارياً)

جدول رقم (2)

الخطة بعيدة المدى لتطوير توليد الطاقة الكهربائية [5]

السنة	التوليد الاضافى		**السعة المركبة ميقاواط / ساعة** التوليد	التكلفة الرأسمالية **بملايين الدولارات**	
	وحدة × ميقاواط	اسم المشروع		النقل	
1995			623		
1996			623		
1997	18×2	الخرطوم بحرى الحرارية	649	48	0.5
		التوليدالغازى البخارى المشترك			
1998		تعليةخزان الروصيرص	709	-	-
	60×1	بحرى الحرارية الوحدة الخامسة		59	0.5
1999	100×1	بحرى الحرارية الوحدة السادسة	909	88.7	0.5
	50×2	توربينات غازية		61.5	7.6
		خطوط نقل		130.4/28.9	
2000	1000×1	وحدة بخارية		102	0.9
	100×2	وحدتين غازيتين	1209	83.6	1.8
2001	100×2	وحدتين غازيتين	1364	79.2	1.8

السنة	التوليد الاضافى		السعة المركبة ميقاواط / ساعة	التكلفة الرأسمالية بملايين الدولارات	
	وحدة × ميقاواط	اسم المشروع	التوليد	النقل	
2002	1240×10	توليد مروى	2600	1436.6	4.4
2003			2600		
2004			2597		
2005			2597		
2006			2565		
2007			2565		
2008			2565		
2009	100×2	وحدتين غازيتين	2765	83.6	1.8
2010	20×6	وحدات الديزل ببورتسودان	3179		
	300×1	وحدة بخارية ببورتسودان		273	2.2
2011	300×1	وحدة بخارية ببورتسودان	3457	237.5	2.2
2012			3457		
2013	300×1	وحدة بخارية ببورتسودان	3757	237.5	2.2
2014	100×2	وحدتين غازيتين	3957	79.2	1.8
2015	300×1	وحدة بخارية ببورتسودان	4257	237.5	2.2

المصدر: الهيئة القومية للكهرباء، دراسة الخطة بعيدة المدى للكهرباء بالسودان، اكرز Acres مارس 1993م .

(6-2-1) علاقةالعرض بالطلب الكهربائى :

تعتبر علاقة العرض فى الوقت الحالى علاقة غير طبيعية نسبة إلى محدودية العرض وتدهوره المستمر لفترات طويلة ، مما حاد بالطلب على نحو طبيعى رغم ان هنك معدل نمو يبلغ نحو 7% للارتقاء بالتوليد

اولاً : العرض[6] :

يتسم العرض الكهربائى فى السودان بالقصور دوماً سعة وطاقة عن الطلب الفعلى لها مما يؤدى إلى التشغيل المستمر لوحدات التوليد وعدم اخراجها للصيانة الدورية مما اثر على كفاءتها ، بالرغم من ان المستفيدين من خدمات الكهرباء الكهرباء يقدر 1/7 من السكان حالياً

ثانياً : الطلب [7] :

حيث يتم تحديد الطلب على الطاقة الكهربائية بجمع التوليد إلى فاقد القطوعات المبرمجة ، الاسباب التي تدعوا إلى الاهتمام بتقدير الطلب على الكهرباء عديدة ونورد منها مايلى :

1/ يحتاج التخطيط لاقامة محطة توليد كهرباء فضلاً عن تنفيذها إلى وقت طويل يمتد 3- 10 سنوات . ولتوفير الكميات المطلوبة من الكهرباء في وقتها المحدد يتعين التنبؤ بالطلب على الكهرباء في وقت مبكر حتى يمكن اقامة محطات ذات الحجم الملائم والتى تمدنا بالكميات اللازمة من الكهرباء 2/ يؤدى اقامة محطات توليد كهرباء دون الاستعانة بتنبؤات تقديرات الطلب على الكهرباء إما إلى وجود قصور في عرض الكهرباء او إلى وجود طاقة عاطلة في محطات توليد الكهرباء ولكن من هذين العاملين اثار اقتصادية خطيرة.

الخصائص المميزة للطلب على الكهرباء :

هناك عدد من الخصائص التي يتميزبها الطلب على الكهرباء عن غيره من السلع والخدمات :

1. لايعتبر الطلب على الكهرباء طلباً مباشروانما طلب مشتق . فالكهرباء لاتستهلك مباشرة مثل بعض السلع ، انما تطلب لتستخدم في تشغيل سلع واجهزة اخرى – ومن ثم فان الطلب عليها مشتق من الطلب على السلع والاجهزة التي تستخدم من خلالها .
2. تستخدم الكهرباء في تشغيل سلع واجهزة معمرة قد تستمر في بعض الحالات لفترات طويلة جداً ، لذا فان مخزون السلع المعمرة المستخِدمة للكهرباء قد يكون ثابتاً في الأجل القصير ومن ثم فان التغير في الكمية المطلوبة من الكهرباء في الأجل القصير يرجع لتغير معدل استخدام هذا المخزون الثابت من الاجهزة كما إن ارتفاع السعر الحقيقى للكهرباء قد يؤدى إلى الترشيد وتقليل استهلاك الطاقة الكهربائية والعكس صحيح. إما في الأجل الطويل فان الطلب على الكهرباء يتغير مع تغير مخزون الاجهزة والسلع المستخدمة للكهرباء . ولذا فانه من المتوقع إن تكون مرونة الطلب على الكهرباء في الأجل الطويل اكبر منها في الأجل القصير . ومعلوم لدينا إن سعر الكهرباء يتغير مع تغير الشريحة التي يستهلك فيها الفرد الكهرباء . وبالتالى فان السعر الحدى للكهرباء يختلف عن السعر المتوسط ولقد اثبتت التجربة إن الكهرباء من المجالات التي يصعب فيها تقدير تنبؤات دقيقة – وهذا يلاحظ من الفرق الكبير بين معدل نمو الطلب المتوقع للكهرباء وبين معدل نمو الطلب الفعلى ولقد اتضح من بعض الداسات إن العوامل الاقتصادية اقل تأثيراً من العوامل غير الاقتصادية في طلب الكهرباء بالأجل الطويل خاصة العوامل الديموغرافية [8].مقارنة بالعام المالى 2003 فقد ارتفع الحمل الاقصى من (477.0) ميقاواط/ساعة إلى (502.0) ميقا واط/ ساعة اى بنسبة نمو (5.2%) . كما ارتفعت الطاقة المولدة من (2,897.0) قيقا واط/ساعة إلى (3,144.4) قيقا واط/ساعة اى بنسبة (8.5%) . فبينما نجد ان الطاقة المائية المولدة قد تراجعة من (1,287.2) قيقاواط /ساعة إلى (1,163.2) قيقاواط /ساعة اى بنقصان (9.6% -) ،ويعزى هذا الى التغير فى تصريف المياه الواردة إلى خزان الروصيرص بسبب دخول خزان(Tisby 2) باثيوبيا وبسبب الجفاف الذى عم الهضبة الاثيوبية . ونلاحظ ان الطاقة الحرارية المولدة قد ارتفعت من(1,609.8) قيقا واط/ساعة إلى (1,981.2) قيقا واط ساعة اى بنسبة نمو (23.1%) وجاء ذلك بسبب الجهود التى بذلت فى

تأهيل وصيانة الوحدات المتعطلة للمحطات ودخول وحدات قرى (1) وقرى (2) بلغ اجمالى التوليد (3353.10) مقارنة بما كان موضوعاً له فى الخطة (3998.50) قيقاواط /ساعة حيث نجد ان نسبة التنفيذ الفعلى حوالى 84%. الجدول التالى يوضح توقعات الطلب على الطاقة الكهربائية لثمانية سنوات (2004- 2015)[9]:

جدول رقم (3)

جدول بتوقعات الطلب على الطاقة الكهربائية فى السودان

السنة	الحمل الأقصى		الطاقة المولدة	
	ميقاواط / ساعة	نسبة النمو	ميقاواط/ ساعة	نسبة النمو
2004	3830	9,6	936	9,3
2005	4198	9,4	1001	6,9
2006	4591	6,9	1051	5,0
2007	4909	6,9	1127	7,2
2008	5246	7,3	1215	7,8
2009	5628	29	1293	6,4
2010	7258	93,7	1414	8,6
2015	14056	10,7	2177	55,1

المصدر: الهيئة القومية للكهرباء- ادارة التخطيط

جدول رقم (4)

الطلب على الكهرباء ونصيب الفرد من الطاقة المولدة

السنة	نسبة حاجة البلاد (الطلب قيقاواط / ساعة)	نصيب الفرد من الطاقة المولدة كيلو واط/ السنة
1996	3,045	72.09
1997	3,244	74.86
1998	3,454	73.23
1999	3,676	79.90
2000	4,027	82.66
2001	4,314	88.99
2002	4,623	94.40
2003	4,957	109.7

المصدر : الهيئة القومية للكهرباء – ادارة التخطيط

جدول رقم (5)

استهلاك القطاعات المختلفة داخل الشبكة القومية للكهرباء للفترة (1988- 2003)

القطاع / السنة	سكنى	حكومى	صناعى	زراعى	تجارى	العاملين بالهيئة	انارة الشوارع	الاستهلاك الداخلى
1989/88	518.4	48.4	288.2	27.8	32.5	22.8	11.1	20.3
1990/89	707.3	86.8	310.2	24.8	62.0	24.8	12.4	14.3
1991/90	640.1	85.3	377.3	35.3	70.0	33.2	1.5	16.1
1992/91	682.0	103.3	348.8	39.9	52.2	19.1	1.9	30.7
1993/92	507.3	34.8	388.0	27.2	34.0	16.5	2.1	16.5
1994/93	651.8	60.8	415.8	35.2	55.5	19.3	12.0	15.8
1995/94	742.2	76.1	377.8	32.7	74.4	21.6	2.3	15.7
1996	815.6	82.6	397.0	37.1	77.7	32.1	8.8	16.4
1997	655.2	80.3	430.6	33.5	69.0	35.7	16.5	15.9
1998	863		341		133			
1999	934		359		144			
2000	998		373		194			
2001	982.38		438.69		142			
2002	1216.3		418.6		123.05			
2003	1366.37		434.27		119.01			

المصدر : التقرير الإستراتيجي السوداني ، مركز الدراسات الاستراتيجية – الخرطوم – السودان ص: 442

نلاحظ من الجدول الأتي :

الارتفاع في معدل الاستهلاك للقطاع السكنى مقارنة مع القطاعات الأخرى .

القطاع الصناعي يلاحظ به ارتفاع معدل الاستهلاك ولكن بنسب اقل من القطاع السكنى مع تذبذب مستوى الاستهلاك بين الارتفاع والانخفاض- وهذا يؤكد أن القطاع السكنى هو المستهلك الأكبر للكهرباء رغم أهمية كل من القطاع الصناعي والزراعي فى النمو والتطور وأثارهما المباشرة على الاقتصاد القومي.

القطاعات الأخرى هنالك ارتفاع فى معدل الاستهلاك ولكن بنسب بسيطة مع تذبذب في معدلات الاستهلاك بين الارتفاع والانخفاض ، خاصة بعد التعديل الذي تمت بإدخال نظام التحكم الآلي .

دمج القطاع التجاري مع إنارة الشوارع والاستهلاك الداخلي . وقطاع العاملين بالهيئة دمج إلى قطاع السكنى منذ عام 2000م.

(1-2-8)العجز الكهربائي:

يعرف العجز بانه حاجة الزبوم من الكهرباء مقارنة بالتوليد الكهربائى ، وهو يحدث عندما تكون الطاقة الكهربائية المولدة اقل من حاجة المشتركين .

(1-2-8-1)من اسباب العجز الكهربائى مايلى :

تعطل الوحدات الكهربائية ووقوفها عن العمل لفترات طويلة نتيجة لعدم الصيانة الفورية يؤثر على الاداء الاقتصادى الصناعى وذلك لان الصناعة تعتمد على مواد خام قابلة للتلف وخاصة الغذائية منها .

الظروف الموسمية حيث يحدث تدنى فى انتاج الطاقة المائية فى فصل الخريف واواخر فصل الصيف مما ادى بالهيئة القومية للكهرباء إلى اتباع اسلوب القطوعات المبرمجة لقطاعات المستهلكين المختلفة . واللجوء إلى القطوعات المبرمجة فى الحالات الطارئة .

العوامل الرئيسية لازمة الطاقة الكهربائية :

كانت الطاقة الكهربائية فى خلال الثلاثين سنة الماضية تقابل بالطلب المتصاعد عليها وقد كان السبب فى ذلك عدة عوامل تمثلت اهمها فى الاتى :

تاخر تنفيذ مشروع الطاقة الثالث (1978-1983م) لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية لمدة عامين والرابع (1978-1994م) لمدة خمسة سنوات ، اظهر عجزاً فى مقابلة الحمولات حتى قبل تشغيل الوحدة الاولى لكل منهما . كما اضعف من احتياطى الطوارئ وزاد من احتمالات الانقطاع الكلى للتيار الكهربائى حيث اجبر ذلك الوضع البلاد على استخدام التوربينات الغازية رغم ان السودان كان ولايزال من المستوردين للوقود لانتاج الطاقة الكهربائية .

ابعاد الطاقة الكهربائية من سياسات وخطط وبرامج تحريك الانتشار توليداً ، ونقلاً وانتشاراً جغرافيا حيث لم تكن هناك سياسات سابقة تختص بتنظيم ، وتوليد واستغلال الطاقة الكهربائية

عدم تنفيذ القانون الخاص بنشاء الهيئة القومية للكهرباء والذى صدرفى عام 1982م بالفلسفة التى ارتكز عليها من البدء فى تحريك لتكلفة ،والمرونة فى التعامل مع الجهات الاجنبية .

حصر تمويل قطاع الطقة الكهربائية على المؤسسات المالية الدولية والرسمية ، والعون الاجنبى ، وضعف الوفاء بالتمويل المحلى حيث نجد ان نمط التمويل من المنظمات الدولية هو اشبه مايكون بالاغاثة اذ يعتمد بصورة اساسية عند القرار فيه على رؤية تلك المؤسسات مما يؤدى إلى ارباك خطط التنمية فى قطاع الطاقة الكهربائية مع الوضع فى الاعتبار ان التمويل المحلى كان يعتمد ايضاً على المنح والقروض فى السابق .

ان التصميم والاعمال الهندسية تتولاها بالكامل بيوتات بأستشاراه اجنبية لم تجتهد البلاد فى استغلالها لبناء اطر مناسبة تنقل بها المعرفة التقنية ، وقد ادى هذا إلى حرمان الهيئة من الاستفادة من تلك المشروعات فى بناء قاعدة تنفيذ وخبرة فنية تتطور فى عمل التنفيذ والتسهيل والصيانة بالكفاية والكفاءة المطلوبة .

اعتماد البلاد طوال الفترات السابقة على سياسات الدعم لمستهلكى الطاقة الكهربائية وعلى سياسات تحكمية فى التعريفة لدواعى وحيثيات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، حيث ادى ذلك إلى تعقيد الموازنات عند التشغيل اذ اعتمد عليه على وفاء الدولة بالدعم المطلوب لحسن إدارة المرافق مما ادى إلى تراجع فى امكانيات التوليد والتخطيط فى النقل والتوزيع ومستوى الخدمة بصورة عامة كما ادى ذلك إلى نمو طلب

القطاع السكنى الاستهلاكى بإسراف حتى بلغ 60% من الطاقة المولدة وذلك على حساب قطاعات الانتاج الاخرى . وصعد من الدعم ، وتفاقم عجز الدولة من الوفاء بالتزاماتها .

طبيعة التوليد المائى الموسمية بالبلاد ، والذى يبلغ فى مجمله حوالى :

(111.000) ميقاواط /ساعة فى العام ذى الجدوى منها (24.000) ميقاواط فى ساعة فى العام ، والسعة (9.300) ميقاواط /ساعة فى العام ذى الجدوى منها

(4.800) ميقاواط /ساعة ، حيث نجد ان التوليد المائى مع صغر حجمه ليس له ميزة اقتصادية على التوليد الحراري الاذا اتصل بشبكة يكافئه فيها توليد حرارى .

ضعف الصرف على الاضافات والمحسنات الفنية التى ترفع من كفاءة نقل الطاقة الكهربابئة وتخفيض فاقدها واهمال التزام المستخدمين للطاقة الكهربائية بالمواصفات الفنية التى تقلل من فاقد الاستخدام إلى المستوى الفنى الممكن .

آثار الازمة الكهربائية [10] :

لمواجهة العجز فى الطاقة الكهربائية لجأت الهيئة للاطفاء المبرمج لقطاعات المستهلكين المختلفة التى تمدهم بخدماتها (السكنى والتجارى والحكومى والخدمى والزراعى والصناعى) كما لجأت الهيئة فى الحالات الطارئة إلى الاطفاء غير المبرمج . وقد ترتب على هذا العجز والاطفاء اضرار اقتصادية لها انعكاساتها الاجتماعية .

القطاع السكنى :

يقدر عدد المستفيدين من خدمات الكهرباء فى القطاع السكنى بحوالى 15 % من سكان السودان ويستخدم معظمهم الكهرباء لاغراض الانارة والتهوية والتبريد والتثقيف ... الخ . وانقطاع التيار الكهربائى عن هذه الاستخدامات له اثاره الاجتماعية .

القطاع الخدمى :

وهو الذى يستخدم الطاقة الكهربائية فى اغراض الخدمات الضرورية للمواطنين مثل تنقية وامدادات مياه الشرب ومجارى المياه والخدمات العلاجية ، اضافة إلى اثره على المدارس وقاعات الدراسية والمعامل بالجامعات والمعاهد .

القطاع التجارى :

وهو يستخدم الطاقة الكهربائية لاغراض الانارة والتهوية والتبريد والزينة ومما لاشك فيه انقطاع التيار الكهربائى له اثاره السالبة نفسياً .

القطاع الحكومى :

وهو يستخدم الطاقة الكهربائية فى الانارة والتهوية والتبريد وماكينات الطابعة والحاسوب ويؤثر انقطاع التيار الكهربائى سلباً على دولاب العمل داخل المكاتب الحكومية ويعطل الخدمات

القطاع الزراعى : بعض المشاريع والمزراع الصغيرة بالعاصمة او الولايات تحولت من ضخ المياه بواسطة طلمبات الديزل إلى الطلمبات الكهربائية ، انقطاع التيار الكهربائى يؤدى إلى عدم توفر المياه بالكميات المطلوبة للزراعة مما يؤثر سلباً على انتاجيتها وبالتالى على دخل المزارع وحالته الاجتماعية ، وقد ادى تعطل بعض المشاريع إلى افقار كثير من المزارعين .

القطاع الصناعى :

ويستخدم هذا القطاع الطاقة الكهربائية فى تحريك ماكيناته ومعداته وكذلك فى الانارة والتهوية والتبريد والتسخين ويؤثر عدم انتظام التيار الكهربائى على الانتاجية ويؤدى إلى تعطل العمال مما يؤثر على العلاقة الصناعية بينهم وبين مخدميهم ويفضى ذلك كله إلى التوترات بين العمال واصحاب الصناعات .ومما لا شك فيه ان للعجز فى الامداد الكهربائى اثاراً اقتصادية واجتماعية سالبة وهى :

العجز عن تحريك الانتاج بسبب العجز عن التصاعد فى التوليد الذى يشكل الحافز والبنية الاساسية الرئيسية لتنمية الانتاج الصناعى والزراعى .

تعويق انتشار الصناعات الصغيرة والخفيفة والحرفية مما حرم الاقتصاد من خدمات اساسية . كما ادى شح الامداد الكهربائى فى المدن الرئيسية إلى تعطيل النشاط الاقتصادى والبطالة والفقر والنزوح المستمر إلى العاصمة القومية والهجرة إلى خارج السودان .

زيادة تكلفة الانتاج بلجوء الصناعة مع الازمة فى التوليد العام ، إلى التوليد الخاص ذى التكلفة التشغيلية العالية واهدار اموال طائلة فى تكلفة راسمالية اضافية .

الضغط على الخدمات فى المدن فوق طاقتها التصميمية بسبب الهجرة المتزايدة من الريف مما ادى إلى تدهورها خاصة خدمات الصحة والتعليم والمياه والبيئة وتصاعد الجريمة .

هنالك ظلم اجتماعى يقع على سكان الريف بدعم اسعار الطاقة الكهربائية من الخزينة العامة بدلاً من توجيه موارد الخزينة العامة لخدمات التعليم والصحة ومعالجة مشكلة الفقر التأثير على الحالة الامنية بسبب النزوح إلى المدن والى العاصمة القومية وكذلك بسبب الظلام من جراء انقطاع التيار الكهربائى وتحريض المعارضة لتحريك المظاهرات.

الاثار الفنية :

ان التشغيل المستمر لوحدات التوليد الحرارية والعجز عن اخراجها للصيانة الدورية ادى إلى التأخير الشديد فى كفاءتها .

ان التدهور فى التوليد قد اجبر الهيئة على السحب المتزايد من مخزون الروصيرص مبكراً لتشغيل زائد – وذلك قبل شهور الصيف الحرجة .

ادى تزايد الطلب على تحميل محطات وخطوط النقل الرئيسية فوق سعتها التصميمية بسبب عدم التوسع فيها مما يعرضها للاعطاب .

الآثار السياسية :

التوتر السياسى لعدم توازن التنمية بسسب تركيز التوليد فى اواسط البلاد .

الهجرة من الريف إلى المدن بحثاً عن وسائل لكسب المعاش الحرفى والخدمات الاساسية المرتبطة بالكهرباء

اثار الغضب الشعبى نتيجة للاضرار إلى استخدام اسلوب القطوعات المبرمجة صيفاً وخريفاً

الاثار الاقتصادية :

العجز عن تحريك الانتاج (وخاصة الانتاج الصناعى) بسبب العجز عن التصاعد فى التوليد الذى يشكل الحاضر والبنية الاساسية والرئيسية لتنمية الانتاج الصناعى .

اهدار موارد غزيرة فى امداد ودعم القطاع السكنى .

تعويض انتشار الصناعات الصغيرة والخفيفة والحرفية مما حرم الاقتصاد من خدمات اساسية .

زيادة تكلفة الانتاج بلجوء الصناعة مع الازمة فى التوليد العام إلى التوليد الخاص ذى التكلفة التشغيلية العالية واهدار اموال فى تكلفة راسمالية اضافية .

الضغط على الخدمات فى المدن فوق طاقتها التصميمية بسبب الهجرة المتزايدة من الريف مما ادى إلى تدهورها خاصة خدمات الصحة والتعليم والمياه .

الاثار الاجتماعية والثقافية :

الظلم الاجتماعى والحرمان من البث الاعلامى

تدهور صحة البيئة وتصاعد الجريمة

عدم التعرف على وسائل الاتصالات

اضعاف الانشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية

خلاصة القول تعتبر الطاقة الكهربائية من اهم مقومات التقدم والتطور فهى العمود الفقرى للبناء الاقتصادى فعليها يرتكز التطور الصناعى والتوسع الزراعى والخدمى . ومن كل ماتقدم فى هذا الباب يتبين لنا ان هنك مشكلة تواجه انتاج الطاقة الكهربائية فى السودان ، لذا نجد ان الحل الجذرى لمشكلة الطاقة الكهربائية سيكون بالتوسع فى التوليد المائى بالاضافة إلى التوليد الحرارى والذى سوف يسد العجز الذى ينتج من موسمية التوليد المائى . كذلك يتوقع التركيز على كهرباء الارياف وتوسيع شبكات التوزيع بمدن الولايات وربطها بالشبكة القومية .

تصنيف الهيئة القومية للكهرباء للقطاعات المستهلكة :

القطاع السكنى و قطاع المستخدمين (العاملين بالهيئة).

القطاع التجارى .

القطاع الموحد : القطاع الصناعى ، القطاع الزراعى ، انارة الطرق ، القطاع الحكومى .

قطاع الاستهلاك الداخلى.

الجدول رقم (6) يبين عدد المشتركين بالهيئة القومية للكهرباء بالاضافة إلى المبيعات لكل القطاعات المستهلكة للفترة 1988- 2003 .

جدول رقم (6)

عدد المشتركين والمبيعات بالقيقا واط /ساعة

البيان / السنة	عدد المشتركين	المبيعات						
		حكومى	تجارى	صناعى	زراعى	انارة شوارع	سكنى	اجمالى المبيعات
1989/88	331649	53	45	404	25	0	552	1079
1990/89	340658	48	44	288	26	0	541	947
1991/90	348751	100	47	351	27	0	872	1397
1992/91	386105	87	73	377	35	0	673	1245
1993/92	434750	37	37	388	29	12	619	1122
1994/93	382909	61	57	416	35	12	671	1262

البيان السنة	عدد المشتركين	المبيعات					
		حكومى	تجارى	صناعى	زراعى	انارة شوارع	سكنى	اجمالى المبيعات
1995/94	390441	76	74	378	33	2	758	1321
1995	405414	39	40	200	19	0	426	725
1996	407623	90	80	388	32	0	736	1326
1997	408711	115	89	451	58	0	737	1451
1998	528037	247	133	311	30	0	616	1337
1999	547259	258	144	331	29	0	676	1438
2000	547259	237	194	343	30	0	671	1565
2001	545068	233.76	142.23	412.4	26.29	0	748.62	1603.82
2002	547259	210	123	343	75.6	0	1006.3	1757.9
2003	543475					0		

المصدر: الهيئة القومية للكهرباء، إدارة التخطيط

ملحوظة : بالنسبة لسنة 2003 لم يكتمل التقرير النهائى السنوى والذي يوضح بصورة نهائية اجمالى المبيعات للقطاعات المختلفة خلال السنة.

نبذة تاريخية عن الهيئة القومية للكهرباء والهيكل التنظيمى:

فى الجانب الادارى فقد كانت الهيئة القومية للكهرباء تخضع لاشراف وزير الطاقة والتعدين وفقاً لنص المادة (12) من قانون الهيئة القومية للكهرباء لسنة 1982م ، على ان ينشأ لها مجلس إدارة من رئيس وعدد مناسب من الاعضاء يعينهم ويحدد مكافئاتهم السيد / رئيس الجمهورية بتوصية من السيد /وزير الطاقة والتعدين ، ويكون هذا المجلس مسئولاً لدى السيد / وزير الطاقة والتعدين عن تصريف شئون الهيئة على انة تكون لهذا المجلس الاختصاصات التالية [11]:

اقرار الهيكل التنظيمى للهيئة .

الموافقة على ميزانية الهيئة وحساب الارباح والخسائر والحساب الختامى فى كل سنة مالية

ابرام العقود وممارسة كل السلطات نيابة عن الهيئة

النظر فى التقارير التى تقوم عن سير العمل فى الهيئة واتخاذ القرارات اللازمة لتقويم الاداء العام .

تعيين العاملين بالهيئة.

يجوز للمجلس بموافقة وزيرى الطاقة والمالية والتخطيط الاقتصادى ان يضع بموجب لائحة شروط خدمة العاملين بالهيئة .

رفع تقارير دورية عن نشاط الهيئة عن نشاط الهيئة للوزير ومده بإى بيانات يطلبها .

حددت اختصاصات المدير العام للهيئة القومية للكهرباء بإعتباره الموظف التنفيذى المسئول عن إدارة الهيئة وفقاً لسياسة مجلس الادارة وتوجيهاته حيث لايجوز له اجراء اى تغييرات جوهرية فى اجهزة الهيئة دون موافقة المجلس وتكون له السلطات التالية[12] :

صرف جميع المبالغ المخصصة والمعتمدة فى الميزانية .

اتخاذ اى اجراءات يراها ضرورية لادارة الهيئة وتنظيمها وتسييرها اليومى .

وضع الهيكل التنظيمى للهيئة وعرضه على المجلس للموافقة عليه .

تكون للهيئة وفقاً لقانونها ميزانية مستقلة يتم اعدادها طبقاً للقواعد التى تحددها اللوائح ، كما تستخدم موارد الهيئة فقط فى الوفاء بالتزاماتها وتحقيق اغراضها المنصوص عليها فى هذا القانون ، كما جوز لها قانونها بموافقة الوزير اصدار سندات اوتعهدات للحصول على الأموال اللازمة لتحقيق اغراضها . وتقوم الحكومة بتغطية اى عجز بين ايرادات الهيئة ومنصرفاتها ينشأ نتيجة لقيام الهيئة بأقامة وادارة منشأت كهربائية غير ذات عائد كاف كذلك خطر القانون توليد اوتوريد الكهرباء لاى شخص غير الهيئة الابموجب ترخيص صادر منها . كما تعفى الهيئة من الرسوم الجمركية و الضرائب او اى رسوم تفرض بموجب اى قانون على ماتستورده من معدات وادوات ومواد لازمة لعملياتها ومشروعاتها وبموجب هذا القانون فإن المدير العام يقوم من وقت إلى اخر بمراجعة قوائم اسعار الكهرباء وتقديمها للمجلس لاجازتها بموافقة الوزير ووزير المالية والتخطيط الاقتصادى .

قانون الهيئة القومية للكهرباء لسنة 1991 م لتكون للهيئة الاهداف الاتية :

استغلال مصادر الطاقة المتاحة اقتصادياً لتوفير احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية للاغراض المختلفة وتحقيق النمو والتوسع فى اعمالها بمايتناسب مع معدلات نمو تلك الاحتياجات .

الاستفادة من التطور العلمى فى مجال صناعة وخدمات الكهرباء بالقدر الذى تسمح به ظروف وبيئة السودان لتطور صناعة وخدمات الكهرباء فى البلاد

إدارة اعمالها على أساس تجارى يمكنها من تحقيق عائدات سنوى استثماراتها يحددها مجلس ادارتها لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ خططها الانمائية .

قانون الكهرباء لسنة 2001[13] :

سنورد بشئ من ايجاز بعض بنود قانون الكهرباء لسنة 2001

توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها واستهلاكها

يجوز لاى شخص او جهة توليد الطاقة الكهربائية وانشاءمحطات توليد خاصة باغراضها وفقاً للاسس والضوابط المقررة .

تكون الهيئة مسئولة عن نقل وادارة الطاقة الكهربائية عبر الشبكة القومية ، وتلتزم الهيئة بالسماح للشركات المرخص لها بتوليد الطاقة الكهربائية استخدام الشبكة القومية وفقاً للشروط والضوابط المقررة .

يجوز الترخيص لاى جهة او شخص بتوزيع الطاقة الكهربائية في المناطق التي لم يرخص بتوزيع الكهرباء فيها من قبل الهيئة .

مع عدم الاخلال بقانون تشجيع الاستثمار يجوز لاى جهة او شخص سودانى او غير سودانى إن يستثمر امواله في مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية او نقلها او توزيعها ، ولا يجوز الترخيص له الابعد الحصول على موافقة الجهاز بعد تقديم دراسات جدوى اللازمة .

انشاء الجهاز والاشراف عليه :

ينشأ جهاز يسمى الجهاز الفنى للتنظيم والرقابة – ويضم عدداً من العاملين من ذوى الخبرة والاختصاص ، عل الآ يكون لاى منهم مصلحة مباشرة او غير مباشرة بأعمال توليد الطاقة الكهربائيةاو نقلها او توزيعها .

يكون الجهاز تحت اشراف وزير الطاقة ، ويحدد مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير شروط العاملين بالجهاز .

يكون للجهاز هيكل ادارى ووظيفى يجيزة مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير ومن اختصاصات الجهاز وضع السياسات والقواعد العامة المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها ورفعها للوزير للموافقة عليها .

وكذلك تنظيم ورقابة الانشطة المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها بالتشاور والتنسيق مع الجهات المعنية ، وذلك مع مراعاة استراتيجيات الدولة والسياسات الخاصة بمجال الطاقة الكهربائية .

تقديم الاستشارات الفنية لدولة في كل مايتعلق بصناعة الكهرباء وفى هذا الاطار يكون الجهاز المستشار الفنى للدولة ويقوم بتقديم الاستشارات المهنية والفنية لاى جهة او شخص يطلبها .

التوصية للوزير بالموافقة على أسعار الطاقة الكهربائية ،وقوائم الاسعار من اختصاصات الجهاز .

الشكل رقم (4) يوضح الهيكل التنظيمى للهيئة القومية للكهرباء.

توضيح لبعض المصطلحات :

التوزيع : يقصد به توزيع الطاقة الكهربائية بواسطة شبكات الجهد المتوسط والمنخفض من 33 كيلو فولت فأقل .

التوليد : يقصد به انتاج الطاقة الكهربائية .

شبكة التوزيع : يقصد بها شبكة توزيع الطاقة الكهربائية بواسطة خطوط الجهد المتوسط والمنخفض وملحقاتها .

الشبكة القومية : يقصد بها شبكات النقل العابرة المتصلة ومحطات التحويل على نطاق القطر ذات الجهد العالى 66 كيلوفولت فأعلى ، بما في ذلك مركز التحكم والمقتضيات اللازمة لضمان السلامة والحماية .

النقل : يقصد به نقل الطاقة الكهربائية على خطوط الجهد العالى من 66 كيلو فولت فما فوق .

الخاتمة:

يعد قطاع الطاقة من أهم القطاعات في السودان ، وذلك لأهميتة الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية ، والمتتبع لهذا القطاع يجد أنه قد مر بعدد من المراحل على مر تاريخ السودان الحديث ، ولأهيمة هذا القطاع سعت الدولة لتطويرة ، رغم الجهد الكبير الذي قامت به الدولة في قطاع الطاقة إلا أنها تحتاج للمزيد فيهذا المجال.

النتائج:

- خلصت الدراسة لعدد من النتائج والتي من أهمها :
- قطاع الطاقة من أقدم القطاعات في السودان
- قطاع الطاقة يشهد تطوراً ملحوظاً في الفترة الأخيرة
- قطاع الطاقة يحتاج للكثير من الجهد والمال لمواكبة التطور في السودان

التوصيات:

- من التوصيات التي خرجت بها الدراسة :
- الاهتمام بقطاع الطاقة في السودان
- عمل المزيد من الدراسات في مجال الطاقة وتطويرها.

المصادر والمراجع:

(1) بحث سابق بعنوان تقويم استعمالات الطاقة الكهربائية في الإنتاج الصناعي بالسودان .
(2) وكالة السودان للانباء (تحقيقات) ، الكهرباء فى السودان القضية المتجددة ،1998م .
(3) المصدر : عبد الرحمن كرار ، وكالة السودان للانباء ، الخرطوم (مقابلة صحفية) ، يونيو 1998 م .
(4) الطيب عز الدين ، وكالة سونا للانباء ، الخرطوم (مقابلة صحفية) يونيو 1998 م .
(5) وسيتم تعديل هذه الخطة خلال عام 2004م على اساس ربط السودان بشبكة موحدة .
(6) العرض : هو كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب البائعون فى بيعها والتي قد لا تتعادل بالضرورة مع الكمية الموجودة فى حوزتهم من الناتج
(7) يعرف الطلب على انه مجموع قيم السلع والخدمات التى يطلبها المستهلك خلال فترة زمنية محددة .
(8) الديمواغرافية : يقصد بها العوامل الخاصة بالسكان وتوزيعاتهم السكنية ونمو المعدلات السكانية
(9) التقرير السنوي للهيئة القومية للكهرباء، إدارة التخطيط
(10) المصدر التقرير الاستراتيجى السودانى 1997 – مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم .
(11) المصدر الهيئة القومية للكهرباء ، قانون الهيئة القومية للكهرباء لسنة 1982م ، المادة (14) فقرة (2)
(12) المصدر: قانون الهيئة القومية للكهرباء لسنة (1982) المادة (21) فقرة (2)
(13) المصدر الهيئة القومية للكهرباء ادارة التخطيط

استخدام نموذج الدالة التمييزية متعددة المجموعات لمعرفة مستوى جودة الخدمات لمواطني قرية قندتو بمدينة شندي ولاية نهر النيل- السودان- سبتمبر 2021م

د.رجـاء مصطفـى صـالح الأمـين — أستاذ مساعد بكلية العلوم والتقانة جامعة شندي

د.محمـد أحمـد محمـد حسـن — أستاذ مساعد بكلية العلوم والتقانة جامعة شندي

د.صـديق ناصـر عثمـان — أستاذ مساعد بكلية العلوم والتقانة جامعة شندي

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلي استخدام نموذج الدالة التمييزية متعددة المجموعات لمعرفة مستوى جودة الخدمات العامة المقدمة لمواطني قرية قندتو بمدينة شندي ومن ثم معرفة المتغيرات والخدمات الأكثر أهمية والتي تؤثر في المستوى العام للخدمات المقدمة ، وتم استخدام المنهج الاحصائي الوصفي والتحليلي للوصول لنتائج الدراسة ، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن نموذج الدالة التمييزية متعدد المجموعات المقدر نموذج مناسب لدراسة البيانات ويتصف بالدقة وله القدرة على التمييز ، أن مستوى الخدمات العامة لقرية قندتو مستوى متوسط ويحتاج لجهود كبيرة من قبل المواطنين والدولة ليصل للمستوى الجيد ، وأن الخدمات التى تحتاج لجهد كبير جدا هي خدمات (تصريف المياه – مركز الشباب- المستشفى – المدارس) .

كلمات مفتاحية : الدالة التمييزية متعددة المجموعات – الأهمية النسبية للمتغيرات- طريقة فشر للتمييز

Abstract:

This study aims to use the model of discriminatory multi-group function to know the quality level of public services provided to the citizens of Gandto village in Shendi city and then to know the most important variables and services that affect the general level of services provided, the researcher used descriptive and analytical statistical method to reach the results of the study, and one of the most important findings of this study is; the model of discriminatory multi-group function estimated is an appropriate model for studying data and characterized by

accuracy and has the ability for distinguishing, the level of public services the village of Gendato is of a medium level and needs great efforts by the citizens and the state to reach the good level, and the services that need a very large effort are (drainage - youth center - hospital - schools).

Keys : discriminatory multi-group- important findings-Fisher

المقدمة:

ان التحليل التمييزي هو عبارة عن تقنية احصائية رياضية قوية , تستخدم لتوصيف عناصر المجتمع المدروس والموزعة على مجموعات محددة ومنفصلة ومتكاملة (أكثر من أو يساوي مجموعتين) , وتحديد الحدود الفاصلة بينها واستخلاص قاعدة معينة لتحديد انتماء أي عنصر اليها كما يمكن استخدام التحليل التمييزي للتنبؤ بانتماء أي عنصر جديد الى احدى المجموعات المصنفة .

مشكلة البحث :

إن عملية تقدير نموذج احصائي يمكننا من معرفة تأثير متغيرات الدراسة على المتغير التابع تتأثر بشكل مباشر بدقة وقدرة النموذج المقدر المناسب للتصنيف لذلك يمكن تمثيل مشكلة هذا البحث في معرفة نموذج مناسب يتصف بالدقة والقدرة على التصنيف بصورة جيدة وله القدرة على معرفة أثر كل متغير من متغيرات الدراسة وهي الخدمات المقدمة والتى تتمثل في (المستشفى ، اصحاح البيئة ، مياه الشرب، الزراعة، المخبز ، التخطيط والشوارع ، المواصلات ،تصريف المياه و مركز الشباب) على المتغير التابع وهو مستوى الخدمات المقدمة والذى تم تصنيف الي (جيد جدا- جيد- متوسط –دون المتوسط).

أهمية البحث

أهمية هذه الدراسة من جانبين اجتماعي و اقتصادي وإحصائي فمن الجانب الاجتماعي و الاقتصادي فإن بناء نموذج وله القدرة على معرفة أثر كل متغير من متغيرات الدراسة على المتغير التابع مستوى الخدمات العامة لقرية قندتو والمتغيرات هي (المستشفى ، اصحاح البيئة , مياه الشرب، الزراعة ، المخبز، التخطيط والشوارع ، المواصلات ،تصريف المياه ، مركز الشباب) يفيد المنطقة والدولة في تملك معلومات وبيانات حقيقية توضح نقاط الضعف والقوة في الخدمات العامة لمعالجة نقاط الضعف للمساهمة في تنمية تلك المجتمعات , أما من الجانب الإحصائي فإن إستخدام التحليل الإحصائي المعتمد علي نماذج دقيقة مثل نموذج الدالة التمييزية لاكثر من مجموعتين يجعل النموذج أكثر دقة وإعتمادا .

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث الي الأتي :

التعرف على نموذج الدالة التمييزية لاكثر من مجموعتين .

التعرف على كفاءة وقدرة الدالة التمييزية لتصنيف بيانات الدراسة ومعرفة المتغيرات الأكثر تأثيرا في النتغير التابع.

فرضيات الدراسة:

نموذج الدالة التمييزية المقدر لأكثر من مجموعتين له القدرة على التمييز .

نموذج الدالة التمييزية المقدر نموذج يتصف الدقة .

منهجية الدراسة :

يستخدم في هذا البحث المنهج الإحصائئ الوصفي , والمنهج الإحصائي التحليلي باستخدام برنامج spss21.

الجانب النظري:

التحليل التمييزي :

يعتبر التحليل التمييزي والتصنيف من أساليب تحليل المتغيرات المتعددة التي تهتم بفصل مجموعات مختلفة من المفردات (المشاهدات) وبتوزيع المفردات (المشاهدات) الجديدة علـي مجموعات سبق تعريفها. ويعتبر التحليل التمييزي إستكشافياً بطبيعته كوسيلة للفصل يستخدم التحليل التمييزي لإكتشاف أسباب الإختلاف المشاهدة عندما لا نسيطيع فهم العلاقات السببية بدرجة كافية دقة . أما طرق التصنيف فإنها أقل إستكشافية بمعني أنها تؤدي إلي قواعد معرفة تعريفاً دقيقاً بحيث يمكــن إستخدامها لتصنيف المشاهدة الجديدة ، ويتطلب التصنيف عادة تحديداً أكثر لبنية المشكلة وذلك الذي يتطلبه التمييز، إن أول من إستخدم كلمة تمييز هو العالم الإحصائي فيشر عند أول معالجة حديثة لمشاكل الفصل والتمييز[1].

الدالة التمييزية :

عبارة عن تقنية احصائية رياضية قوية تستخدم لتوصيف عناصر المجتمع المدروس والموزعة على مجموعات محددة ومنفصلة ومتكاملة (أكثر من أو يساوي مجموعتين) وتحديد الحدود الفاصلة بينها واستخلاص قاعدة معينة لتحديد وانتماء أي عنصر اليها ويطلق على ذلك التميز ب(تحليل تمييزي وصفي)، كما يستخدم التحليل التمييزي لبناء نموذج للتنبؤ بتصنيف عضوية مشاهدة ما إلي مجموعة معينة بناءً علي عدة متغيرات ،وتعمل الدالة علي تصنيف مشاهدات أو مفردات جديدة معلومة المتغيرات مجهولة التصنيــف ويطلق عليه تحليل تمييزي تنبؤي[2] .

وللدالة التمييزية عدة أهداف منها[3] :

- تصنيف المشاهدات ضمن مجموعات مختلفة .
- تحديد أبسط طريقة للتميز من المجموعات .
- التحقق من الفرق داخل المجموعات وبين المجموعات .
- إيجاد نسبة التباين في المتغيرات المستقلة في تصنيف المجموعات .
- إبعاد المتغيرات التي ليس لها تأثير في نسب المجموعات .

الدالة التمييزية لاكثر من مجموعتين [4]:

إن التحليل التمييزي المتعدد هو تعميم للتحليل التمييزي بمجموعتين وله عدة طرق منها طريقة التكلفة المتوقعة للتصنيف الخاطيءECM [5] وطريقة فيشر وتم استخدام طريقة فيشر في هذه الدراسة.

طريقة فيشر :

طريقة فيشر للتحليل التمييزي المتعدد لعدة مجموعات وعدة متغيرات [6]:

يستخدم للفصل بين المجموعات في المجتمع المدروس بواسطة أقل عدد ممكن من التراكيب الخطية للمتغيرات المستقلة مثل $y_1 = e_1^{/}x \quad y_2 = e_2^{/}$,.....

كما يهدف لإيجاد أداة رياضية لتصنيف العناصر المشاهدة وتوزيعها على المجموعات بأقل خطأ ممكن وهنا لايشترط أن تكون بيانات المتغيرات المستقلة في المجموعات تتبع التوزيع الطبيعي المتعدد ولكنا تشترط أن تكون مصفوفة التباين المشترك لها في المجموعات متساوية أي أن $v_1 = v_2 = v_3 = ... = v$

فإذا إفترضنا أن المجتمع المدروس مؤلف من n مجموعة منفصلة هي $G_1, G_2, G_3, ..., G_n$ والمتغيرات المستقلة x التي تؤثر على تمييزها هي $X_1, X_2, X_3, ..., X_n$ وإن μ_j هو متوسط المتغيرات في المجموعة G_J فإن $\mu_j = E(x / G_J)$

والمتوسط العام $\bar{\mu} = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{n}\mu_j$

و يحسب معيار فيشر بالعلاقة $F = \frac{\sum(\mu_{jy} - \bar{\mu}_y)^2}{\sigma^2_{(y)}}$ حيث y دالة في المتغيرات xوفاصلة بين المجموعات G

الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة [7]:

من فوائد التحليل التمييزي هو أنه يمكن عمل مقارنة بين المتغيرات المستقلة من حيث أهميتها في عملية التمييز «المتغير التابع» ويتم ذلك من خلال حساب المعادلة الأتية :

j=1,2,…,k =

المقابل هو أهم متغير له القدرةفإن أكبر قيمة تعني أن المتغيروبمقارنة القيم المطلقة

المقابل هو ثاني علي التمييز بين المجموعتين ، وثاني أكبر قيمة تعني

متغير له المقدرة علي التمييز بين المجموعتين وهكذا .

النتائج والمناقشة:

بيانات الدراسة :

تم استخدام بيانات الاستبيان المصمم المحكم الذى قامت به لجنة أبناء قرية قندتو في العام 2021م لمعرفة مستوى الخدمات التى تقدم للقرية ،وكان حجم العينة الذى اجري الاستبيان له 500 أسرة .

متغيرات الدارسة :

تتمثل متغيرات هذه الدراسة في الخدمات المقدمة والتى تتمثل في (المستشفى ، اصحاح البيئة ,

مياه الشرب، الزراعة ، المخبز ، التخطيط والشوارع ، المواصلات ،تصريف المياه ، مركز الشباب) على المتغير التابع وهو مستوى الخدمات المقدمة والذى تم تصنيفه إلى (جيد جدا- جيد- متوسط –دون المتوسط).

وصف متغيرات الدراسة :

جدول (1) : مستوى الخدمات العامة المقدمة لقرية قندتو :

مستوى الخدمات العامة	العدد	النسبة المئوية
جيد جدا	1	0.2
جيد	16	3.8
وسط	204	48.6
دون الوسط	199	47.4
المجموع	420	100.0

المصدر : من تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

من الجدول (1) نلاحظ أن أغلب افراد العينة المبحوثة كان مستوى الخدمات العامة المقدمة لهم خدمات متوسطة حيث بلغ عددهم 204 % بنسبة 48.6 % بينما الذين اجابوا بان مستوى الخدمات كان جيد جدا عددهم أسرة واحدة بنسبة 0.2 %.وذلك يدل على أن الخدمات المقدمة تحتاج لعمل من قبل سكان القرية والدولة .

والشكل (1) يدعم ذلك

شكل (1) : مستوى الخدمات المقدمة لسكان قرية قندتو بمدينة شندي.

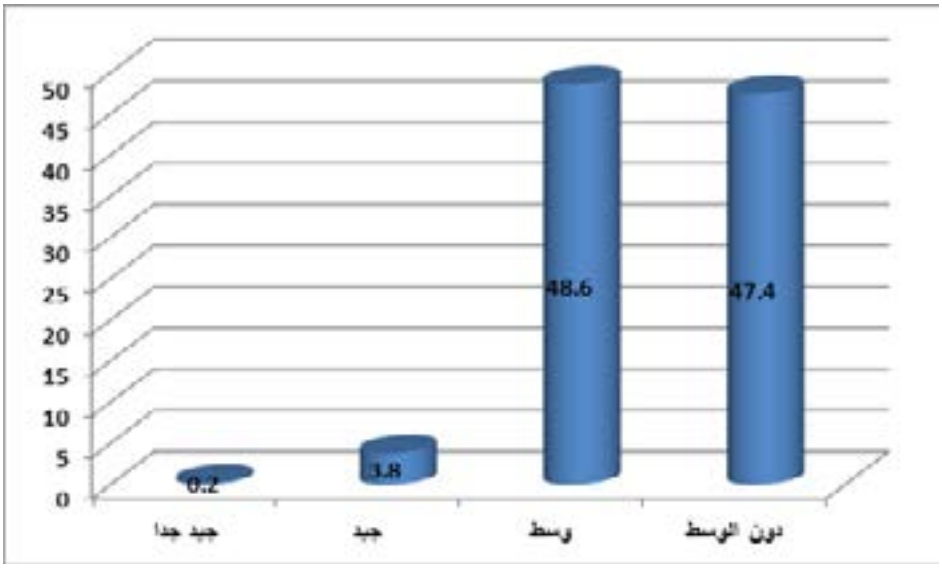

المصدر : من تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج Excel

نموذج الدالة التمييزية المقدر لأكثر من مجموعتين :

تم تقدير معلمات نموذج الدالة التمييزية المقدر بطريقة فشر وكانت النتائج التالية :

جدول (2) معلمات نموذج الدلة التمييزية لمتغيرات الدارسة :

المتغير	رمز المتغير	القيمة المقدرة
المدارس		.294
المستشفى		.278
اصحاح البيئة		.340
مياه الشرب		.302
الزراعة		.374
المخبز		.346
التخطيط والشوارع		.299
المواصلات		.216
تصريف المياه		.190
مركز الشباب		.481

المصدر : من تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

من الجدول (2) يتضح لنا أن النموذج المقدر للدالة التمييزية لأكثر من مجموعتين . 0.294

قدرة الدالة التمييزية على التصنيف :

جدول (3) القيمة الاحتمالية لاختبار Wilks' Lambda:

الاختبار	القيمة الاحتمالية
Wilks' Lambda	0.000

المصدر : من تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

من الجدول (3) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية لاختبار Wilks' Lambda تساوي 0.000 وذلك يدل على أن الدالة التمييزية لها قدرة على التصنيف .

دقة التصنيف من جدول التصنيف للقيم الحقيقية والقيم التنبؤية :

جدول رقم (4) جدول التصنيف :

(Classification Results(a

		Y	Predicted Group Membership				Total
			v.good	Good	median	under median	
Original	Count	v.good	1	0	0	0	1
		good	0	16	0	0	16
		Median	0	8	179	16	203
		under median	0	0	0	199	199
	%	v.good	100.0	0.	0.	0.	100.0
		good	0.	100.0	0.	0.	100.0
		Median	0.	3.9	88.2	7.9	100.0
		under median	0.	0.	0.	100.0	100.0

a % 94.3 of original grouped cases correctly classified.

المصدر : من تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج spss21

من الجدول (4) نلاحظ أن نموذج الدالة التمييزية المقدر لأكثر من مجموعتين كانت نتائج تصنيفه الصحيحة نسبة التصنيف الصحيح هو94.3 % وهي نسبة كبيرة تدل على قوة النموذج في التصنيف ، بينما نسبة التصنيف الخاطئ هي 5.7 %.

الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة :

جدول (5) الأهمية النسبية لمتغيرات الدارسة :

تصريف المياه	.380(*)
مركز الشباب	.353(*)
المدارس	.327(*)
المستشفى	.241(*)
التخطيط والشوراع	.382
المواصلات	.296
اصحاح البيئة	.286
الزراعة	.329
المخبز	.316
مياه الشرب	.290

من الجدول (5) نلاحظ ان متغيرات الدراسة التي كان لها أثر كبير في التصنيف هي على التوالي (تصريف المياه- مركز الشباب- المدارس- المستشفى) حيث ساهمت بقدر كبير على تقدير النموذج ويعزى ذلك ان النموذج المقدر اعتمد على البيانات والتى اتضح من خلالها أن غالبية المبحوثين كان مستوى الخدمات لديهم وسط ودون الوسط ، ومن ذلك نستنتج أن الخدمات التى تحتاج لعمل وجهد كبير من قبل المواطنين هي على التوالي :

خدمات تصريف المياه ثم خدمات مركز الشباب ثم خدمات المدارس ثم خدمات المستشفى ، والخدمات العامة التى بها درجة رضا متوسطة هي التخطيط والشوراع والمواصلات واصحاح البيئة والزراعة والمخبز ومياه الشرب .

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة تبين أن استخدام نموذج الدالة التمييزية متعددة المجموعات مهم جدا من أمن جانبين اجتماعي و اقتصادي وإحصائي فمن الجانب الاجتماعي و الاقتصادي فإن النموذج المقدر قد وضح لنا معرفة أثر كل متغير من متغيرات الدراسة على المتغير التابع مستوى الخدمات العامة لقرية قندتو والمتغيرات هي (المستشفى ، اصحاح البيئة , مياه الشرب، الزراعة ، المخبز ، التخطيط والشوارع ، المواصلات ،تصريف المياه ، مركز الشباب) وهذا شيء يفيد المنطقة والدولة في تملك معلومات وبيانات حقيقية توضح نقاط الضعف والقوة في الخدمات العامة لمعالجة نقاط الضعف للمساهمة في تنمية تلك المجتمعات , أما من الجانب الإحصائي فإن إستخدام التحليل الإحصائي المعتمد علي نماذج دقيقة مثل نموذج الدالة التمييزية لاكثر من مجموعتين يجعل النموذج أكثر دقة وإعتمادا ، وتبين أن مستوى الخدمات العامة لقرية قندتو مستوى متوسط ويحتاج لجهود كبيرة من قبل المواطنين والدولة ليصل للمستوى الجيد وأن الخدمات التى تحتاج لجهد كبير جدا هي خدمات (تصريف المياه – مركز الشباب- المستشفى – المدارس) لذلك لابد من جهود مضاعفة من قبل المواطنين والدولة لمعالجة تلك الخدمات العامة التى مستواها وسط ودون الوسط للوصول لمستوى جيد على الأقل في المستقبل .

النتائج :

توصلت هذه الدراسة الي النتائج التالية:

نموذج الدالة التمييزية متعدد المجموعات المقدر نموذج مناسب لدراسة البيانات ويتصف بالدقة وله القدرة على التمييز .

مستوى الخدمات العامة لقرية قندتو مستوى متوسط ويحتاج لجهود كبيرة من قبل المواطنين والدولة ليصل للمستوى الجيد .

الخدمات التى تحتاج لجهد كبير جدا هي خدمات (تصريف المياه – مركز الشباب- المستشفى – المدارس).

التوصيات :

استخدام النموذج المقدر في معرفة وتقييم مستوى الخدمات العامة لقرية شندي لاثبات هذا النموذج قدرته على التصنيف ، ويمكن أن يطبق هذا النموذج المتعدد على بقية المدن والقرى بالسودان متى ماتوفرت بيانات .

لابد من جهود مضاعفة من قبل المواطنين والدولة لمعالجة تلك الخدمات العامة التى مستواها وسط ودون الوسط للوصول لمستوى جيد على الأقل في المستقبل .

المصادر والمراجع:

(1) أشرف ادريس سعيد ، استخدام الدالة التمييزية لدراسة سرطان البروستاتا ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الاحصاء التطبيقي – كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2011م) – ص 16 .

(2) المصدر السابق ص 16 .

(3) ابراهيم محمد العلي ، 2020 ، أسس التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات ، كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – سورية – ص 578.

(4) بريان ف.ج. مانلي – ترجمة عبدالرحمن محمد أبوعمه الأساس والطرق الإحصائية المتعدد المتغيرات – دار النشر العلمي والمطابع – جامعة الملك سعود 1422هـ -2001 م ص 150

(5) ريتشارد جونسون، دينوشرن- تعريب عبدالرحمن حامد عزام – التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة من الوجهة التطبيقية – دار المريخ للنشر – 1418 هـ – 1998 م – ص 205

(6) ابراهيم محمد العلي ، 2020 ، أسس التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات ، كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – سورية – ص 648 - 652 .

(7) أشرف ادريس سعيد ، استخدام الدالة التمييزية لدراسة سرطان البروستاتا ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الاحصاء التطبيقي – كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2011م) – ص 24 .

(8) ريم على الجراح , مناهل عبد الكريم عزوزو ,على داؤد النعيمي (2008م) مقارنة بين التحليل التمييزي والشبكات العصبية في التشخيص الطبي لمرضى سرطان الفم ، ورقة علمية منشورة لمجلة تنمية الرافدين العدد 92مجلد 30 لسنة 2008م.

(9) الجبوري ، شلال حبيب وعبد ، صلاح حمزة ، 2000، تحليل متعدد المتغيرات ، بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر .

(10) شومان عبد اللطيف حسن ،1977، التحليل التمييزي وتطبيقه في تصنيف طلاب المدرسة الثانوية ، رسالة ماجستير ،جامعة الموصل.

(11) الجاغوني ، فريد وغانم ، عدنان (2007) التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات (التحليل التمييزي) في توصيف وتوزيع الأسر داخل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 23' العدد الثاني

(12) الشمراني ، محمد (2008) دراسة مقارنة بين التحليل وتحليل التباين المتعدد في تحليل البيانات متعددة المتغيرات ، رسالة دكتوراة جامعة أم القرى .

دور مشروعات القرى النموذجية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات
دراسة تطبيقية على قرية (تابت) النموذجية ـــ بولاية شمال دارفور ـــ السودان

د.عبـــد الله التجانـــي عبـــد القـــادر
الأستاذ المساعد ـــ قسم علم الاجتماع
جامعة الفاشر

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحديد دور مشروعات القرى النموذجية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات،ولتحقيق أهداف الدراسة،استخدم منهج دراسة الحالة،بالإضافة إلى المنهج الوصفي،تم اختيار عينة الدراسة قدرها(100) مبحوث من الذين استفادوا من مشروعات القرية النموذجية كجماعة مقومين.جمعت البيانات عن طريق الاستبيان والملاحظة المباشرة،تم معالجة البيانات وتحليلها بواسطة الحزم الإحصائية،بنظام الجداول التكرارية لتحديد نسب ومؤشرات الاستقرار الاجتماعي التي أحدثتها مشروعات وبرنامج القرية النموذجية؛ في محور السلام الاجتماعي،التعليم،الصحة، المياه، الاستقرار الاجتماعي والمشاركة الشعبية. خلصت الدراسة بعدة نتائج أهما: أن مشروعات القرى النموذجية قد أسهمت في تحقيق الاستقرار الاجتماعي بنسبة (70 %)؛ وشملت التحسين في مجال التعليم،الصحة،المياه. أما محور السلام والتعايش السلمي قد تحققت بصورة نسبية ؛حيث لازالت هناك بعض النزاعات والمشكلات الأمنية لم تحل بشكل نهائي. بينما المشاركة الشعبية كانت ما بين (50ـــ60 %) في تخطيط وتنفيذ مشروعات القرية النموذجية.

الكلمات المفتاحية : المشروعات ،القرى النموذجية ، المجتمعات المحلية، النزاعات، الاستقرار الاجتماعي

Abstract:

The study aimed to identifying the role of model villages projects to realized social stability for the local communities that affected by conflicts. To achieve the objectives of the study ; the methodology of case study and descriptive have been used.The sample of study was (100) respondents were selected from those who benefited from model village projects; as an assessment group. The data collected by questionnaire and observation. Data processed and analyzed by

(SPSS),with system of frequent tables to determine the proportions and indicators of social stability. The study concluded with following results : The model village projects have been contributed to achieving social stability by (70%).Some conflicts have been not finally resolved. Citizen participation in planning projects were between (50 – 60%).

Key words: Projects, Model villages, Local Communities, Conflicts, Social Stability.

مقدمة:

يشكل الحروب والنزاعات الأهلية ونقص الخدمات الاجتماعية بدارفور مشكلة كبيرة على المجتمعات المحلية الريفية والتي تأثرت بالنزوح والهجرة نحو المدن الكبيرة،وفي إطار تحقيق السلام والتعايش السلمي وإنعاش المجتمعات المحلية الريفية بالخدمات التنموية من: صحة،تعليم ،تدريب،مياه،فض النزعات،سبل كسب العيش،الاتصالات ،الطرق،بيئة وغيرها،اتجهت حكومة السودان والمتمثلة في السلطة الإقليمية بدارفور؛اتجهت إلى تنفيذ حزم من المشروعات والبرامج التنموية في المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزوح والهجرة بسبب النزاعات، تحت مسمى (مشروعات القرى النموذجية).كمحاولة لأحداث تغيير اجتماعي واقتصادي مقصود في المناطق المستهدفة، تنعكس على تحسين مستوي المعيشة؛ومنها تكون جاذبة ومشجعة للعودة الطوعية للنازحين، من خلال تطبيق نموذج التنمية القائمة على نقل المساعدات الفنية في المناطق المستهدفة، على أن يلعب المجتمع دوراً إيجابياً للاستفادة من هذه الخدمات [1]. وقد تم تطبيق هذه المشروعات على عدد من المناطق المختارة بدارفور،من بينها (قرية تابت النموذجية) التي تتبع لمحلية طويلة بشمال دارفور. وقد نفذت هذه المشروعات في الفترة ما بين (2012 ـــ 2017م)،ضمن استحقاقات اتفاقية الدوحة لسلام دارفور، التي كانت تهدف إلى تحقيق السلام و معالجة آثار الحرب بدارفور. حيث استهدفت الدراسة دور مشروعات القرى النموذجية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات الأهلية والنزوح، وطبقت الدراسة على قرية تابت النموذجية [2].

مشكلة الدراسة :

نفذت السلطة الإقليمية بدارفور عدد من مشروعات القرى النموذجية؛كمحاولة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات الأهلية، والتي أدت إلى تدهور الخدمات الأساسية،حيث نفذت مشروعات الاستقرار الاجتماعي في قرية تابت النموذجية،شملت خدمات التعليم،الصحة،المياه،البيئة،سبل كسب العيش،المصالحات والتعايش السلمي و التدريب المهني. وعليه تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي: هل ساهمت مشروعات وبرامج القرى النموذجية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتعايش السلمي بمنطقة الدراسة؟

تساؤلات الدراسة :تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية :

- هل مشروعات القرى النموذجية أسهمت في تحسين الوضع الاجتماعي بمنطقة الدراسة؟
- هل أسهمت مشروعات القرى النموذجية السلام والتعايش السلمي بمنطقة الدراسة؟

- إلى أي مدي حققت مشروعات القرى النموذجية المشاركة الشعبية في قرية تابت؟
- هل مشروعات القرى النموذجية قابلت الاحتياجات التعليمية بالمنطقة؟
- هل أسهمت مشروعات وبرامج القرى النموذجية في تحسين الخدمات الصحية بمنطقة الدراسة؟

أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف عام؛ تتمثل في :

تحديد دور مشروعات القرى النموذجية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتعايش السلمي بمنطقة الدراسة؛ وتشمل الأهداف الفرعية في الأتي :

- تحديد مستوى بناء السلام والتعايش السلمي بمنطقة الدراسة بفضل مشروعات التنمية.
- تحديد مستوى الخدمات التعليمية بالمنطقة التي وفرتها مشروعات القرى النموذجية.
- معرفة حجم ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للمنطقة بموجب مشروعات القرى النموذجية.
- الكشف عن مستوى المشاركة الشعبية لأهالي المنطقة في مشروعات وبرامج القرى النموذجية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها دراسة تقيمية تسعى لتحديد دور مشروعات القرى النموذجية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمعات المحلية بدارفور والمتأثرة بالنزاعات الأهلية؛حيث يمكن الاستفادة من نتائج تلك الدراسات في معرفة تجارب تلك المشروعات في حل قضايا ومشكلات العودة الطوعية.كما تتجه إقليم دارفور بعد اتفاقيات السلام إلى إعادة توطين النازحين واللاجئين،من خلال تخطيط وتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية في المجتمعات المتأثرة بالنزعات،فمثل هذه الدراسات تساعد حكومة الإقليم في معرفة أفضل السبل المناسبة لإعادة الحياة في تلك المجتمعات.كما أن تجربة التنمية القائمة على نماذج القرى النموذجية،هي تجربة جديدة في حاجة إلى مزيد من الدراسات والأبحاث[3].

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة بولاية شمال دارفور ـــــ وحدة إدارية (تابت) التابعة لمحلية طويلة.

الحدود الزمانية : أجريت هذه الدراسة في الفترة مابين 2020 ـــ 2021م.

الحدود الموضوعية : غطت الدراسة متغيرات مشروعات القرى النموذجية؛حيث شملت محور الاستقرار الاجتماعي،السلام والتعايش السلمي،خدمات التعليم،الصحة والمشاركة الشعبية.

مفاهيم الدراسة:

ورد في متن الدراسة بعض المفاهيم والمصطلحات التي يرى الباحث أنها بحاجة إلى تعريف وبيان المقصود منها، وذلك لزيادة توضيح المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة.

مفهوم المشروعات:

يعرف بأنه نشاط يقوم بها مؤسسة أو منظمة أو مجموعة من الناس لتحقيق هدف اجتماعي أو اقتصادي يتطلب تنفيذها تقسيم المشروع إلى عدد من البرامج و إيجاد عدد من الأدوار المتعددة سواء كانت فنية أو مهنية أو مالية[4].

إجرائياً:

بقصد به الخدمات الأساسية التي نفذتها السلطة الإقليمية بدارفور في قرية (تابت) والتي شملت: التعليم ، الصحة، المياه، السلام الاجتماعي والمشاركة الشعبية.

القرى النموذجية: Model Villages :

هي العملية التنموية التي عن طريقها تتم تنفيذ المشروعات والبرامج في المجتمعات المحلية، وذلك من خلال إيجاد خدمات سكنية وتعليمية وصحية وخدمية ، اجتماعية واقتصادية وتقنية للمواطنين في المجتمع المحلي، وتسمي أحياناً بالقرى المستحدثة، وهي إيجاد مناطق سكنية في بعض المجتمعات المحلية وذلك من خلال دمج التجمعات الصغيرة المتباعدة في مجتمع واحد بغرض تقديم الخدمات التنموية [5].

التعريف الإجرائي:القرى النموذجية هي طريقة من طرق عملية الأعمار والتنمية في دارفور التي تبنتها الحكومة وبعض الشركاء في السلطة الإقليمية والمنظمات الدولية وبعض الجهات المانحة، بغرض تعمير ما دمرته الحرب، بحيث تكون هذه العملية وسيلة لإيجاد الاستقرار والسلام الاجتماعي في دارفور من بينها قرية (تابت).

مفهوم المجتمعات المحلية Local Communities:

مفردها مجتمع محلي،يعرفها «روبرت ماكيفر» بأنه وحدة اجتماعية تجمع بين أعضاءها مجموعة من المصالح المشتركة، وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء بالدرجة التي تمكنهم المشاركة في الظروف لحياة مشتركة[6].

التعريف الإجرائي: المجتمع المحلي هو مجموعة من المواطنين يقيمون في منطقة جغرافية محددة في دارفور لهم ولاءات واهتمامات مشتركة، بحيث يشكلون وحدة اجتماعية الذي يمكن أن تقدم لهم خدمات اجتماعية وثقافية واقتصادية بغرض تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتحسين مستوي المعيشة والتنمية وهم سكان قرية (تابت) النموذجية.

النزاعات Conflicts:

هي محاولات تبذلها جماعات مختلفة من الناس لتحقيق أهداف ومصالح متضاربة يصعب التوفيق بينهما؛وقد تترتب عليها خسائر مادية وبشرية بسبب العنف[7].

إجرائياً : هي حالات من العنف والاقتتال التي وقعت بين المكونات الاجتماعية بإقليم دارفور في الفترة من(2003م) حتى تاريخ كتابة البحث، لأسباب سياسية واجتماعية؛ وترتبت عليها خسائر بشرية ومادية للمجتمعات المحلية المستهدفة في الدراسة.

الاستقرار الاجتماعي: Social stability:

يشير إلى نوع من التساند بين مجموعة ظواهر اجتماعية مترابطة،وقد حظي هذا المصطلح بالاهتمام في التحليل الاجتماعي، وخاصة في النظرية الوظيفية عند (أوجسكونت) الذي يركز على دراسة العوامل التي تساند وتدعم الواقع الاجتماعي القائم بمكوناته الاجتماعية والسياسية و الثقافية،باعتبار أن نظم المجتمع المختلفة تشكل البناء الاجتماعي الذي يشبع احتياجات الأفراد. وبقدر ما تكون هذه النظم قادرة على أداء وظائفها من خلال البيئة الاجتماعية التي تسودها التوائم والتساند ،تكون قدرة المجتمع على البقاء والاستقرار بشكل مستدام [8].

وإجرائياً :

هو مستوى حجم العودة الطوعية لسكان قرية تابت بعد تنفيذ عدد من مشروعات تنموية في المنطقة،بعد نزوحهم إلى المناطق الأخرى.كما هو مجموع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث على مقياس الاستقرار الاجتماعي المستخدم في هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بإجراء مسح للدراسات والأبحاث التي تناولت موضوعات عن دور مشروعات القرى النموذجية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات، حصل الباحث على بعض الموضوعات ذات الصلة بالظاهرة قيد الدراسة، وتتمثل في الآتية :

دراسة [9]هدفت إلى معرفة دور مشروعات المناطق المختارة في تنمية المجتمعات المحلية،طبقت الدراسة في محليتي (أم كدادة وأدنى نهر عطبرة)،استخدمت في الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي، ولجمع البيانات استخدمت أدوات المقابلة والاستبيان. تم معالجة البيانات بالحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية أل(SPSS).خلصت الدراسة بأن المشاريع التي نفذت في وأدنى نهر عطبرة حققت أهداف المشروعات المختارة أكثر من المشاريع التي نفذت في محلية أم كدادة. بنما لم يحقق المشروعات تنمية مستدامة بعد وقف التمويل الأجنبي.

بينما دراسة [10] هدفت إلى دور أهمية المشاريع التعليمية في تحقيق التنمية المستدامة،طبقت الدراسة في محافظة بنادر بصومال،وكانت حجم العينة (90) مبحوث،شملت الفئات النسوية والشبابية ورؤساء العشائر ورجال الدين،استخدمت في الدراسة المنهج الوصفي. خلصت الدراسة بعدة نتائج منها: أن المشروعات التعليمية التي نفذتها المعهد الصومالي للتنمية لم تحقق متطلبات ونشاطات المجتمعات المحلية. بينما عدد قليل من المستفيدين أكدوا بأن احتياجاتهم المتوقعة من المشروع والمتمثلة في إقامة ورشات لأهمية السلام والاستقرار،الحلقات الدراسية،كتابة المقترحات والتقارير،حل الخلافات والنزاعات،دورات تدريبية في اللغة العربية والانجليزية ،علوم الكمبيوتر،وتقديم المنح الدراسية للمنظمات النسائية قد تحققت.

أما في دراسة [11] والتي هدفت إلى التعرف على إسهامات مشروعات تنمية المناطق المختارة في التنمية الريفية المتكاملة، طبقت الدراسة في محلية أم كدادة، استخدمت في الدراسة منهج المسح الاجتماعي، استهدفت الدراسة عينة من المستفيدين من تلك المشروعات،شملت (130) مفردة، تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان والمقابلات. خلصت الدراسة بعدة نتائج منها: إن المشروعات التي نفذت في منطقة الدراسة أدت إلي تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لدى المستفيدين.

كما نجد في دراسة [12]،حيث هدفت إلى تقيم أثر مشروعات وبرامج التنمية الريفية في جنوب كردفان، استهدفت الدراسة المزارعات المستفيدات من مشاريع التمويل من قبل (الإيفاد). طبقت الدراسة على عينة من المبحوثين بلغ عددهم (120) مفردة،استخدمت في الدراسة منهج دراسة الحالة، تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان، وبعد معالجتها بنظام أل (SPSS)، خلصت الدراسة بعدة نتائج منها: أن فرصة استخدام مشروعات التمويل زاد من أنتاج النساء المزارعات. كما حسنت من المستوى الغذائي، التعليمي، الصحي، والمستوى المعيشي للأسر. كما أثبتت الدراسة بأن النساء عميلات جيدات من ناحية تسديد القروض في

الوقت المحدد. وفي دراسة [13]،هدفت الدراسة إلى تحديد فعالية المشروعات والبرنامج في تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية.طبقت الدراسة في ريفي بارا بشمال كردفان؛ كدراسة تقويمية على برنامج الإيفاد،حيث استهدفت الدراسة أربعة قرى نفذت فيها مشروعات التنمية الريفية،تم اختيار (200) مبحوث من الذين استفادوا من تلك المشروعات، بواقع (50) مفردة من كل قرية،تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان والمقابلات والزيارات الميدانية،استخدمت في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،تمت معالجة البيانات بواسطة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية أل (SPSS). خلصت الدراسة بعدة نتائج منها: أن مشروعات وبرنامج التنمية المحلية قد ساهم في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين في مجتمع الدراسة.كما حافظت بعض المشروعات على استدامتها مثل الصحة وسبل كسب العيش والبيئة.

أما دراسة [14]،نجد أنها هدفت إلى تقويم فعالية برنامج المنحة الواحدة لتنمية المجتمع المحلي من منظور الجماعة،طبقت هذه المشروعات التنموية في مدينة نورمان بولاية أوكلاهوما،قامت الدراسة باستخدام مجموعة من المواطنين كمقومين لبرنامج التنمية المحلية المستفيدين.

كما نجد في دراسة[15]، والتي هدفت إلى تحديد الاتجاه التكاملي في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية المستحدثة،طبقت الدراسة على مشروعات القرية المركزية كنواة لتنمية المجتمع في مصر،بلغت حجم عينة الدراسة (272) منتفعاً من خدمات المشروعات.خلصت الدراسة بأن المخططون لم يراعوا في تصميم المشروعات رغبات المستفيدين واتجاهاتهم نحو الاستخدام الأمثل.

موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوعات مختلفة عن دور المشروعات والبرنامج في تنمية المجتمعات المحلية، حيث طبقت هذه الدراسات في بيئات محلية ريفية مختلفة،وأكدت نتائج هذه الدراسات أن معظم هذه المشروعات قد حققت نجاحات بصورة نسبية.إلا أن ما تميز هذه الدراسة الحالية من الدراسات السابقة كونها طبقت في مجتمع محلي ريفي شهدت حالات من النزاعات ترتبت عليها الهجرة والنزوح إلى مناطق أخرى. فمشروعات القرى النموذجية في هذه الدراسة هي كانت محاولة لإعادة التوطين للمجتمعات المحلية المتأثرة بالحروب والكارثة الاجتماعية،لذلك كان محور السلام والاستقرار يمثل ركيزة أساسية في نجاح هذه المشروعات.كما أن التدخل في نموذج التنمية في هذه الدراسة كانت تدخلاً كاملاً، حيث استهدفت المشروعات كافة جوانب الحياة،تحت مسمى (القرى النموذجية) وهي قد تكون تجربة جديدة من نماذج التنمية المحلية في المجتمع السوداني. وعليه قد استفاد الباحث من الدارسات السابقة لصيقة الصلة بالدراسة الحالية،استفاد من الجوانب المنهجية في كل يتعلق بدور المشروعات التنموية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المحلية.كما تطابقت بعض نتائج الدارسات السابقة بنتائج الدراسة الحالية،خاصة دراسة (عبدالقادر ومسبل) عن دور المشروعات التنموية في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية.

مشروعات القرى نموذجية:

سعت الحكومة السودانية وشركاء السلطة الإقليمية في دارفور، بالإضافة إلى بعض المنظمات الدولية والإقليمية وبعض الدول الصديقة للسودان، قامت بمجهودات مقدرة بشأن إعمار وتنمية المجتمعات المحلية

في بدارفور تحت مسمي القرى النموذجية «Model Villages» وذلك في الفترة ما بين(2012- 2017م) كخطة إسعافية وعمل إستراتيجي لتوطين وتمكين المجتمعات المحلية، وكوسيلة لحل النزاعات الأهلية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي ؛باعتبار أن سبب الحروب الأهلية في السودان ودارفور على وجه الخصوص؛ بأنها نتيجة لانعدام التنمية وقلة الخدمات الاجتماعية الأساسية.حيث ظلت المجتمعات المحلية تعاني من الهشاشة في البناء الاجتماعية والاقتصادي.فإن التدخل بمثل هذه المشروعات والبرنامج يمكن أن يؤدي التغيير في بنية المجتمعات المحلية، وبالتالي تعود المجتمعات إلى التوازن والاستقرار الاجتماعي،وذلك من خلال إحداث تغييرات في أنساق ونظم المجتمع تكون قادرة على إشباع حاجات الأفراد.[16].

هنالك أكثر من(50) قرية نموذجية ثم اقتراحها مبدئيا بأن تصبح مناطق تنموية تحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتجذب النازحين واللاجئين بالعودة إلى قراهم الأصلية. ورصدت لها بعض المساعدات المالية والعينية، كما قدمت بعض التقديرات التي قامت بها بعض الجهات في تقديم دراسات جدوى الاجتماعية والاقتصادية، ومقترحات لبناء قرى نموذجية في إقليم دارفور، وذلك في مسعى لتوفير بناء قاعدة بيانات علمية وموضوعية تعيين المانحين والخيريين ومتخذي القرار في إعداد الخطط وتنفيذ المشروعات البرنامج.[17].

مشروعات قرية تابت النموذجية:

تقع وحدة إدارية تابت في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية شمال دارفور،على بعد (50)كلم من مدينة الفاشر على امتداد طريق الإنقاذ الغربي.تبلغ عدد سكانها حوالي(5000)نسمة،تسكنها مجموعات قبلية متعددة كالفور،التنجر،البرتي،التاما،المسبعات،الزغاوة وبعض الإثنيات العربية.تعبر الزراعة هي النشاط الرئيسي لسكان المنطقة بالإضافة إلى رعي الماشية والتجارة. وهي من ضمن المجتمعات المحلية التي تأثرت بالنزعات الأهلية وترتبت عليها هجرة ونزوح نحو المدن منذ العام 2003م.تم اختيار قرية تابت الإدارية أن تكون ضمن القرى النموذجية المستهدفة لتنفيذ مشروعات وبرامج العودة الطوعية لسكان المنطقة المتأثرين بالصراعات والنزوح. وذلك نسبة لخصوصية المنطقة وموقعها الاستراتيجي وما يمكن أن يضمن استقرار لبقية المناطق المجاورة. وكانت من أهم أهدافها :

- تحفيز النازحين على العودة الطوعية من خلال جعل المنطقة جاذبة.
- إعادة تأهيل قرى العودة الطوعية التي دمرتها النزاعات، بتوفير الخدمات الأساسية.
- تقديم الخدمات للقرى المجاورة.
- إنعاش الاقتصاد المحلي وتعزيز سبل كسب العيش للسكان وتمكينهم من موارد الرزق تساعدهم على الاعتماد على أنفسهم من خلال الأنشطة المدرة للدخل.
- إدخال مجموعة البدائل التكنولوجية الملائمة التي من شأنها ترشيد استعمال الموارد الطبيعية للمنطقة.
- إعادة بناء النسيج الاجتماعي ودعم المصالحات بين مكونات المجتمع في المنطقة(18).
- تم وضع حجر الأساس لهذه المشروعات بتاريخ 8/12/ 2013م. وتم افتتاحها رسمياً بتاريخ 2015/1/15م.

أهم مشروعات القرية:

تم تنفيذ مشروعات قرية تابت النموذجية بنظام (مجمع الخدمات)،حيث تم تجميع جميع المشروعات في مساحة قدرها (36000) متر مربع مخصصة لتلك المشروعات، ويعمل المجمع كمركز لتنمية المجتمع بتوفير الخدمات الأساسية.يشغل بنظام الطاقة الشمسية كهدف لتوظيف الطاقة المتجددة وضمان استمرارية الخدمات الكهربائية للمجتمع وتغطي خدمات هذه المشروعات لنحو (28) قرية وتشمل المجمع المشروعات الآتية :

المشروعات التعليمية :

وشملت مدارس الأساس بواقع مدرستين لكل من البنين والبنات،بسعة إجمالية (720) تلميذ وتلميذة، مجهزة بكل الوسائل التعليمية ومعينات التدريس والبيئة المدرسية.بالإضافة إلى المدارس الثانوية للبنين والبنات بكامل معداتها تسع لأكثر من(320) طالب وطالبة.

المشروعات الصحية: وتمثل في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية،وهي عبارة عن مركز صحي متكامل؛فيها العيادات وغرف العمليات والولادة ،غرف التعقيم ،عنابر للرجال والنساء،معمل معمل وصيدلية ،بالإضافة إلى مولد طاقة احتياطي بجانب الطاقة الشمسية.

مشروعات المياه :

- هي عبارة عن محطات لتجميع المياه ومعالجتها ثم توزيعها على المجمعات السكنية في القرية،فيها بئرين بكامل ملحقاتها تغذي المحطة المائية.
- وحدات سكنية لطاقم المجمع والعاملين،حيث تشمل (15) وحدة سكنية متكاملة بمساحة (400) متر مربع.
- مركز شرطة للخدمات التأمينية مزودة بكل المعدات والعتاد الشرطي.
- مشروع تعزيز الوئام الاجتماعي : تم تأسيس جهاز إداري في القرية من الإدارات الأهلية تنسق للاجتماعات والملتقيات بصورة دورية مع القيادات الأهلية ومعتمد المحلية ومجالس الحكم المحلي والسلطة الإقليمية لإزالة التشوهات وآثار الحرب والنزاعات ورتق النسيج الاجتماعي بين مكونات المجتمع المحلي.

بالإضافة إلى خدمات دور العبادة وهي عبارة عن مسجد كبير مجهزة بكل خدمات المصلين.

كما أن هناك مشروعات أخرى خارج المجمع،تتمثل في المشروعات الاقتصادية؛ بتمليك الأسر الفقرة عدد من المشروعات الإنتاجية من الماعز،مكنات الخياطة،الصناعات صغيرة، الحرف اليدوية، والبزور المحسنة مع نقل التقانة في الإرشاد الزراعي والإنتاج الحيواني. بالإضافة إلى التوسع في خدمات المياه في القرى المجاورة ؛بزيادة الحفائر والسدود الترابية. لكن هذه المشروعات لم تغطيها الدراسة الحالية والتي تركز الأبعاد الاجتماعية أكثر من الاقتصادية، فيمكن إجراء دراسة لاحقة تتناول دور هذه المشروعات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في قرية تابت النموذجية.[19].

الإجراءات المنهجية:

استهدفت الدراسة دور مشروعات القرى النموذجية التي نفذتها السلطة الإقليمية بدارفور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في قرية تابت،وذلك في الفترة مابين 2013 ـــــ 2015م، حيث كانت التدخل

كاملاً استهدفت المشروعات كل جوانب الاجتماعية في القرية؛ بغرض تحقيق الاستقرار الاجتماعي.استخدمت في الدراسة منهج دراسة الحالة كدراسة شاملة لوحدة (إدارية تابت) التي تتبع لمحلية طويلة. شملت الدراسة المشروعات التي نفذت بالمنطقة بنظام المجمع الخدمي.تم اختيار عينة من المستفيدين المباشرين من مشروعات الاستقرار الاجتماعي، وكانت عددهم (100) مبحوث تمت اختيارهم بطريقة عشوائية وهم المترددين في المجمع وكجماعة مقومة لفعالية المشروعات والخدمات المقدمة، من جملة عدد سكان القرية البالغ عددهم حوالي (5000) نسمة حسب التعداد الأخير،على الرغم من أن وجودهم الفعلي أثناء الدراسة أقل من ذلك.حيث جاءت حجم العينة بنسبة (2 %) من جملة السكان.اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان والملاحظة الميدانية المباشرة لجمع البيانات،تم تقسيم أسئلة البحث حسب فرضيات الدراسة وهي عبارة عن محور المشروعات،محور السلام الاجتماعي، المشاركة الشعبية،الاستقرار الاجتماعي،الصحة والتعليم.استعان الباحث بجامعي البيانات من المتطوعين المتعلمين من أبناء المنطقة.ثم معالجة البيانات باستخدام التحليل الإحصائي بنظام الجداول التكرارية ؛باعتبارها الأنسب لتوضيح نسب ومؤشرات الاستقرار لاجتماعي ومستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة في المجمع.،حيث تم اختيار اللجان من الجماعات المهتمة بالتنمية الشعبية من (32) عضواً يمثلون (24) منطقة ،وبلغت جملة العينة 32×24= (768) مبحوث، واستهدفت المشروعات التخلص من الأحياء الفقيرة والآفات الزراعية،مساعدة ذوي الدخل المنخفض واستجابة المتطلبات المحلية العاجلة.خلصت الدراسة ببعض النتائج أهمها : أن عمليات المشاركة شكلت مصدر هام للمعلومات في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية. وأن آراء المواطنين المستفيدين من المشروعات يمكن أن يعطي مؤشراً مهماً وموضوعيةً في درجة كفاءة وفعالية المشروع في مقابلة احتياجات ومتطلبات.

عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية :

جدول رقم (1) يوضح الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	60	% 60
أنثى	40	% 40
الجملة	100	% 100

نجد من الجدول أعلاه،بان نسبة الذكور في العينة كانت (60%)،بنما نسبة الإناث كانت (40%) ومن الملاحظة الميدانية كان الرجال الأكثر استجابة لمليء استمارة الاستبيان،على الرغم من حرص الباحث على إعطاء فرص متساوية من الجنسين.

جدول رقم (2) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	10	%10
خلوة	6	%6
ابتدائي	4	%4
أساس	8	%8
ثانوي	16	%16
جامعي	52	%52
فوق جامعي	4	%4
الجملة	100	%100

تبين من نتائج الجدول أعلاه، بأن(52 %) من المبحوثين في المستوى التعليم الجامعي،(16 %) في المستوى الثانوي، و(8 %) منهم أساس ، و(45 %) منهم فوق الجامعي، بينما (10 %) فقط من عين الدراسة لا يعرفون القراءة والكتابة. وهذا يدل بان مواطني المنطقة لهم مستوى تعليمي مرتفع،كما خصصت مشروعات السلطة الإقليمية منحة دراسات عليا لأبناء المنطقة.

جدول رقم (3) يوضح ما إذا كنت من المهاجرين؟

ما إذا كنت من المهاجرين؟	التكرار	النسبة المئوية
نعـــــــم	96	% 96
لا	4	% 4
الجملة	100	% 100

يتضح من الجدول أعلاه بأن (96%) من المبحوثين كانوا من الذين هجروا المنطقة لأسباب مختلفة ؛أهمها النزاعات الأهلية،لكن الآن عادوا إلى قريتهم،بينما (4%) فقط من المبحوثين لم يسبق لهم الهجرة،حيث استطاعوا أن يكيفوا أنفسهم بالبقاء في المنطقة رغم المشكلات.

جدول رقم (4) يوضح سبب الهجرة

سبب الهجرة	التكرار	النسبة المئوية
الحروب	86	% 86
ظروف بيئية	4	% 4
قلة الخدمات	2	% 2
أخرى	4	% 4
الجملة	100	% 100

تبين من الجدول أعلاه،بأن بان (86%) من المبحوثين هاجروا المنطقة بسبب النزاعات الأهلية،حيث نزحوا إلى معسكرات (زمزم ــ أبوشوك وأبوجا) بمدينة الفاشر.والبعض منهم في القرى المجاورة. بينما (4%) منهم هجروا المنطقة بسبب الجفاف والظروف البيئية الصعبة ،بالإضافة إلى قلة الخدمات في المنطقة.

جدول رقم (5) يوضح ما إذا كنت من العائدين؟

ما إذا كنت من العائدين؟	التكرار	النسبة المئوية
نعـــــــم	96	% 96
لا	4	% 4
الجملة	100	% 100

نجد من الجدول أعلاه والذي يبين ما إذا كان المبحوث من العائدين إلى المنطقة،فإن (96%) من العينة كانت من العائدين إلى المنطقة بعد الهجرة،وهم نفس النسبة الذين هاجروا القرية، كما في الجدول رقم (3)،بينما (4 %) منهم فقط لم يسبق لهم الهجرة.

جدول رقم (6) يوضح سبب العودة إلى القرية

سبب العودة	التكرار	النسبة المئوية
استقرار المنطقة	60	% 60
توفير خدمات	30	% 30
واجهني صعوبة في الهجرة	6	% 6
الجملة	96	% 96

تبين من نتائج الدراسة أعلاه،بأن (60%) من المبحوثين عادوا إلى القرية النموذجية بعد ما شهدت المنطقة استقراراً اجتماعياً،بينما (30%) منهم أكدوا بان سبب عودتهم إلى المنطقة بفضل توفير الخدمات الاجتماعية التي وفرتها مشروعات القرية النموذجية،من التعليم والصحة والمياه والسلام الاجتماعي، في حين (6%) من المبحوثين عادوا بسبب المشكلات التي واجهتهم في مناطق الهجرة (معسكرات النزوح).

جدول رقم (7)يوضح ما إذا كان الوضع آمن لأفراد المنطقة ؟

الوضع آمن لأفراد المنطقة	التكرار	النسبة المئوية
أوفق بشدة	26	% 26
أوافق	24	% 24
نوعاً ما	48	% 48
لا أوافق	12	% 12
الجملة	100	% 100

تأكد من الجدول أعلاهن بأن (48%) من العينة المستهدفة في الدراسة ،أكدت بأن الأوضاع الأمنية قد تحسنت إلى حد ما ؛وهو مؤشر بين الايجابية والسلبية.بينما (26%) منهم وافقوا بشدة بأن الأوضاع الأمنية قد تحسنت مقارنة في الحالات السابقة قبل تنفيذ المشروعات.و(24%) منهم وافقوا على إيجابية الأوضاع الأمنية ،بينما (12%) جاءت إجاباتهم عكسية بأن الحالة الأمنية في المنطقة لم تتحسن بعد.

جدول رقم (8) يوضح ما إذا كان التعايش السلمي يشجع الآخرين للعودة؟

الوضع آمن لأفراد المنطقة	التكرار	النسبة المئوية
أوفق بشدة	24	% 24
أوافق	20	% 20
نوعاً ما	38	% 38
لا أوافق	18	% 18
الجملة	100	% 100

تبين من نتائج الدراسة أعلاه،بأن (38%) من المبحوثين أكدوا بان التعايش السلمي يمكن إلى حد ما أن يشجع الآخرين من النازحين والمهاجرين للعودة إلى منطقة الأصل. بينما (24%) منهم وافقوا بشدة بأن الوضع الأمني والتعايش السلمي قد تحسن إلى حد كبير.بينما (18%) من المبحوثين أكدوا عدم حماسهم لتشجيع الآخرين للعودة إلى قرية تابت النموذجية لعدم تحقيق السلام الاجتماعي بشكل شامل.

جدول رقم (9) يوضح ما إذا كان الوضع التعليمي قد تحسن؟

ما إذا كان الوضع التعليمي قد تحسن	التكرار	النسبة المئوية
نعـــــــم	88	% 88
لا	12	% 12
الجملة	100	% 100

تأكد من الجدول أعلاهن بأن (88%) من العينة المستهدفة في الدراسة،أشاروا بأن مشروعات القرية النموذجية قد أسهم في تحقيق الاستقرار التعليمي بالمنطقة،بينما (12%) من المبحوثين أكدوا بان الخدمات التعليمية قي القرية النموذجية لم تحل كل المشكلات التعليمية.

جدول رقم (10) يوضح ما إذا كانت المدارس قد قابلت كل احتياجات التعليم؟

قابلت المدارس كل الاحتياجات بالمنطقة	التكرار	النسبة المئوية
أوفق بشدة	30	% 30
أوافق	50	% 50
نوعاً ما	20	% 20
لا أوافق	0	% 0
الجملة	100	% 100

تبين من نتائج الجدول أعلاه،بأن (50%) من المبحوثين وافقوا بأن المدارس في القرية النموذجية قابلت احتياجات التعليم بالمنطقة،كما أن (30%) منهم وافقوا بشدة بأن مشروعات التعليم والمتمثلة في المدارس الأساس والثانوي قابلت المشكلات التعليمية،أما (20%) منهم كان إجاباتهم تجاه جدوى الخدمات التعليمية إلى حد ما.

جدول رقم (11) يوضح سبب بعض المشكلات التعليمية

سبب المشكلات التعليمية	التكرار	النسبة المئوية
قلة المعلمين	50	% 50
ضعف تأهيل المعلم	30	% 30
نقص الوسائل التعليمية	20	% 20
الجملة	100	% 100

تبين من نتائج الدراسة أعلاه،بأن (50%) من المبحوثين أكدوا بان أهم المشكلات التعليمية التي تواجه القرية تمثلت في قلة المعلمين،وخاصة في بعض التخصصات؛ كاللغة الانجليزية والعلوم التطبيقية.أما (30%) منهم أكدا بأن المشكلات التعليمية تتمثل في نقص القدرات المعرفية للأساتذة في المنطقة،حيث أن أغلب المعلمين المتطوعين من حملة الدرجات الدنيا.بينما (20%) من المبحوثين قالوا بأن التحديات التي تواجه التعليم في المنطقة هي نقص في الوسائل التعليمة؛ من الكتاب المدرسي والبني التحتية للمدارس.

جدول رقم (12) يوضح ما إذا كانت الخدمات الصحية مرضية بالنسبة لك؟

ما إذا كان الخدمات الصحية مرضية لك	التكرار	النسبة المئوية
نعـــــــم	52	% 52
لا	48	% 48
الجملة	100	% 100

تأكد من الجدول أعلاهن بأن (52%) من العينة المستهدفة في الدراسة ،أكدت بأن الخدمات التي وفرتها مشروعات القرية النموذجية قد لبت حاجات المجتمع المحلي، بينما (48%) من المبحوثين أكدوا بأن الخدمات الصحية المتوفرة في القرية من مشروعات القرية النموذجية لم تقابل احتياجاتهم الصحية،بل لازالوا يبحثون عن مزيد من الخدمات الصحية وبجودة عالية.

جدول رقم (13) يوضح سبب عدم الرضا في الخدمات الصحية.

سبب عدم الرضا	التكرار	النسبة المئوية
عدم توفير الدواء	20	% 20
قلة الأطباء المتخصصين	24	% 24
كثرة المرضى	4	% 4
الجملة	100	% 100

تبين من نتائج الدراسة أعلاه،بأن (24%) من المبحوثين أكدوا بان سبب عدم رضائهم عن الخدمات الصحية في المنطقة ترجع لنقص الأطباء المتخصصين في المركز العلاجي،الأمر الذي يجعلهم يسافرون إلى الفاشر لتكملة الخدمات العلاجية.بينما (20%) منهم أكدوا بان المشكلات الصحية في المنطقة تتمثل في نقص الدواء المتوفرة في صيدلية المركز العلاجي لكثير من الأمراض الموجودة في المنطقة ،مما يضطر المرضى للبحث عن الدواء حتى بعد التشخيص إلى أماكن أخرى.

جدول رقم (14) يوضح ما أذا كانت الخدمات الصحية أسهمت في حل المشكلات الصحية؟

الخدمات أسهمت في حل المشكلات الصحية	التكرار	النسبة المئوية
أوفق بشدة	20	% 20
أوافق	60	% 60
نوعاً ما	18	% 18
لا أوافق	2	% 2
الجملة	100	% 100

نجد من الجدول أعلاه والذي يبين ما إذا كانت الخدمات الصحية قد أسهمت في حل المشكلات الصحية بالمنطقة، (60 %) من المبحوثين وافقوا بأن المشروعات الصحية قد أسهمت في علاج المشكلات الصحية،كما أن(20 %) منهم أيضاً وافقوا بشدة في إسهام الخدمات الصحية في مقابلة الحاجات الصحية،(18 %) منهم وافقوا إلى حد ما عن فعالية الخدمات الصحية بالقرية.بينما (2 %) من المبحوثين أكدوا على عدم جدوى الخدمات الصحية المقدمة في المنطقة لحل المشكلات الصحية.

جدول رقم (15) يوضح ما إذا كنت مشاركاً في تخطيط وتنفيذ مشروعات القرية؟

ما إذا مشاركاً في مشروعات القرية	التكرار	النسبة المئوية
نعـــــــم	46	% 46
لا	44	% 44
الجملة	100	% 100

تبين من نتائج الجدول أعلاه،بأن (56 %) من المبحوثين أكدوا مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ مشروعات القرية النموذجية ؛وكانت مستوى المشاركة بالرأي والقيام بالأدوار التنسيقية وجمع المعلومات. بينما (44 %) من العينة أكدوا بأنهم لم يشاركوا في مشروعات القرية النموذجية في أي مستويات. وفي سؤال ما إذا كانت هذه المشروعات قد خطط وفقاً لحاجاتكم ؛ نجد في أن (70 %) منهم أكدوا بان المشروعات نفذت بناءً على حاجاتهم وكان ذلك في جدول آخر. بينما (30%) منهم أكدوا بان مشروعات القرية النموذجية لم تكن بناءً على رغبتهم.

جدول رقم (16) يوضح ما إذا كانت المشاركة انحصرت على قيادات المنطقة؟

المشاركة انحصرت على قيادات المنطقة	التكرار	النسبة المئوية
نعـــــــم	60	% 60
لا	40	% 40
الجملة	100	% 100

تأكد من الجدول أعلاهن بأن (60 %) من العينة المستهدفة في الدراسة بأن المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ مشروعات القرية النموذجية انحصرت على القيادات والعاملين بالمنطقة،بينما (40 %) منهم أكدوا بأن المشاركة كانت شعبية لم ينحصر على الفئات دون الآخر.

مناقشة تساؤلات الدراسة :

بعد وعرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية ،يكمن مناقشة تساؤلات الدراسة والإجابة عليها في النقاط التالية:

التساؤل الأول :

هل مشروعات برامج القرية النموذجية ساهمت في تحقيق الاستقرار الاجتماعي؟

ثبتت من تحليل نتائج الدراسة الميدانية،بأن المشروعات والبرنامج التي نفذتها السلطة الإقليمية بدارفور في قرية تابت النموذجية قد حققت استقراراً اجتماعياً ؛وأن (96%) من المهاجرين عادوا إلى القرية بعد هجرتهم للمنطقة بسبب النزاعات ،وبعد ما توفرت المشروعات التنموية بالقرية؛بوجود خدمات الصحة ،التعليم،المياه والأمن وبعض مشروعات سبل كسب العيش.

التساؤل الثاني :

هل مشروعات برامج القرية النموذجية حققت السلام والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع؟

تأكدت من نتائج الدراسة الميدانية والخاصة بمحور السلام والتعايش السلمي؛بان مشروعات القرية النموذجية قد حققت السلام والتعايش السلمي في منطقة الدراسة؛بفضل الخدمات الأمنية والمصالحات

الأهلية كما هو موضح في الجدول رقم (7،6،8) وأن هذا التعايش يمكن أن يشجع الآخرون للعودة إلى المنطقة،إلا أن هناك نسبة معتبرة من المبحوثين أكدوا بأن السلام والتعايش السلمي لم يتحقق بالشكل المطلوب ولا يشجع الآخرون للعودة،حيث هناك بعض المشكلات الأمنية تقع من وقت لآخر رغم انحصارها.

التساؤل الثالث :

إلى أي مدى أسهمت مشروعات القرية النموذجية في تحسين الوضع الصحي بالمنطقة؟

تبين من نتائج الجدول رقم (14،13،12) بان حالي (50 %) من المواطنين أكدوا عن رضائهم للخدمات الصحية المقدمة ضمن مشروعات القرى النموذجية،حيث أسهمت في توطين العلاج وحل بعض المشكلات الصحية بالمنطقة مقارنة بالوضع السابق قبل التدخل. بينما (48 %) من المستفيدين من المشروعات الصحية أكدوا عدم قدرة الخدمات الصحية في مقابلة مشكلاتهم الصحية؛نسبة لعدم وجود أطباء اختصاصيين مقيمين بصورة دائمة ،بالإضافة النقص في الأدوية العلاجية لبعض الحالات الصحية،إذن مؤشرات الصحة من حيث تحسين الخدمات وسطية.

التساؤل الرابع :

هل أسهمت المشروعات التعليمية في تحقيق الاستقرار التعليمي بالمنطقة؟

تبين من تحليل نتائج الدراسة الميدانية ،وكما هو في الجدول رقم (9،10،11) بان هذه المشروعات ساهمت في حل المشكلات التعليمية بالمنطقة،خاصة خدمات تعليم مرحلتي الأساس والثانوي، بالإضافة إلى أعمال التدريب المهني في المجالات المختلفة،مما زاد من ارتفاع معدل الوعي في وسط المواطنين.لكن هناك نسبة (12%) من المستفيدين أكدوا بأن هناك بعض المشكلات التعليمية التي لم تحل بعد؛كمشكلات نقص المعلمين في بعض التخصصات ،وقلة في الوسائل التعليمية والبنيات التحتية للمدارس.

التساؤل الخامس:

هل حققت مشروعات القرى النموذجية المشاركة الشعبية؟

من نتائج الدراسة الميدانية والخاصة بمحور المشاركة الشعبية في مشروعات القرية النموذجية تبين كما هو موضح في الجدول رقم (16،15) بان نسبة المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ مشروعات وبرنامج القرية النموذجية كانت بنسب (656 %)،كما أن (60 %) منهم أكدوا بان المشاركة انحصرت بعض القيادات والعاملين في المشروعات. فمن نتائج الدراسة والملاحظة الميدانية تبين بأن مشروعات القرى النموذجية لم تركز على نموذج المشاركة الشعبية في التنمية بشكل كبير،بل كانت البرنامج قائمة على نموذج المساعدات الفنية من حيث التخطيط والتنفيذ في المشروعات، فالهدف جعل المنطقة جاذبة حتى يشجع النازحين من العودة الطوعية.

الخاتمة :

إن مشروعات القرى النموذجية التي نفذت بدارفور،كانت محاولة لإعادة الاستقرار للمجتمعات المحلية التي تأثرت بالنزعات الأهلية منذ 2003م حتى 2015م. قد أسهمت هذه المشروعات في تحسين الحياة الاجتماعية للناطق المستهدفة،في توفير بعض الخدمات الأساسية؛كالصحة والتعليم والمياه والتعايش السلمي والمشاركة الشعبية في تنفيذ المشروعات.إلا أن هناك بعض المعوقات أثر سلباً في تحقيق الاستدامة لتلك المشروعات في مناطق العودة الطوعية،حيث لا زالت هناك مهددات أمنية تواجه المواطنين في مناطق

القرى النموذجية،وهي عبارة عن نزاعات حول الموارد الطبيعية (الزراعة والثروة الحيوانية ومصادر المصادر المياه).كما أن المشروعات الخدمية شهدت تراجع في مستوى الجودة والكفاءة،لعدم وجود متابعة وتقويم بصورة روتينية وربطها بمؤسسات الولاية.

نتائج الدراسة :

بعد عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشة تساؤلاتها خرجت الدراسة بالنتائج الآتية :ـــ

إن مشروعات وبرامج القرى النموذجية قد حققت استقراراً اجتماعياً بنسبة (70 %) من خلال توفير الخدمات الاجتماعية.

أثبتت نتائج الدراسة بأن مشروعات قرى النموذجية قد حققت سلاماً وتعايشاً سلمياً بين مكونات المجتمع المحلي،على الرغم من وجود بعض المشكلات الأمنية.

أسهمت المشروعات الصحية في القرية النموذجية في استقرار الخدمات الصحية الأولية من دون توفر خدمات تشخيصية متقدمة.

أكدت نتائج الدراسة الميدانية بأن مشروعات القرية النموذجية قد أسهمت في حل المشكلات التعليمة بالمنطقة.

ثبتت من نتائج الدراسة الميدانية بأن عملية المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ مشروعات القرية النموذجية انحصرت بشكل كبير على القيادات والإدارات الأهلية.

توصيات الدراسة :

بعد مناقشة تساؤلات الدراسة وبناءً على تحديد نتائجها يوصي الباحث بالاتي :

تبني نموذج المشاركة الشعبية في مشروعات القرى النموذجية ،أكثر من التركيز على نموذج نقل المساعدات الإنسانية في التنمية المحلية؛لأن عملية المشاركة الشعبية تعزز استدامة المشروعات الخدمية.

التركز على عمليات بناء السلام والتعايش السلمي بين مكونات المجتمعات المحلية،قبل تخطيط وتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية؛فعدم الرغبة للبقاء أو الانتماء للمجتمع بسبب مخاوف أمنية تقلل من فرص مساهمة المواطنين والمؤسسات الاجتماعية في تقديم الخدمات التنموية؛فمن الملاحظة أن أغلب المواطنين عادوا إلى المنطقة بصورة جزئية،لعدم اطمئنانهم باستدامة السلام.

فيما يختص بالمشكلات الصحية التي تحتاج إلى تشخيص وعلاج متقدم،يمكن معالجتها من خلال تبني مشروع العيادات المتحركة،بالتعاون مع الجمعيات والمنظمات الصحية والطبية وربطها بشبكة الولاية الطبي،بتحديد أيام محددة لزيارة المراكز الصحية بالمحليات،بالإضافة تدريب العاملين بالمراكز في التخصصات النادرة.

أما المشكلات التعليمية فيمكن حلها بتوفير فرص التوظيف بالمحليات ذات الحوجة الماسة فقط؛مع التميز الايجابي لمن يعملون في تلك المحليات بحوافز مشجعة.

إن التنمية القائمة على نموذج المساعدات ؛تتطلب التوجيه والإرشاد المستمر للمواطنين بعرض تغيير اتجاهات المواطنين وسلوكياتهم بما يتماشي مع المشروعات الخدمية وتبني مبادرات إضافية تزيد من قدراتهم للمحافظة استدامة المشروعات.

إجراء تقويم دوري لمشروعات وبرامج القرى النموذجية لتحديد جدواها في المستقبل.

المصادر والمراجع:

(1) أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1999م.،43

(2) وثيقة الدوحة لسلام دارفور: الدوحة،قطر، 2011/7/26م،ص23

(3) محمد البدوي الصافي،: دور المنظمات التطوعية في التنمية في السودان ، مركز التنوير المعرفي – ورشة التنمية الاجتماعية في السودان الاثنين 2012/10/18م،ص76

(4) إبراهيم أبوالغد:تقويم برنامج تنمية المجتمع،سرس الليان ،المركز الدولي للتربية الأساسية للعالم العربي،1999م،ص45

(5) عثمان إبراهيم السيد: تخطيط وتنفيذ المشروعات ، مطبعة جامعة النيلين ، ط2، 2001م،ص32

(6) عبد الوهاب إبراهيم حلي : محاضرات البرنامج التدريبي في إستراتيجية التنمية المحلية وآليات التمويل المحلي، وزارة التنمية المحلية، مصر 2007م،ص62

(7) WWW.mogatel.com/social stable

(8) الهواري عادل مختار وآخرون: قضايا التغير والتنمية الاجتماعية الإسكندرية 1998، دار المعرفة الجامعية،ص50.

(9) احمد هاشم طاهر: دور مشاريع تنمية المناطق المختارة في تنمية المجتمعات المحلية،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة النيلين،2008م،25

(10) سعدي يوسف سالاد:The role education projects in sustainable development ,M.Sc,Ahfad university for women,2006.

(11) محمد أحمد إبراهيم مسبل: إسهامات مشروعات تنمية المناطق المختارة في تحقيق تنمية ريفية متكاملة،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الفاشر،2009م.

(12) رجاء أجلان أبكر: تقيم أثر مشروعات إيفاد للتمويل الأصغر على تنمية النساء المزارعات بجنوب كردفان،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة الأحفاد،2005م.

(13) عبدالله التجاني عبدالقادر: فعالية المشروعات والبرنامج في تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية،رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2013م

(14) Ilinoi University :Department of community development, Evaluation of community development projects,1970,P34

(15) محمد فادي العلا تركس: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية،سوهاج،مصر،بحث منشور،2005م.

(16) منظمة رأف: مؤسسة الشيخ ثاني بن عبدالله الخيرية،قطر،مشروعات القرى النموذجية، دارفور، السودان،2015م.

(17) إتفاقية الدوحة ،مصدر سابق ذكره،ص13.

(18) محمد فضل المولى آدم : النزوح وأثره على تغيير تركيبة البناء الاجتماعي في مجتمع دارفور، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النيلين 2011م.

(19) منظمة رأف الخيرية،مصدر سابق ذكره.